وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي– تبسة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر " ل. م. د"

تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

العنوان:

المقاربة التونسية في مواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود

إعداد الطلبة:

بلغيث سعيدة

حفظ الله هيثم

إشراف الأستاذ:

عباد أمير

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
دني إيمان	أستاذ مساعد "أ"	رئسيا
عباد أمير	أستاذ مساعد "أ"	مشرفا ومقررا
قادري مليكة	أستاذ مساعد "أ"	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

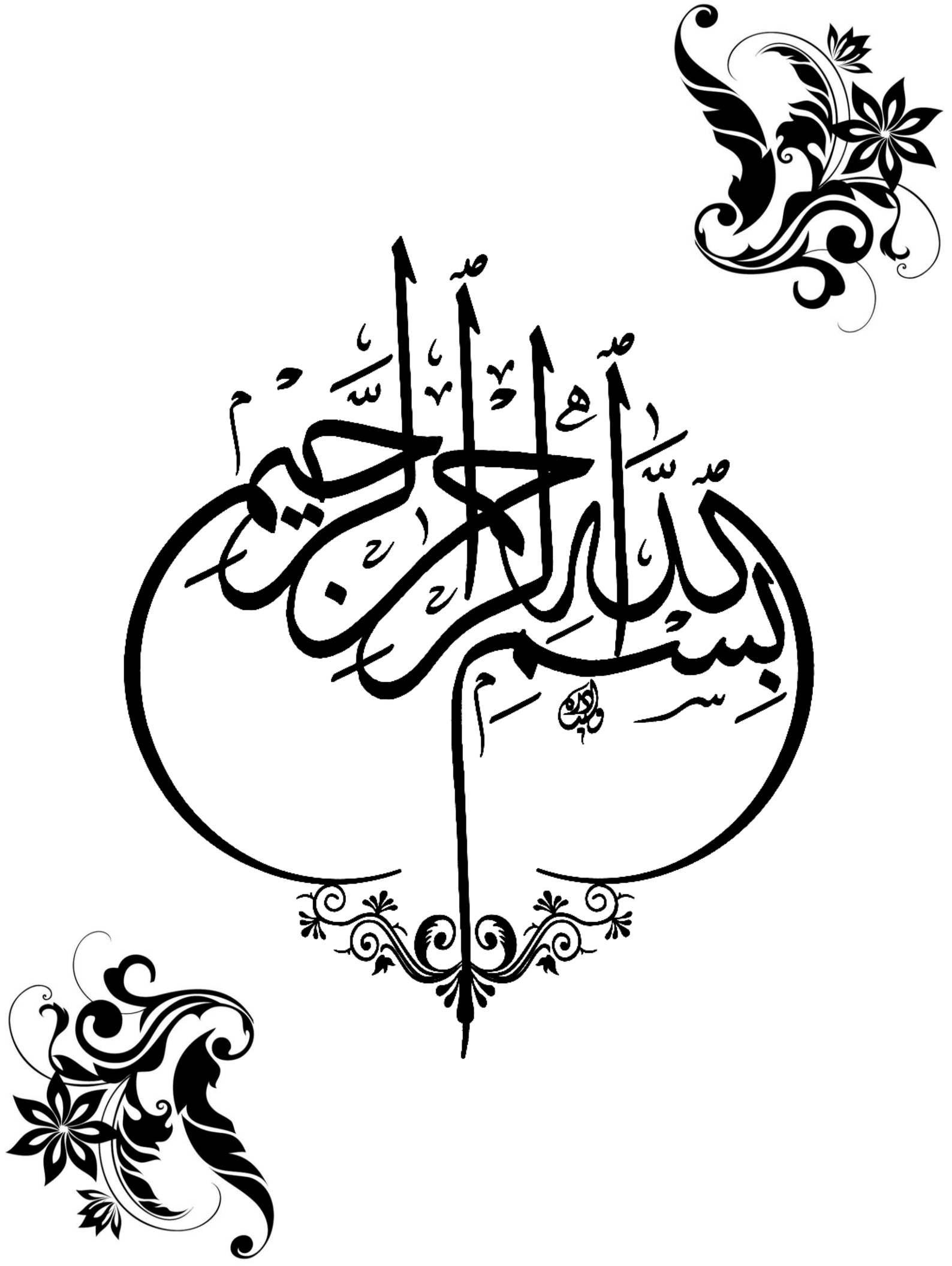
بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــــر و عـــــرفان

نتقدم أولا بالشكرالأول و الأخير للمولى عز وجل الذي وفقنا لهذا ، و أنجزنا هاته المذكرة

كما أتقدم بالشكر الكبير لأستاذنا الفاضل و الخلوق " أمير عباد " لتفضله علينا بقبول الإشراف لمذكرتنا ،و لكل النصائح و التوجيهات و آرائه الصائبة.

و الحمد لله ان تلقينا منكم ماتيسر من العلم النافع و الشاهد بالله انكم كنتم معطائين كرماء علينا بكل ذرة تفيد .

مقدمة

شكل الأمن على مر التاريخ الهاجس الأكبر للدول التي اعتبرت ضمان بقائها واستمرارها من بين أولويات سياستها، فالأمن هدف تسعى إليه كل الدول كونه احد أهم مقومات الحياة الإنسانية ، أمام هذا عملية الاحتياج الملح يبرز دور الأفراد و الدولة ، المؤسسات والمنظمات الإقليمية و العالمية في ال الأمنية.إذ كان مفهوم الأمن في السابق مرتبط بمدى محافظة الدولة على كيانها العسكري فمع نهاية الحرب الباردة تغير مضمونه من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع الموسع والشامل والمتعدد، هذا التغير ارتبط أساسا بفعل تحول طبيعة التهديدات الأمنية، حيث أجمع باحثي الدراسات الأمنية على التهديدات الأمنية جديدة تضاف إلى التهديدات التقليدية، ومن هذا المنطق فان مسألة الأمن تقتضي هندسة وترتيبات أمنية إقليمية ودولية كفيلة بإيجاد حلول للإشكاليات الأمنية الجديدة .

لهذا الأساس فإن منطقة البحر الأبيض المتوسط و المغرب العربي ككل ليست بعيدة عن هذه التغيرات و التحولات التي عرفها عالم ما بعد الحرب الباردة ، حيث ظهرت إلى السطح التهديدات الجديدة كالهجرة غير الشرعية ، الإرهاب ، التهريب والجريمة المنظمة ...الخ، وهو الأمر الذي يهدد أمن واستقرار دول المنطقة وعلى رأسها الأمن القومي التونسي

وتونس كغيرها من دول العالم الثالث عرفت حالة من الا استقرار و اللا أمن لمدة تجاوزت عقود كاملة ، حيث تحملت تكلفة مكافحة الإرهاب خصوصا وقت العشرية الدموية للارهاب في الجزائر من ناحية و كذلك فيما يخص التهريب و الحرب الليبية و إنتقال الاسلحة و تدعيم الجماعات الإرهابية بالمنطقة حيث أنها شهدت عدة هجمات منذ سنوات عديدة ، و كذلك الهجرة الغير شرعية التي كانت إثر الظروف الاجتماعية و التي شكلت عدة مشاكل لتونس و الدول الأوروبية ، حيث أنها الجنة و الرفاهية بالنسبة لشعوب العالم الثالث خصوصا تونس و الجزائر و ليبيا و سوريا ...الخ

سعت تونس و كل دول الجوار الى إيجاد حلول أجتماعية و تعاونية فيما بينها منها العقلانية و منها الردعية و كذلك بالتعاون مع دول الظفة الأخرى لمكافحة الهجرة الغير شرعية ، كما استعانت تونس بالخبرة الجزائرية للقضاء على الارهاب ، و بدعم من الدول الغربية أيضا انها تقاوم بشتى الوسائل و القوانين التهريب الخطير عبد حدودها لكل ماهو عامل تهديد على الاراضي التونسية سواءا ما يضر الاقتصاد أو يشكل خطر و تهديد كبير على المجتمع ، كما أنها لحد الساعة تسعى لمحاولة فرض السيطرة على الوضع السائد خصوصا بعد الثورة المباركة ، و النظام الجديد و تسعى بذلك الى لخلق مقاومة أمنية لكل التهديدات العابرة لحدودها .

- **التعريف بالموضوع**

المقاربة التونسية في مواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود هي دراسة توضح مدى قدرة الدولة التونسية لمواجهة التهديدات ، كما انها تبين مجموعة من الجوانب الاخرى أهمها العلاقات التونسية و دول الجوار و كذا علاقاتها مع الدول الأخرى ، كما يدرس الموضوع مدى الصراع الطويل في المنطقة الحساسة و التعاون الدولي في هذا الشأن ، حيث أن الإرهاب و التهريب و الهجرة الغير شرعية من أهم التهديدات التي عانت تونس منها منذ عقود و كذا الدول المجاور خصوصا و أن دول العالم الثالث تعاني في صمت الفقر و سوء التسير في مواردها و غيرها من سلبيات التعايش مع الثروات التي تمتلكها مما تحتم الأمر على تونس و دول مغرب العربي ككل إيجا د حلول للتصدى لمثل هاته المخاطر و حماية الأمن الداخلي و الحدود و الهيبة الخارجية للدولة .

مبررات إختيار الموضوع :

تضيف هذه الدراسة بعدا سياسيا و أمنيا في مجال الدراسات الأمنية و الإستراتيجية كما لا يخفينا أنها دراسة ميزانها ثقيل في المجال الاستراتيجي و السياسي الدولي وبما أنها تعتبر مصدر تهديد قومي و إقليمي و دولي أيضا .

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة الأثر البالغ لهاته التهديدات طوال الفترة الاخيرة و ماترتبت عنه في السنوات الأخيرة في تونس و المنطقة و التي كانت قبل أحداث الربيع العربي و تطورت بشكل مخيف بعد الظروف التي مرت بها المنطقة ، حيث أن الربيع العربي الذي شمل معظم الدول العربية منها تونس ، كان له الاثر البالغ في تنامي هاته التهديدات ، بالاضافة الى ماحدث في ليبيا من حرب و أفة الاسلحة المهربة و الهجرة الغير شرعية ، كل هاته بالإضافة الى مجموع الأحداث الأخرى جعل تونس في موقف حرج بين التباطئ الإقتصادي و التهديد الأمني العابر للحدود و المخيف لمجموع الدول الأخرى

أهداف الموضوع :

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تحديد مفهوم الأمن و مجموع الجوانب الأمنية التي تعتمدها الدول
- ✓ تسليط الضوء على محتوى لب التهديد بما يحتويه من خبايا و نواحي
- ✓ التعريف بالمقاربات الأمنية التونسية و المغاربية.
- ✓ التهديدات الأمنية التي تهدد تونس بصفة خاصة ، أهمها الإرهاب و الهجرة الغير شرعية و التهريب
- ✓ تحديد الإجراءات الأمنية التي تتخذها دولة تونس مع دول الإقليم المغاربي و الدولي لصد التهديدات .

حدود الدراسة (الزمانية و المكانية و الموضوعية)

- ✓ **الحدود المكانية** : تونس ، المغرب العربي
- ✓ **الحدود الموضوعية والزمنية** : تسليط الأضواء على طبيعة الاستراتيجية الأمنية التونسية في السنوات الأخيرة و المساندة الاقليمية لها وكذلك الدولية لمجابهة هاته التهديدات و الذي بدوره يشكل تهديدا كبيرا على المنطقة بأسرها.

الدراسات و الأدبيات السابقة

جاءت الدراسة لتوضيح سمات المقاربة التونسية للتهديدات العامة ، و إضافة جوهرية للب الموضوع في الوقت الراهن عن الاحداث الواقعة سالفا و حديثا في المنطقة و الساحة الدولية .

إشكالية الدراسة

كيف تساهم المقاربة التونسية في مواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود ؟

فرضيات الدراسة :

1- تعتمد المقاربة التونسية على التكاتف الإقليمي و الدولي في مواجهة التهديدات
2- تتخذ تونس كل الاجراءات السياسية و الأمنية لبسط الأمن على حدودها
3- التعاون الدولي في مواجهة التهديدات الأمنية ساهم في وضع تونس تحت المجهر الدولي

المنهجية المستخدمة

- **المنهج الوصفي** : هو الطريق الذي يختاره الباحث في تجميع معلومات وبيانات العلمية في دراسة الموضوع و هو الأكثر المناهج التقليدية شيوعا، فهو لا يكتفي بوصف الوقائع ، ولكن يقدم تصوره للظروف المحيطة بالموضوع الدراسة من خلال الرجوع الى الواقع المعاش و سيرورة نظامها السياسي و مختلف التحديات في منطقة المغرب العربي و سعيها لذلك ، و كذا توالي الاحداث التي تحدد مسيرة العلاقات التعاونية .
- **منهج السيناريوهات** : وهو ذاك المنهج الذي فيه نوع من التنبأ و التخمين لما سيحدث في المنطقة من خلال مؤشرات عميقة تفسر الواقع و المستقبل القريب أو البعيد

تقسيم الدراسة

يتم في هاته الدراسة تناول الموضوع في ثلاث فصول و مقدمة وخاتمة ، يهدف الفصل الاول الى التعريف بمفهوم الامن و أبعاده و محدداته ، ،كما يتطرق مفهوم التهديد الأمني الواقع بالمنطقة و كذا مختلف المنظورات الأمنية التي يمكن أن نعتمد عليها في تفسير اللاستقرار بالمغرب العربي و تونس بالتحديد .

أما الفصل الثاني سيدرس نظرة حول امنطقة المغرب العربي و الاهمية الجيوستراتيجية و كذلك يدرس مجموع التهديدات التي تواجه هاته المنطقة من كل جوانبها الاجتماعية و الاقتصادية و الأمنية و كذا السياسية ، كما يدرس مجموع السياسات الردعية لمختلف الدول المغاربية كالجزائر و ليبيا لهاته التهديدات الجديدة .

والفصل الثالث يتم دراسة التهديدات التي تخص تونس بصفة خاصة و هي الارهاب و التهريب و الهجرة الغير شرعية و التطورات الحاصلة قبل و بعد الربيع العربي و الثورة التونسية ، و كذا التعاون المغاربي بين الأطراف الدولية ومحاولة وجود مساعي ردعية لحل هاته المشكلة ، كما مجموع الحلول الدولية بهذا الشأن .

الفصل الأول :

الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة

تمهيد

الأمن الذي يعد مصطلح هام وشيوع استخدامه في مجال الدراسات العامة ، بالرغم أنه مفهوم حديث في العلوم السياسية، وقد أدى ذلك إلى اتسامه بالغموض مما أثار عدة مشاكل، كما لم يتبلور المفهوم لكي يصبح حقلاً علميًّا داخل علم السياسة وخصوصا إرتباطه بالدراسات الإستراتيجية .

و لقد تعددت التصورات و الطروحات حول مفهوم الأمن، كما تعددت مرجعيات وأشكال تعريفه، إذ هناك من يعتقد أن الأمن لا يجب أن يكون له تعريف معمم وثابت، بل لا بد من إعادة تعريفه في كل مرة يهدد فيها، و هذا الاختلاف نابع من الاختلاف في البيئة الأمنية للمفكرين وللحالة موضع التحليل أيضا واختلاف و تحدد التهديدات الأمنية التي تواجهها الدول و الفواعل الأخرى في الساحة الدولية.

ويكمن الارتباط بين المفهومين التهديد و الأن كون أن الشعور بالتهديد يؤدي لاتخاذ إجراءات تهدف لتحقيق الأمن، ونجد أن الدراسات الأمنية التقليدية قد ركزت على مفهوم التهديدات الأمنية في شقها العسكري واعتبرته وجه التهديد الأساسي إن لم نقل الوحيد لحالة الأمن، غير أنه وببروز الدراسات الأمنية الحديثة توسع مفهوم التهديدات الأمنية ليشمل مصادر أخرى غير التهديد العسكري وتوجهت لدراسة مصادر أخرى للتهديدات الأمنية ذات أبعاد اجتماعية، سياسية، بيئية واقتصادية.

كما شكّل الأمن موضوعا مركزيا في برامج بحث الأطر النظرية التقليدية وحتى المعاصرة، فهو إحدى المسائل المعقدة التي عكف دارسو السياسة الدولية على البحث في مدى إمكانية تحقيقها وتطويرها. فمنذ المحاورة التنظيرية الأولى)الواقعية في مواجهة المثالية(في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية بدا أن عملية الوصول إلى إطار نظري يفسر قضية الأمن كميدان للسياسة الدولية مسألة صعبة للغاية لأنها تتقاطع في أحيان كثيرة مع مظاهر أزمة التنظير في حقل العلاقات الدولية بشكل عام .

المبحث الأول : ماهية الأمن

المطلب الأول : تعريف الأمن

يعتبر الأمن بشكل عام أهم متطلبات لحياة الفرد و من الدوافع الرئيسية له ،ساعيا بذلك حماية نفسه من أي تهديد أو عدوان ،و أصبح مصطلح الأمن محل جدال كبير في مجال الدراسات الأمنية خصوصا و العلاقات الأمنية عموما خاصة مع ظهور الكثير من التهديدات الامنية المعاصرة ليتخذ الأمن مفهوما موسعا و لهذا سنتطرق لتعريف شامل للأمن و كذا أهم مستوياته وأهم المدارس النقدية للأمن .

أولا: التعريف اللغوي للأمن : يعرف الأمن في اللغة العربية على أنه الإطمئنان من الخوف, قال تعالى: ﴿**واذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا**﴾[1] سورة البقرة, آية 125.

وطبقا لما جاء في الآية فإن الأمن يعني: (صيانة أراضي البلاد وحريتها من العدوان الخارجي أما الأمن الداخلي فهو حفظ النظام داخل البلد)

كما يشير مدلول كلمة أمن علي أن مصدرها مشتق من: آمن, يأمن, أمنا, وكذلك إلي الإطمئنان وعدم الخوف, وأمن البلد إذا إطمأن منه أهله, وأمن الشر إذا سلم منه, والأمانة ضد الخيانة وأيضا الأمن عباره عن الإطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وبالغير, ومنه جاء الإيمان وهو التصديق والوثوق وماينتج عنهما من راحة نفسية.

ثانيا: التعريف الاصطلاحي للأمن : هو أحد المفاهيم التي بدأ تداولها مع نهايات القرن الماضي بهدف مراجعة المفاهيم الأمنية في ظلال تطورات الدولية المعاصرة, رغم أن هذا المفهوم يجد جذوره الراسخة في مفاهيم أخرى في العلاقات الدولية والقانون الدولي الناظم لهذه العلاقات, كحقوق الإنسان والأمن الجماعي الدولي.

ويعرف الأمن بأنه: الأمن البشري على التهديدات واسعة الانتشار وشاملة لعدة مجالات والتي تستهدف بقاء الناس وبخاصة أضعف الفئات وسبل عيشهم وكرامتهم أحدث تعريفات الأمن وأكثرها تداولا, **تعريف باري بوازن**, أحد أبرز المختصين في الد ارسات الأمنية,وهو يعرف الأمن بأنه "العمل على التحرر من التهديد", وفي

[1] القرآن الكريم ، سورة البقرة ، آية 125

سياق النظام الدولي فهو "قدرةالمجتمعات والدول على الحفاظ على كيانها المستقل, وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرهامعادية", والأمن يمكن فقط أن يكون نسبيا ولا يمكن أن يكون مطلقا[1]

- **تعريف والتر ليمان** :الأمن هو أن تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا يكون فيه عرضه لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب و تبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق إنتصارها في حركة كهذه .
- **تعريف أرنولدو ولفرز:**

عرف الأمن بأنه من الجانب الموضوعي هو عدم وجود تهديد ضد القيم المركزية و أما من الجانب الذاتي فهو عدم وجود مخوف من تعرض هذه القيم للخطر .

- **تعريف بوث و ويلر:**

لايمكن للأفراد و المجموعات تحقيق الامن المستقر ، إلا اذا إمتنعو عن حرمان الأخرين منه ، و يتحقق ذالك إذا أنظر الامن على أنه عملية تحرر .

و عليه يمكن أن يفهم من الامن على أنه قدرة الدولة أو الأمة للحفاظ على قيمها الأساسية من أي تهديد و تبديد كل المخاوف بشأنها و بالرغم من عدم حصول إتفاق حول تعريف شامل للأمن فنلاحظ أن معظم التعريفات تلتقى حول ثلاث مفاهيم أساسية :

- الحفاظ على القيم المركزية
- غياب التهديد ضد القيم المركزية
- صياغة الأهداف السياسية [2]

المطلب الثاني : مستويات و أبعاد الأمن

أولا مستويات الأمن :

يعرف الأمن تشعبات عديدة بين الجوانب العسكرية والاقتصادية والاجتماعية...الخ، لذلك فإن التفاعل مع هذه الجوانب لا يكون وفق نفس الطريقة، فهناك مسائل تكون خاصة بكل دولة منفردة، وهي المسائل التي

[1] إنعام عبد الكريم أبو مور ، مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية ، مذكرة لإستكمال الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الأزهر ، غزة ، 2013 ، صر 25 ، ص 26

[2] إلياس سعدون ، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،جامعة باتنة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية 2012 ن ص 14 ص15

عادة ما تتعلق بالسيادة والمجالات الحيوية، كما توجد مجالات أخرى يتم التعامل معها في إطار العلاقات الخارجية الجماعية، وفقا لذلك نجد مستويات الأمن متعددة بين الأمن الوطني أي المستوى الوطني والأمن على المستوى الإقليمي و كذلك المستوى الدولي.

كما أن بروز تهديدات مست فواعل غير الدولة و كذلك فوق الوطنية، أضاف إلى أدبيات العلوم السياسية مفهوم الأمن الإنساني الذي أدى إلى بروز مستوى جديد من مستويات الأمن والمتمثل في المستوى الفردي. و بالتالي نقول أن هناك أربع مستويات للأمن: مستوى وطني، مستوى إقليمي ودولي، ومستوى فردي كآخر مستويات الأمن.

أ- المستوى الوطني.

يتم اعتماد مصطلح وطني كمقابل لكلمة NATIONAL بالانجليزية أو الفرنسية. والأمن في هذا المستوى يعني: توفير الآليات والإمكانيات، كذلك الإرادة لمكافحة كل أشكال التغيير العنيف أو المخل بجوهر وجود المجتمع أو الذي يتم بواسطة طرق غير مقبولة أو غير شرعية عن المتوافقة مع القيم السائدة في المجتمع والمقبولة من طرف الجميع[1]، ويقوم هذا المستوى على متغيرين أساسيين هما:

1- هو مدى سيطرة السلطة السياسية على تفاعل الوحدات في البيئة الداخلية، أي القدرة على ضمان استمرار الأوضاع سواء من خلال فرض احترام مختلف الفاعلين لقواعد العمل السياسي، أو توقيع عقوبات في حالة خرق هذه القواعد، غير أن هذا يمكن أن يكون مبررا في بعض الأحيان لظهور **"الدولة البوليسية"** التي يعرفها المفكر "H.LASSWEL " أنها التي يسيطر عليها المتخصصون في العنف أو رؤساء الأجهزة الأمنية.

2- يتمثل في العملية التي يتم فيها تحويل المطالب الخاصة بمختلف أطراف البيئة سواء كانت أفراد أم جماعات إلى بدائل أو قرارات، والتي يفترض أنها متلائمة مع حاجات الأغلبية أي خلق حالة من الرضا العام وتتعلق كذلك بالقدرة على ضبط مختلف ردود الأفعال غير المؤيدة في حالة العكس.

فالأمن على المستوى الداخلي يعني: كيفية تعامل السلطة السياسية مع مختلف المؤثرات التي تؤثر عليها من البيئة الخارجية، سواء كانت تستهدف التأثير المباشر على الأمن الوطني مثل: التهديدات الصريحة أو

[1] - طارق رداف ، الاتحاد الأوربي-من استراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2002)، ص22-23.

الاستعدادات العسكرية ذات النزعة الهجومية، أو تؤثر بصفة غير مباشرة لكن بشكل ملموس على أمن الدولة مثل: **قضايا الهجرة غير الشرعية، تلوث البيئة، الجريمة المنظمة**...الخ[1] ، فهو حالة الثقة والطمأنينة نحو حماية كيان الدولة والعمل على الاستقرار دون خوف[2]، والتي تعتمد عادة على الإمكانيات و القدرات الذاتية للدولة وعلى قرارها السياسي.

ب- المستوى الإقليمي.

يرتبط هذا المستوى بالنظام الإقليمي الذي يعني: مجموعة التفاعلات التي تتم في رقعة جغرافية محدودة، تشغلها مجموعة من الدول المتجانسة، تجمع بينها مجموعة من المصالح سواء كانت منسجمة أو متناقضة. وغالبا ما يعكس نمط العلاقات الموجودة بين فواعل النظام الإقليمي، حيث ظهرت أهمية هذا المستوى خلال الحرب الباردة، لذلك يمكن الحديث عن المستوى الإقليمي للأمن في إطاره التفاعلي، أي افتراض وجود انسجام الأمن الوطني للدولة مع أمن دول المنطقة المحيطة بها، وهذا يدفع بالدول إلى الدخول في اتفاقيات إقليمية تضمن أمنها كجزء من الأمن الإقليمي، مثل ميثاق (**ريو دي جانيرو سنة 1947**)، الذي جاء في ديباجته أن الهدف من عقده هو كفالة السلام لكل الدول الأمريكية عن طريق تقديم المساعدات الضرورية لأي دولة تتعرض لخطر العدوان عليها من الخارج.

ومن الملاحظ أن أمن الدولة الإقليمي يعتبر جزءا هاما من سياستها الأمنية، حيث تتوافق السياسة الأمنية في مستواها الإقليمي مع المعنى العام للأمن، أي رده أية محاولة لاختراق المحيط الإقليمي للدولة خاصة إذا كان مجالا للنفوذ، حيث أن الاختراق في حالة وقوعه يعتبر تهديدا للأمن الوطني، ومن أهم الأمثلة على ذلك نجد التصورات الروسية للأمن الإقليمي بعد سقوط الاتحاد السوفياتي السابق، حيث تعتبر روسيا أن الحدود السابقة للاتحاد هي حدود أمنية لها(الجوار القريب)، لذلك فهي تبدي بعض الحذر فيما يخص مسألة توسيع حلف شمال الأطلسي[3].

ج- المستوى الدولي.

بالرغم من الاختلافات النظرية بين مفهومي الأمن الجماعي والأمن الدولي، إلا أن هذا الأخير يعتبر شكلا من أشكال الأمن الجماعي، حيث ظهر هذا المستوى بعد الانفتاح الذي ميز النظام الدولي والعلاقات

[1]- رداف طارق، مرجع سبق ذكره، ص ص23-24.

[2]- أحمد الرشيدي ومجموعة من المؤلفين، المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية. المكتب العربي للمعارف، القاهرة ، 2003. ص 6.

[3]) إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، ط1، المؤسسة العربية للأبحاث، بيروت، 1979، ص ص217-223.

الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى بزوال المركزية الأوروبية، وأهم نتائج ذلك دخول مناطق كثيرة في إطار النظام الدولي إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية...الخ، وبذلك أصبح من الصعب على الدول البقاء بمعزل عن القضايا الدولية نظرا لزيادة درجة الربط بين البيئتين الداخلية والخارجية، وأصبح بذلك ما يحدث في مختلف أنحاء العالم يمس مصالح وأمن الدول بشكل مباشر حتى وان كانت الأحداث بعيدة عنها من الناحية الجغرافية أو خارج محيطها الإقليمي، و هذا ما حاول "جوزيف ناي" و "كيوهان" التعبير عنه بالاعتماد المتبادل، فهذه الوضعية جعلت سياسات الأمن لا تصاغ بالاعتماد على متغيرات وعوامل داخلية فقط، بل أصبحت تتفاعل بشكل كبير مع العوامل الخارجية، أي أن مصادر الخطر أصبحت عالمية لا تهدد فقط الأمن القومي لدولة واحدة أو مجموعة من الدول بل أصبحت تهدد كل وحدات النظام الدولي، وهذا يعني أن السياسة الأمنية الوطنية أصبحت جزءا من سياسة أمنية عالمية لمواجهة التهديدات[1].

و حتى يتحقق الأمن الدولي أو الجماعي يستلزم إدراك الدول لمجموعة من المبادئ أو الأفكار في إطار علاقتها الدولية "العلاقات ما بين الدول Inter state relations " منها:

- التخلي عن استعمال القوة العسكرية واستبدالها بالسلمية مثل المفاوضات.
- لا بد من توسيع إدراكاتها للمصالح الدولية، أي الأخذ بعين لاعتبار مصالح الجماعات الدولية ككل.

تبدو أهمية هذا المبدأ في حالة حركة غير مرغوبة تستلزم تحرك نظام المسؤوليات الدولية أوتوماتيكيا وبشكل جماعي، و تتم المواجهة عن طريق القوة العسكرية[2].

و الأمن الدولي ارتبط بالمنظمات الدولية واتصف بثلاث عناصر:

- وجود جهاز دولي لردع العدوان (مجلس الأمن).
- وجود تنظيم لتجريم العدوان (القانون الدولي).
- وجود إجراءات لدحر العدوان (الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة)

د- المستوى الفردي.

جاء نتيجة التحولات التي عرفتها فترة ما بعد الحرب الباردة حيث ظهرت مجموعة من التهديدات أثرت على الفرد استدعت وجوب تحقيق أمن إنساني الذي جوهره الفرد إذ يعنى بالتخلص من كافة التهديدات

[1]) John BURTON, Global Conflicts, wheat sheaf books, Brighton, 1984. p 87.

1) لامية فريجة، راضية لعور، سميرة شرايطية، تحول مفهوم الأمن في العلاقات الدولية وانعكاساتها على العلاقات الأورومغاربية. (مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلاقات دولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006-2007)، ص ص51-53.

السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. وهو الحالة التي يشعر فيها بالاستقرار والسكينة والطمأنينة نتيجة لعد وجود ما يهدده أو يقلق سكينته[1].

وبالرغم من أن مستويات الأمن تبدو منفصلة إلا أن العلاقة التي تجمع بين كل منها وطيدة فحسب John Burton فإن حالات اللاإستقرار في المجتمع الدولي هي انتشار لحالات النزاع و اللاإستقرار في البيئة الداخلية وبالتالي فإن تحقيق الأمن على المستوى الإقليمي مرتبط بمدى قدرة الدول على تحقيق استقرارها وأمنها الداخلي أي الأمن في مستواه الوطني ومن جهة ثانية يرتبط كل من المستويين الوطني والإقليمي بالمستوى الدولي حيث يؤكد التحليل النظامي للعلاقات الدولية وجود ارتباط بين نمط التفاعل بين وحدات النظام الإقليمي ونمط التفاعل الحاصل في إطار النظام الدولي الكلي ويبرز ذلك الارتباط بين مستويات الأمن من خلال أحداث الحرب الباردة أين مثلت الأنظمة الإقليمية امتدادا للصراع الثنائي فقد كانت رغبة كل طرف في تحقيق مكاسب سببا في حروب إقليمية أو بالوكالة تتدخل فيها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بشكل غير مباشر وهذا ما يمس الأمن الإقليمي إضافة إلى تدعيم الانقلابات العسكرية من أجل تحويل ولاء الدول نحو أحد المعسكرين وهو تأثير مباشر على الأمن في مستواه الوطني ويتضرر الإنسان أو الفرد من كل هذا وهنا يبرز المستوى الفردي ومن هنا يتبين أن هناك ترابط بين مستويات الأمن، كل مستوى يؤثر في مستوى آخر[2].

ثانيا :أبعاد الأمن

تبنت بعض الدراسات نظرة أوسع للأمن تشمل الجوانب العسكرية وغير العسكرية لاسيما تلك التي تتناول دول العالم الثالث, التي أظهرت أهمية العوامل السياسية في المسألة الأمنية والإختلافات بين الدول المتقدمة والنامية, إذ أن التهديدات للأمن تأتي أساسا من المناطق المحيطة بها, إن لم تأت من داخل الدولة ذاتها, وهذا نتيجة لضعف البنى الدولية وعجز في شرعية الأنظمة, مما يتسبب في مشاكل أمن داخلية للدولة والتي غالبا ما تقود إلى صارعات مع الجوار و للأمن أبعاد مهمة تتمثل في :

أ– **البعد العسكري**: هيمن البعد العسكري على تعريف الأمن خلال الحرب الباردة وفي نهاية التسعينات تقريبا، فخلال هذه المرحلة كان الأمن لدى مختلف الأطراف يعني تجميع الوسائل والقدرات العسكرية لمواجهة الأخطار الخارجية سواء كانت تلك الأخطار ضربات عسكرية نووية أو حتى هجومات تقليدية، وعليه فقد اعتلى البعد العسكري سلم ترتيبات الأولويات، في حين احتلت المظاهر والأبعاد الأخرى مراتب ثانوية، حيث تهدف الدول

[1]) أحمد الرشيدي ومجموعة من المؤلفين، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[2]) رداف طارق، مرجع سبق ذكره، ص ص 25-26.

إلى مضاعفة قدراتها العسكرية سواء الدفاعية أو الهجومية بقدر يكفي لمواجهة رغبة الدولة الأخرى في تهديد مصالحها الحيوية أو وجودها المادي أو حتى إجبار باقي الدول على انتهاج سياسات أو القيام بسلوكات معينة، مثل: التهديدات التي توجهها الولايات المتحدة لباقي الوحدات، بتوجيه ضربات عسكرية ضدها في حالة عدم الاستجابة لمطالبها الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل أو مكافحة الإرهاب

فالبعد العسكري يتضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق حد مقبول من الأمن، إذ نجد مثلا اعتماد منظومات أو برامج للتسلح أين تعمل الدول على زيادة قدر القوة من حيث العدد (**القوة البشرية والأسلحة**)، ومن حيث النوع أو الفعالية (**رفع القوة التدميرية للأسلحة المكتسبة**) أي تحقيق الردع، كما يمكن أن تتضمن تلك الإجراءات الدخول في عضوية منظمات ذات طابع أمني أو دفاعي مثل: الأحلاف العسكرية سواء كانت دائمة أو مؤقتة[1].

ب– **البعد السياسي**: يتجسد البعد السياسي من خلال العلاقة بين الأمن كمتغير والعناصر المكونة للدولة على وجه التحديد السيادة والوحدة الإقليمية، في إطار هذا البعد يميل الحفاظ على الوحدة الإقليمية الحد الأدنى من الأمن كما هو الشأن بالنسبة للمصلحة الوطنية وهذا يكون بواسطة جملة من الإجراءات ذات الأوجه المتعددة مثل: **الحفاظ على الاستقرار على مستوى العلاقات بين مختلف فواعل البيئة الداخلية بهدف تجنب النزاعات الداخلية خاصة في الدول المتعددة عرقيا.**

أما على المستوى الخارجي يخضع الأمن الوطني إلى علاقات الدولة مع محيطها الإقليمي والخارجي بشكل عام، فعدم دخول الدولة في صراعات مع الدول الأخرى يعطيها مجالا كبيرا لحماية مصالحها وأمنها سواء بشكل فردي أو جماعي.

أما ما يتعلق بالسيادة فهي في المعنى العام حرية تصرف الدولة لشؤونها الداخلية والخارجية في إطار الشرعية دون تدخل أطراف خارجية، وعلى المستوى الخارجي يبرز الأمن في بعده السياسي من خلال سعي الدول إلى تدعيم حريتها في متابعة علاقاتها الخارجية في إطار النظام الدولي[2] لاعتبارات قانونية وأخرى سياسية، و الحفاظ على مركزية الدولة باعتبارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها كقيمة أمنية عليا مقارنة

[1]) طارق رداف ، مرجع سبق ذكره. ص ص15-16.

[2]) رداف طارق، مرجع سبق ذكره. ص 16.

بباقي القيم الأخرى، وعليه ارتبط مفهوم الأمن بدلالات وأبعاد سياسية، إذ تهدف الدولة إلى استعماله بالشكل الذي يحتوي أهدافا سياسية كبرى **كحماية كيانها ومصالحها من التهديدات الداخلية والخارجية**[1].

ج- **البعد الثقافي:** اكتسبت المتغيرات الثقافية أهمية بارزة في تحليل الظواهر السياسية، حيث تعرّف بوجه عام على أنها التوجهات القيمية التي تهدي سلوك الأفراد في مجتمع معين، سواء انحدرت إلينا من الماضي أو نتجت عن الواقع الاجتماعي ذاته. وعليه فإن البعد المكون لمفهوم الأمن يرتبط بشكل وثيق بالبعد الاجتماعي انطلاقا من الارتباط الوثيق بين الثقافة والمجتمع، وربما يكون البعد الثقافي أكثر الأبعاد حساسة نظرا لوضعية التفاعل في إطار النظام الدولي الجديد الذي انتقل حسب صامويل هنتنغتون نحو الصدام الحضاري بعد نهاية الحرب الباردة.

يتطلب هذا البعد وجود نمط ثقافي لتوجيه المجتمع نحو الاتجاه الصحيح لتفاعل بين مختلف أفراده، إضافة إلى ذلك يتطلب الأمن وفقا لهذا البعد التوفيق بين الثقافات الكلية السائدة لدى المجتمع ككل من جهة، وتلك الثقافات المعروفة باسم الثقافات الفرعية. فالتميز بين الثقافات أو هيمنة ثقافة على ثقافات أخرى يخلق حالة من الصراع الثقافي أو التثاقف[*]،والتي تأخذ أشكالا متعددة أهمها ***الحروب العرقية*** والتي تجمعها علاقة صفرية مع الأمن أي وجود احدهما ينفي بالضرورة وجود الآخر، بل يمكن أن تهدد الأمن الوطني في حده الأدنى وهو بقاء الدولة، عن طريق وصول الصراع إلى حد تقسيم إقليم لدولة أو انفصال أجزاء منها. ويبرز الأمن في بعده الثقافي من خلال "**العلاقات الثقافية الدولية**" التي قد تلتقي بعض الشيء مع ما ذهب إليه هنتغتون في أطروحته **صراع الحضارات** حين يعتقد أن الثقافات تدخل في صراع على مستوى دولي يقود إلى نتائج ترتبط بالقوة الكامنة في كل حضارة أو ثقافة أو بالقوة التي تكتسبها من خلال دفاع الأفراد المنتمين إليها ضد الثقافات الأخرى.

غير أن ما يمكن أن يهدد الأمن هو النتائج النهائية لعملية التثاقف وما يمكن أن تحدثه من تغيرات في النمط الثقافي السائد في المجتمع[2]. أو تهديد التجانس الاجتماعي والثقافي، ومنه نتيجة اتساع الأمن أصبح يشمل الجانب الثقافي وأصبح هناك بعد ثقافي للأمن يتمثل في تامين الفكر والعادات والثقافات.

[1]) خالد معمري ، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة ،2009)، ص 24.

[2])محمد الميلي، الأبعاد الثقافية والاجتماعية للأمن القومي العربي، في: الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربي الأوربي ، باريس، 1996، ص 117.

د- **البعد الاقتصادي**: يمكن القول بأن البعد الاقتصادي للأمن في أبسط تفسيراته يعني توفير المناخ الملائم لتحقيق النمو الاقتصادي الذي من شأنه المحافظة على الاستقرار للبلد وعدم تعرضه لمشاكل اقتصادية خطيرة تهدد أمنه[1].

فالدولة ترسم جملة من الأهداف تكون مستندة على ركائز تضمن نجاحها والتي من بينها القوة الاقتصادية. فالاتحاد السوفياتي وبعد إنهائه لمرحلة الانفراج سنة 1979 بغزوه لأفغانستان تعرض لضغوط أمريكية كبيرة لم تكن ذات طبيعة سياسية أو عسكرية بالدرجة الأولى بل كانت ذات طبيعة اقتصادية، فمن جهة أوقفت الولايات المتحدة المساعدات الاقتصادية التي كانت تقدمها له، ومن جهة أخرى قام الأمريكيون بإطلاق مبادرة الدفاع الاستراتيجي سنة 1983 والتي لم تكن ذات أهداف إستراتيجية فقط بل كانت تهدف إلى إقحام الجانب السوفياتي في سباق تسلح جديد قد يقضي عليه اقتصاديا، وبالتالي ضرورة الاهتمام بالجانب الاقتصادي وهذا ما ذهب إليه جوزيف ناي الذي دعى أن تقوم الدول بتعظيم منافعها عن طريق الاقتصاد.

والبعد الاقتصادي للأمن يتضمن مجموعة من العناصر تتمثل في:

- القدرة على خلق الثروة والتسيير العقلاني للموارد البشرية والمادية.
- وتيرة منتظمة لإشباع الحاجات الإنسانية ورصد تطور وحجم تلك المدخلات.
- القدرة على التوفيق بين المصالح المتعارضة وإيجاد حلول الوسط لتفادي التصادم بين مختلف أطراف المجتمع.

وبتكامل هذه العناصر يصبح اللجوء إلى السلوك العنيف خيار غير عقلاني، ويتقاطع مع تحليل "جون بيرتون John BURTON"، الذي يعتقد أن اللجوء نحو السلوك العنيف ناتج عن انخفاض حجم العائدات الاقتصادية[2]، فالبعد الاقتصادي يكون بتوفير المناخ المناسب لتحقيق احتياجات الشعوب وتوفير الأطر المناسبة لتقدمها وازدهارها[3].

---

[1]) أحمد ثابت، "الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته". في: مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 196، جويلية 1995، ص 167.

[2]) طارق رداف ، مرجع سبق ذكره ص ص14-15.

[3]) حمدوش رياض،"تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"، مرجع سبق ذكره. ص 271.

ويهدد الأمن الاقتصادي مجموعة من التهديدات الناتجة عن البيئة الاقتصادية التي أفرزتها الهوة بين الفقراء والأغنياء بسبب ندرة الموارد، وبالتالي تحقيق الأمن الاقتصادي يتطلب ضمان الرخاء والرفاهية والقضاء على الفقر والجوع والحرمان.

هـ- **البعد النفسي**: هو الذي يتعلق بتصور الأمن باعتباره تحررا من الخوف وانتفاء التهديد، أي أنه حالة شعورية تجد الدولة نفسها فيها بمنأى عن تهديد الوجود والبقاء، ولذلك تكون أمام ذاتية أمنية تتعلق بشعور الأفراد والمجتمعات، ولعل أول ملاحظة يمكن أن ندرجها هنا هي أن إدراك مفهوم الأمن يتم داخل سياقات انفرادية وليس ضمن مسارات مشتركة أو جماعية، ويمكن أن تصنف ضمن هذا البعد كتابات كل من "كوفمان KAUFMANN " ، التي ترى بأنه على الرغم من تعدد وجهات النظر التي عالجت موضوع الأمن والدراسات الأمنية، إلا أنها تلتقي في جوهرها عند قاسم مشترك هو التحرر من الخوف، وأيضا كتابات " لينكولن LINCOLHIN " الذي يقول في هذا الصدد: (إن الأمن القومي هو مفهوم نسبي يعني أن تكون الدولة في وضع قادرة على القتال والدفاع عن وجودها ضد العدوان أي أنها تمتلك القدرة المادية والبشرية التي تجعل أفرادها يشعرون بالتحرر من الخوف بما يضمن مركزها الدولي ومساهمتها في تحقيق الأمن الدولي)[1]. والتحرر من الخوف أو الحاجة إلى الأمن هي أولى الحاجيات التي يسعى الإنسان إليها بعد إشباعه لحاجاته البيولوجية الأساسية، فإذا لم يحقق الإنسان حاجته إلى الأمن استحال العالم كله في نظره إلى عالم من الخوف والتهديد، ولن يستطيع حينها انجاز أي شيء ذا مستوى أكثر ارتفاع كحاجات تحقيق الذات أو المعرفة على حد تعبير "ماسلو MASLO " عند تصنيفه للحاجيات الإنسانية.

إذن فالأمن من خلال بعده النفسي هو اختصار للتحرر من شعورية الانعدام الأمني كبديل لاحتمالية التهديد الأمني[2].

و- **البعد البيئي**: يعتبر القطاع البيئي أحد أهم القطاعات بالنسبة للأمن بمفهومه الموسع، حيث يؤثر النظام الايكولوجي على العلاقات الأمنية. فبتنامي ظاهرة الندرة يؤدي عادة إلى خلق وضعيات صراعية بين الدول خاصة منها نذرة المياه، كما أن الكثير من المشاكل البيئية كالتلوث المائي والجوي وانقراض بعض الأنواع من الحيوانات وتدهور النسيج الغابي، تصنف كلها ضمن القضايا التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات، المجاعة وتدهور الوضع الصحي العام، وبتفاعل هذه المشاكل المعقدة مع النمو الديمغرافي السريع في العالم الثالث حول البطالة،

[1]) خير الدين العايب، الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة. (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1995) ،ص8.

[2]) خالد معمري، مرجع سبق ذكره، ص 25.

الهجرة...الخ تزداد خطورة هذه المؤشرات التي تهدد بقاء الفرد وحياته ورفاهيته مما يبرز جليا علاقة المنظومة الايكولوجية/ البيئة بمفهوم الأمن البشري[1]. وبالتالي البيئة أصبح لها تأثير على الأمن، لهذا أصبحت بعدا من أبعاده، لتدخل بذلك في معادلة الأمن والسلم لتشكل لنا ثلاثية (**السلم، الأمن، البيئة**)[2]، حيث نشر تقرير سنة 1987 بعنوان (**مستقبلنا المشترك**)، أدى إلى بروز عدة مفاهيم مثل BHUNDTLANDلجنة **نظرية السياسة الخضراء**. فالمشاكل البيئية أصبحت تشكل تهديدا مباشرا لأمن الدول والمجتمعات والأفراد[3].

من خلال ما سبق، تبين أن للأمن أبعاد كثيرة ومتعددة، وهذا راجع لاختلاف تصورات الباحثين والعلماء، فهناك من ينظر للأمن من زاوية عسكرية وهناك من ينظر إليه من زاوية اقتصادية...الخ. كما أن اختلاف مستويات الأمن أدى إلى أن يكون لكل مستوى في حد ذاته أبعاد مثل: المستوى الفردي يتضمن أن يتمتع الفرد بنصيب من الثروة الاقتصادية وأن يتمتع بحقوقه السياسية أي بعد اقتصادي وسياسي...الخ. كذلك المستوى الوطني من أبعاده زيادة القوة العسكرية للدولة، أي بعد عسكري وزيادة القوة الاقتصادية وهو بعد اقتصادي. و بالتالي فنتيجة لتشعب الأمن، فإننا نجده يشمل و يحتوي كل زاوية من حياة الأفراد والمجتمعات وفي جوهر اهتمامات كل الدول.

إن مفهوم الأمن بشكل عام مفهوم شامل تعددت تعريفاته وأبعاده, وطرأت عليه تحولات وتطورات؛ وذلك نتيجة طبيعة الفواعل الدولية والأحداث والصراعات والأزمات الدولية التي بسببها قد تغير الدولنظام سياستها ومفهوم أمنها نتيجة لذلك, من هذا المنطلق أصبحت هناك تدرجات في تسميات مفهومالأمن من مفهوم عسكري إلي جماعي إلي أمن إنساني.[4]

المبحث الثاني :ماهية التهديدات الأمنية

نظرا لارتباط مفهوم التهديدات الأمنية بمصطلح الأمن – الذي يصعب وضع تعريف شامل وموحد له – فإنه من الصعب كذلك تحديد معنى واحد له، ويكمن الارتباط بين المفهومين في كون أن الشعور بالتهديد

---

[1]) بلعيد منيرة، "الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة". مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"، تنظيم جامعة منتوري – قسنطينة–، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، قسنطينة ، 2008ص 102.

[2]) مصطفى كمال طلبة، "الأخطار البيئية ومسؤولية المجتمع الدولي".في: مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة، العدد 163، جانفي 2006، ص ص52-57.

[3]) عمار حجار، السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي: إستراتيجية جديدة للاحتواء الجهوي، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة ، جوان 2002)، ص 70-73.

[4]) إنعام عبد الكريم أبو مور ، مرجع سابق

يؤدي لاتخاذ إجراءات تهدف لتحقيق الأمن، ونجد أن الدراسات الأمنية التقليدية قد ركزت على مفهوم التهديدات الأمنية في شقها العسكري واعتبرته وجه التهديد الأساسي إن لم نقل الوحيد لحالة الأمن، غير أنه وببروز الدراسات الأمنية الحديثة توسع مفهوم التهديدات الأمنية ليشمل مصادر أخرى غير التهديد العسكري وتوجهت لدراسة مصادر أخرى للتهديدات الأمنية ذات أبعاد اجتماعية، سياسية، بيئية واقتصادية.

المطلب الأول : التهديد الأمني و المفاهيم المشابهة له

أولا : التهديد الأمني

يعرف التهديد لغة على أنَّه: "من الفعل هدد، يهدد تهديدا وهو ناتج عن إلحاق الأذى والضرر" وحسب هذا التعريف يتعلق التهديد بكل ما من شأنه أن يعرقل عملية بناء الأمن أو يؤدي إلى إنقاص الشعور به.

في حين يشير المعني اللغوي للتهديد في اللغة الإنجليزية إلى "Threat "،أما في اللغة الفرنسية فهو يشير إلى معنى الخطر "Menace" ،وفي اللغة اللاتينية "Trudere" يرادف معنى الدفع، ووفقا لقاموس وبستر فالتهديد هو(تصريح أو تعبير عن نية لإيذاء، أو تدمير، أو معاقبة في الانتقام أو الترهيب)، وهو كذلك (دليل على الخطر وشيك أو الأذى أو الشر ،كالتهديد بالحرب)،في السياسة أو الدراسات الأمنية "التهديد" يستخدم كمصطلح سياسي، وبوصفه كمفهوم علمي ، لا يزال غير معروف في الكثير من قواميس العلوم الاجتماعية.

ويشير معنى مصطلح تهديد في اللغة الفرنسية حسب معجم Le Petit Robert إلى: " الطريقة التي يرسم بها الرعب على وجه شخص ما، مع وجود النية لجعله يخشى الأذية التي أراد إلحاقها به ".

بالنسبة للتهديد الأمني اصطلاحاً لقد تعرض الكثير من الدارسين إلى تعريف التهديدات الأمنية وقد تعددت التعاريف وتنوعت نظرا لاختلاف الرؤى والمذاهب الفكرية التي ينتمي لها كل باحث بالإضافة إلى اختلاف الفترات الزمنية وكذا القضايا التي عولج من خلالها هذا المفهوم ، وفيما يلي عرض لبعض التعاريف التي تطرقت للمفهوم:

-تعريف ريتشارد أولمن : " تهديد الأمن القومي هو عمل/ فعل أو سلسلة من الأحداث التي تؤدي بشكل كبير، وعلى فترة زمنية قصيرة نسبيا ، إلى التقليل من نوعية حياة مواطني الدولة أو تساهم بشكل كبير في تطبيق

نطاق الخيارات السياسية المتاحة أمام حكومة دولة أو الهيئات الخاصة والمنظمات غير الحكومية (الأشخاص ، المجموعات والشركات) داخل الدولة ".[1]

2- المفاهيم المشابهة للتهديد الأمني :

لا تزال إشكالية التدقيق في الضبط التعريفي للمصطلحات المتعلقة بالتهديدات الأمنية محل نقاش كبير بين الباحثين والدارسين، فالكثير منهم يخلط في استعمال مفردات''التحدي'' و''الخطر''، ويستعملها كمرادف للتهديد الأمني، وهو ما قد ينعكس سلباً على تقديرات الدراسة.

لذلك لابد من التمييز بين هذه المفاهيم، والتحكم في استعمالها بدقة استناداً إلى قول ''فولتير'' : ''إذا أردت أن أفهمك فلا بُد لك من توضيح مصطلحاتك''،

1- التحدي(Challenge):

اشتقت كلمة ''تحدي'' من الناحية اللغوية من اللفظ ''تحدى''، حيث يُقال في اللغة العربية فلان تحدى فلان حول شيء معين أي طالب مباراته في هذا الشيء، ويقابل لفظ التحدي في اللغة الإنجليزية كلمة (Challenge)، وفي الألمانية (Herausforderung) وبالفرنسية (Défi).

وتشير القواميس الانجليزية البريطانية إلى عدة معاني للتحدي، فهو يعبر على شيء صعب يجب اختباره ويحتاج إلى القوة والمهارة، وهو أيضاً دعوة للمنافسة والمواجهة كأن يقترح شخص مبارزة آخر وما إلى ذلك.

ومن الناحية العلمية؛ فإن المتفق عليه أن مُفردة ''التحدي'' يقصد بها مجموعة معقدة من المشاكل والظروف التي ننتجها في الواقع والمستقبل بإرادتنا ورغباتنا الواعية وغير الواعية، فلقد عرفها ''سليمان عبد الله الحربي'' بأنها: ''المشاكل والصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة وتحد وتعوق من تقدمها وتشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية المشتركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها''، فعلى سبيل المثال تعتبر كل من معضلة البطالة ومشاكل الانفجار الديمغرافي تحدياً بالنسبة للدولة.

والتحدي شيء صعب يتم فيه اختبار قدرة الدولة على إدارة شؤونها ومنافسة الآخرين، سواء تعلقت هذه التحديات بالمشاكل الداخلية أو الخارجية[11].

[1] – ليندة عكروم ،"تأثيرات التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط"،(مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،تخصص سياسة مقارنة ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،2010)

2- الخطر (**Risk**) :

عرف قاموس " Le Petite Robertالخطر" على أنه كل فعل مهدد يُحتمل وقوعه وإمكانية التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة والنقصان، وهو مرتبط بمدى قدرة المجتمع ومناعته حيال مواجهته.

ويعتبره الكثير من المفكرين والمختصين على أنه خاصية تدل على شيء يلحق ضرر معنوي أو مادي، فعندما نقول عن شيء خطر بمعنى أنه يحمل ضرر معنوي أو مادي يُحتمل وقوعه، وقد يؤدي إلى الخسارة أو الدمار أو الإصابة، ويشمل الخطر ثلاث عناصر أساسية تتمثل في:

- المصدر المنتج للخطر.
- الوسيلة الناقلة للخطر بحيث قد تكون ميكانيكية أو كيميائية أو إشعاعية.
- البيئة الناقلة للخطر التي قد تكون مائية أو حضرية أو هوائية

ويرى "ألريش بيك" kceB hcirlU في كتابه "مجتمع الأخطار" aL étéicoS ud euqsiRأن الخطر عبارة عن ضرر يهدد أمن الأفراد والبيئة والجماعات البشرية، لكنه يوشك أن يحدث أو حدث فعلاً ويمكن احتواءه إن لم يتفاقم، كما يعتبر ألريش بيك أن الأخطار استفحلت وتنوعت مع التطور التكنولوجي والعلمي وتزايد تأثيرات العولمة وأصبحت تتميز بسرعة الانتشار من منطقة إلى أخرى[1]

3-المخطر :

الأخطار والمخاطر في كل مكان. بعض الناس يعتقدون أن الأخطار والمخاطر هي نفسها واحدة هو مرادف للآخر. ولكن الواقع الحقيقي هو أن الأخطار والمخاطر تستخدم في سياقات مختلفة. ولذلك فمن الأفضل دائما أن يكون هناك فهم من كلمتين بحيث يمكن استخدامها وفقا للحالات.

المخاطر وهو الوضع القائم الذي من المرجح أن يسبب الضرر. يمكن أن تكون خطرة. ويمكن أيضا أن يقال لمخاطر أي حالة أو كائن التي يمكن أن تؤثر سلبا على البيئة المحيطة .كما هو الضرر المحتمل أو الخطر

[1]- جارش عادل – باحث دكتوراه في المدرسة العليا للعلوم السياسية (الجزائر)، العدد الأول لسنة "2017 " من مجلة العلوم السياسية والقانون ، المركز الديمقراطي العربي

المتوقعة في المستقبل، من الممكن تخفيفها أو تجنبها بدلا من القضايا الراهنة التي ينبغي أن ينظر مباشرة إلى أعلى على سبيل المثال، وتسلق تلة أو السباحة في المحيط تعتبر المخاطر. ؟ [1]

المطلب الثاني : طبيعة التهديدات الأمنية

هناك عدة معايير مستعملة لتصنيف التهديدات الأمنية من قبل الدارسين والباحثين، حيث تعددت المعايير المستعملة لتصنيف التهديدات الأمنية، إذ يركز بعض الباحثين على معيار "المجال" في تصنيفهم للتهديدات، ومنهم من يستخدم المعيار "الجغرافي" 1، ومنهم من يحبذ استخدام تصنيفات معاصرة تركز على معيار "التماثل" و"التأثير" .

من حيث المجال: يحبذ الكثير من الباحثين تصنيف التهديدات الأمنية حسب معيار المجال، بحيث يتضمن هذا التصنيف مايلي:

1- **التهديدات السياسية**:تتضمن غياب نظام سياسي يتميز بالقبول العام الداخلي والخارجي متماسك ومتجاوب مع تطلعات الشعب، إضافة إلى غياب شبه تام لمؤشرات الديمقراطية والحكم الرشيد.

2- **التهديدات اقتصاديّة**: تتمثل فيعدم وجود توزيع عادل للثروة، وضعف في الناتج القومي والدخل الفردي وتأثر الدولة بإفرازات العولمة الاقتصادية والأزمات المالية والعقوبات الاقتصادية.

3- **التهديدات الاجتماعية والثقافية**: تتجلَّى في اتساع دائرة الفقر والجوع والأمية والبطالة والأوبئة والهجرة والتزايد الديمغرافي الذي لا يتماشى ولا يتوافق مع نسبة النمو الاقتصادي، وزيادة التفكك الاجتماعي وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية مما يؤدي إلى تدهور حالة البشر، إضافةً إلى الاختراق الثقافي لهوية المجتمعات والدول نتيجة لتطور مسارات العولمة التي ارتبطت ارتباطاً عضوياً بتطور وسائل الاتصال والتكنولوجيا، وجعلت العالم ينتقل من صفة المحدود إلى اللامحدود، وتزايد الحركات الأصولية المتطرفة التي أصبحت تمثل الخطر الرئيسي على السلام العالمي.

4- **التهديدات البيئية**: وتتضمن كل تهديد يمس الحيز (المحيط) الذي نعيش فيه سواء كان يابسة أو ماء أو هواء، وتعتبر البيئة قضية أمنية ذات طابع أفقي كوني غير محدودة جغرافياً تمس كل الفواعل والمجالات، وتشمل هذه التهديدات التلوث، الاحتباس الحراري وتآكل طبقة الأوزون، وظاهرة الانقراض

[1] - http://www.farq.xyz/8/2083.html ، تاريخ الاطلاع : 2020/06/13 ، 14:30

الحيواني والنباتي، وتلوث التربة بسبب سوء استخدام الأسمدة والمبيدات، وتلوث الهواء والمياه العذبة والجوفية ومياه البحار والمحيطات والاستهلاك المفرط لمصادر الطاقة غير المتجدِّدة (نفط، فحم حجري، غاز طبيعي وصخري...).

5- **حسب درجة الخطورة:** يرى المفكر العربي ''سليمان عبد الله الحربي'' في مقال له بالمجلة العربية للعلوم السياسية موسوم بما يلي ''مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر).

كما أنه يمكن تصنيف التهديدات الأمنية من حيث درجة الخطورة إلى:

أ- **التهديدات فعلية:** وهي ما يعرض الدولة لخطر داهم نتيجة الاستخدام الفعلي والجاد للقوة العسكرية.

ب- **التهديدات المحتملة:** تُرصد هذه التهديدات من خلال مجموعة من الأسباب الحقيقية التي تؤكد تعرض الدولة لمجموعة من التهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية .

ج- **التهديدات الكامنة:** تتميز بأنها غير مرئية(كامنة)، كوجود أسباب خلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر مرئية على السطح.

د- **التهديدات المتصورة:** وهي التهديدات التي يُحتمل ظهورها مستقبلاً

هـ- **حسب درجة التماثل:** يرى بعض الباحثين أنه يمكن تصنيف التهديدات الأمنية حسب درجة تشابه الفواعل (Actors) إلى:

أولا – التهديدات التماثلية: يطلق على النمط التقليدي للتهديدات الذي تتميز بالطابع البيني والعسكري وتتشابه في الفواعل من حيث الخصائص كالتهديد العسكري الذي يكون بين دولة ''أ'' ودولة ''ب''، مثل: التهديدات المتبادلة بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية باستخدام القوة بينهما.[1]

من حيث مضمون كل مفهومهي التهديدات التقليدية التي تحمل بُعد عسكري تحاول فيها دولة تهديد دولة أخرى بغرض تحقيق أهدافها. تهديدات تكون بين فواعل غير متناظرة كحرب دولة ضد جماعة إرهابية، وتُعبر عن النمط الجديد من التهديدات السائدة بكثرة منذ أحداث الحادي عشر من ستمبر 2001.

[1]- ليندة عكروم – مرجع سابق

من حيث المصدر الدولة فاعل من غير الدولة: جماعات الإرهابية، وجماعات تمرد، عصابات جريمة منظمة...، وغيرها.

من حيث الخصائص يكون العدو واضح ويمكن تحديده بسهولة واستهدافه، وعادة ما تكون بين أطرف متشابهة كتهديد دولة لدولة ويتشابهان في العديد من النقاط. تُبنى على فكرة الغموض وعدم إمكانية تحديد ماهية العدو،وتكون بين أطراف غير متكافئة تختلف من حيث القوى التنظيم وامتلاك الوسائل والأساليب.

ثانيا –التهديدات اللاتماثلية :هي تلك التهديدات التي تُبنى على فكرة الغموض وعدم إمكانية تحديد ماهية العدو، إذ تكون بين أطراف غير متكافئة من حيث القوة، ويشمل هذا النوع من التهديدات الجريمة الاقتصادية والمتاجرة بالأسلحة والإرهاب العابر للحدود، والجريمة المنظمة والنزاعات الداخلية، وما يصحبها من انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، والإبادة الجماعية التي تجد لها مكاناً مثالياً في الدول الفاشلة (Failed States)، ولقد برزت نتيجة للتغير المهم في هيكلة المخاطر الأمنية من النمط التماثلي (باعتبار تماثل أطرافها) إلى ''النمط اللاتماثلي'' (بالنظر إلى لا تناظر طبيعة أطرافها) تزامناً مع التحولات والتغيرات الحاصلة في النظام العالمي.

ومن ناحية مضمون كل مفهوم هي التهديدات التقليدية التي تحمل بُعد عسكري تحاول فيها دولة تهديد دولة أخرى بغرض تحقيق أهدافها. تهديدات تكون بين فواعل غير متناظرة كحرب دولة ضد جماعة إرهابية، وتُعبر عن النمط الجديد من التهديدات السائدة بكثرة منذ أحداث الحادي عشر من ستمبر 2001.

من حيث المصدر الدولة فاعل من غير الدولة: جماعات الإرهابية، وجماعات تمرد، عصابات جريمة منظمة...، وغيرها.

من حيث الخصائص يكون العدو واضح ويمكن تحديده بسهولة واستهدافه، وعادة ما تكون بين أطرف متشابهة كتهديد دولة لدولة ويتشابهان في العديد من النقاط. تُبنى على فكرة الغموض وعدم إمكانية تحديد ماهية العدو،وتكون بين أطراف غير متكافئة تختلف من حيث القوى التنظيم وامتلاك الوسائل والأساليب.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من العناصر التي تساهم في تحديد التهديد الأمني، ويمكن من خلالها تحليل أي تهديد أمني لا بد من التطرق لها على النحو التالي:

طبيعة التهديد:ما هو تصنيف هذا التهديد؟ و ما هي أبرز أبعاده؟

مكان التهديد: ما هو النطاق الجغرافي لهذا التهديد؟ وما هي امتداداته؟

زمان التهديد: ماهي تأثيراته الحينية والمستقبلية؟

درجة التهديد:ما قوة هذا التهديد؟ وما هي خطورته؟

تعبئة الموارد: ماهي الإجراءات والتدابير المناسبة المادية والبشرية والمعنوية لمواجهة هذا التهديد ومحاولة الحد من تأثيره وأبعاده؟

وكنتيجة لما سبق نستنتج أن مفهوم التهديد الأمني هو مفهوم معقد نسبي وحركي،ولذلك لا بد من الدقة العلمية في تحديده من خلال معرفة أبرز السمات والأبعاد التي يتميز بها هذا المفهوم حتى يسهل تشخيصه وعلاجه،فمثله مثل الحالة التي يريد من خلالها الطبيب الكشف عن طبيعة الداء الذي أصاب مريضه، ومن ثم محاولة تشخيصه وعلاجه.[1]

ثالثا : التهديدات اللاتماثلية والتهديدات الهجينة

يعود استعمال عبارة ''هجين'' dirbyH أو ''خليط'' إلى تحليل قامت به قوات سلاح البحرية الأمريكية للتجارب العملياتية في العراق وأفغانستان، ففي سنة 2005 كتب الجنرال ''جيمس ماتيس'' James Mattisالذي شغل منصب قائد القيادة المركزية الأمريكية في مجلة ''الاجراءات'' التابعة لمعهد البحرية الأمريكية عن ظهور طرق غير منتظمة للتهديدات مثل: الإرهاب وأعمال التمرد وتجارة المخدرات.

وجاء في هذا التحليل أن الخصوم غير النظاميين يسعون الى استغلال الأفضلية التكتيكية في وقت ومكان يختارونه بأنفسهم بدل الخضوع إلى قواعدنا، إذ يحاولون مراكمة سلسلة من الأثار التكتيكية الصغيرة ثم يضخمونها باستعمال الإعلام وحرب المعلومات لإضعاف العزم الأمريكي، وهكذا تظهر عملية اندماج بين طرق ووسائل حربية مختلفة تُشكل تهديد هجين وبمستوى متقدم تؤدي إلى ''حرب هجينة'' .raW dirbyH

ويعرف ''فرانك هوفمان''namffoH.F التهديدات الهجينة : بأنها تتضمن مجموعة كاملة من الوسائط المختلفة من الحرب بما في ذلك القدرات النظامية والتكتيكات والتشكيلات غير النظامية والأعمال الإرهابية بما في ذلك العنف العشوائي والإكراه والإجرام العشوائي.

وتتواجد التهديدات الهجينة بكثرة في الأقاليم التي لم تعد خاضعة لسيطرة الدولة، وتتميز بسرعة الانتشار وتتعلق بفواعل غير دولاتية تجمع بين استخدام الوسائل التقليدية وغير التقليدية مثل الحرب التقليدية

[1]- ليندة عكروم – المرجع نفسه .

والجريمة المنظمة والإرهاب والأعمال التخريبية والتحكم في التكنولوجيا واختراق المواقع الالكترونية، وتتميز أيضاً بتعدد أشكالها وطبيعتها المستعصية الفهم، نظراً لغموضها وكثرة تفاعلاتها وتفرعاتها، كما تمثل التهديدات الهجينة خصماً يصعب معرفته وتحديده وتوقع أعماله ونتائجه وتنطبق هذه الحالة على التهديد الهجين '' داعش'' أو ما يُسمى بتنظيم الدولة الاسلامية في الشام والعراق.

وتُمثل التهديدات الهجينة تحدي جد عويص لأمون الدول والأمن العالمي، وهي أكثر تعقيداً وتشابكاً وغموضاً من التهديدات اللاتماثلية، وأشمل منها.

ثالثاً: أبرز التهديدات اللاتماثلية

أصبحت التهديدات اللاتماثلية تسيطر على نقاشات الدوائر السياسية والأمنية، ويتعلق ذلك خاصةً :

- الظاهرة الإرهابية
- الجريمة المنظمة
- الهجرة غير الشرعية

وهي من أبرز المشاكل التي تُخل بالسلم والأمن العالمي اليوم نظرا لحركيتها وصعوبة مواجهتها.[1]

المبحث الثالث :المقاربات في الدراسات الأمنية

المطلب الأول : الواقعية لتفسير الحالة الأمنية :

يعتبر ادوارد هاليت كار أهم من بحث في الأسس الإبستمولوجية للنظرية الواقعية، ومن البداية لم تلجأ الواقعية إلى التساؤل حول الوسائل الابستمولوجية التي تستعملها، بل سعت أساسا إلى كشف ودراسة تأثيرات القوانين الموضوعية الحاكمة لسلوك الأمم فيما بينها، دون محاولة التأثير في هذا السلوك أو توجيهه أو تغيير الوضع القائم الناتج عن هيمنة نمط سلوك سياسي دولي معين

وعموما يمكن تحديد المنطلقات الابستمولوجية للواقعية على النحو التالي:

-شكّلت الفلسفة الوضعية الخلفية المعرفية للواقعيين، فالقانون الطبيعي يوفر قواعد ثابتة تضمن التفسير الديناميكي لسلوكات الدول وإستراتيجيا.

[1] – جارش عادل – مرجع سابق

-وفّرت المرحلة الوضعية -خاصة الترعة التجريبية- دافعاً للرجوع إلى أفكار ثيوسيديديس وكوتيليا وميكافيلي وهوبز لأنها تشترك في دراسة السلوك الانساني.

-التركيز على مبدأ السببية الثابتة Fixed Causalityالتي قد تصل في أحيان كثيرة إلى حدود الحتمية العلمية.

-الاهتمام بعنصر التاريخ حتى وإن كان الواقعيون ينظرون إلى التاريخ بنظرة تشاؤمية ويحاولون إستخراج المتغيرات المؤثرة فيه لفهم الحاضر والمستقبل. والواقعية تستقي مادتها الخام من التاريخ لتصل إلى تعميمات حول السلوك الدولي.

وربما تكمن الخلفية وراء هذا الإهتمام في إنطلاق الواقعيين من فكرة تضارب المصالح وإنعدام وحدوية السلطة والقيم في العلاقات الدولية[1].

هذه هي أهم المسلمات التي يرتكز إليها الواقعيون في إستنتاج حالة الفوضى في النظام الدولي وأيضا السمة الصراعية للسياسات الدولية. ولأجل ذلك، يمكن أن نفهم كيف أن النظرية الواقعية لم تول أهمية كبرى لصياغة الأطر المعرفية من العلوم الاجتماعية الأخرى وتطبيقها على الظاهرة الدولية لأن الواقعيين يرفضون بالمطلق تحجيم هذه الظاهرة في قوالب فلسفية وإجتماعية ضيقة.

-في تصورها الخاص بتوصيف الفاعل في العلاقات الدولية وتكوينه، لجأت النظرية الواقعية -عكس النظرية المثالية- إلى إستقصاء الوحدات الأساسية المشكلة للنظام الدولي إستنادا إلى الحالة الصراعية التي بنيت عليها كما رأينا الإبستمولوجيا الواقعية.

فهي لم تهتم بالأفكار والقيم بقدر ما إهتمت بالبنى الضابطة للسلوكات الإنسانية إن تنازعا أو تعاونا.

ولذلك إستندت الواقعية إلى مقترب "الدولانية**Statism**" الذي يتأسس على ضوء المسلمتين التاليتين:

1 -الدولة هي الفاعل الوحيد والأساسي والعقلاني في العلاقات الدولية التي تتميز بالصراع الدائم بين الدول في الأساس.

2 -الدولة هي محور العملية السياسية: تنازلياً بإعتبارها الإطار الذي تتشكل وتتحرك ضمنه كل التنظيمات الداخلية)مثل المجتمع المدني(، وتصاعدياً كونها أساس التفاعلات الدولية السلمية والتنافسية، لذلك فهي تفسر السلوكات من داخل وحدة الدولة لأنها الدافع والغاية في نفس الوقت . [2]

---

[1] - ناصيف يوسف حتى ،النظرية في العلاقات الدولية،لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1985، ص.32

[2] - Jean Jacques Roche, op.cit, p.20.

المطلب الثاني : الواقعية الجديدة لتفسير الوضع الأمني

يعتقد باري بوزان Barry Buzanبأن الواقعية الجديدة تعني بناءا تفكيريا جديدا، يعبر عن خصوصيات المشهد من خلال مرحلة الحرب الباردة وينسجم وطبيعة الصراع الأمريكي السوفياتي، كما أنها تعتمد أدوات مفاهيمية خاصة كالقوة والعقلانية والفرضيات البنائية

إنطلقت الواقعية الجديدة من محاولة إستيعاب النقد الشديد الموجه للواقعية التقليدية خصوصا في تركيزها المفرط على مفهومي القوة والمصلحة الوطنية، وحتى وإن إعتمد كلا الاتجاهين على نفس الأطر الابستمولوجية تقريبا، إلا أننا نشهد خلافا بسيطا تمثل بحسب الواقعيين الجدد في الإنغلاق المعرفي لواقعية مورغانتو، الأمر الذي لا ينسجم والصفة الشمولية لدراسة السياسة الدولية .ولذلك تأسس البناء الإبستمولوجي للواقعية البنيوية على ثلاث مرتكزات:

1-إن إستيعاب النظام الدولي هو فهم آلي لتراتبية الوحدات المشكلة له، ولذلك إختص موضوع البحث الإبستمولوجي الواقعي الجديد في البحث فيما إذا كانت هذه التراتبية هي إنعكاس لصراعات القوة أم نتاج للحاجات الأمنية المستمرة. وهي الفرضية التي يرجحها الواقعيون الجدد على عكس التقليديين

2 -ضرورة النظر إلى النظام الدولي كبنية مستقلة عن البنى المركبة له، كما أن صورة السياسة العالمية تفرض النظر إلى هذا النظام كوحدة مختلفة تماما عن وحدة الدولة سواءا من حيث القواعد العامة التي تضعها أو عبر ضوابط سلوك كل وحدة والقيم التي تنتجها.

وكمثال على ذلك قدرة الدولة على ممارسة العنف داخليا كآلية لتحقيق أمنها المحلي، في حين تلجأ إلى توسيع نفوذها الدولي لحماية أمنها الوطني.

3-يبرز إبستمولوجيا المقترب الإنعكاسي للواقعية الجديدة بالمقارنة مع الواقعية الكلاسيكية في نظرتها لواقع السياسة الدولية، حيث ترى أن سمة النظام الدولي تنعكس على توجيه سلوكات الدول، عكس ما يصوره النهج التقليدي بأن طبيعة سلوك الدول هي من تحدد سمة النظام الدولي .أو بعبارة أخرى الفوضى هي التي تنتج بيئةً صراعيةً وليس الصراع هو من ينتج الفوضى كما أقرت بذلك الواقعية التقليدية.[1]

Jean François Thibault, « Représenter et Connaitre les Relations Internationales : Alexandre Wendt et le Paradigme Constructiviste », http:/

[1] www.er.uqam.ca/nobel/cepes/note7.html

المطلب الثالث : التصور الأمني للنظرية الليبرالية

من البداية يجب الإقرار بأننا لسنا بصدد بناء نظري موحد ومتماسك إزاء النظرية الليبرالية التي وإن إشتركت مرتكزاتها الفكرية وسياقاتها التاريخية، إلا أنها مثلت جسماً متعدد الأعضاء ، فإنطوت تحت لوائها إتجاهات عديدة كانت في أحيان كثيرة تعيش صورة التضاد المعرفي والفكري أكثر من التوافق الليبرالي.

فالأصول الأنطولوجية والمسلمات الإبستمولوجية إختلفت بحسب كل إتجاه، ولذلك سيتم تناول الأطر النظرية الليبرالية بشكل منفصل، أي بفهمها ضمن كل إتجاه،:

الفرع الأول: الليبرالية البنيوية

إقترن هذا الإتجاه بكتابات كل من مايكل دويل وبروس راست من خلال تأكيدهما على أن التحليل الأمني يجب أن يستند إلى المتغير الديمقراطي، لأن إنتشار الديمقراطية وترسخها على مستوى الدول وأيضا على مستوى بنى النظام الدولي من شأنه أن يكرس أطر السلام الدائم التي تفتح أمام مسارات جديدة للسياسة الدولية تكون الصفة التعاونية سمتها الرئيسية، بعكس حالة الصراع الدائم التي صورها الواقعيون أو كما عبر عنها كانط بأنها حالة الوحشية التي لا تخضع لأي قانون.

من هنا تبرز كتابات إيمانويل كانط كمرجعية فكرية لأصحاب هذا الإتجاه. فكانط في كتابه مشروع السلام " يحاول أن يبين بأن السلام ممكن إذا توفرت بعض الشروط مثل بداية تحول في الوعي الفردي وإقامة جمهورية دستورية ومعاهدة فيدرالية بين الدول لإنهاء الحرب وليس تنظيمها فقط كما قال بذلك هوغو غروتيوس . وقد دعى كانط في المادة التعريفية الثالثة لمشروعه بإقامة نوع من التنظيم العالمي بين الدول المتعاهدة، وفعلا تجسدت فكرته في إقامة عصبة الأمم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى. من هنا يمكن إستخلاص مبررات تباين النماذج التفسيرية الليبرالية لحالتي الصراع والتعاون الدوليين إستنادا إلى الجوانب التي يتناولها كل نموذج بخصوص العلاقة بين الدولة والمجتمع[1].

الفرع الثاني: الليبرالية المؤسساتية

مما لاشك فيه أن التصور الواقعي للأمن الدولي قد أهمل دور المؤسسات الدولية في التقليل من

1

Bruce Russett, Grasping The Democratic Peace: Principles For a Post Cold War World, Princeton University Press, 1993, p.14-15

حدة التراعات الدولية والحروب، لأن ذلك مرتبط أساسا بالفرضية الواقعية التي تقر بأن هذه المؤسسات هي تعبير طبيعي عن السلوكات السياسية للدول ضمن نظام دولي يتسم بالفوضوية. فالبناء التحليلي يجب أن يبنى على الدولانية لا على المؤسساتية ، لأن هذه الأخيرة هي نتاج للأولى، فمدى تحالف الدول أو تصارعها سينعكس حتما على طبيعة عمل تلك المؤسسات الدولية. لكن تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة نظرياً وعملياً كما قدمناها في الفصل الأول أفرزت واقعا إختبارياً ومحكا حقيقيا لهذه التصورات الواقعية، لأن الوسط الأكاديمي وحتى السياسي صار حساسا ومشككا لكل ما هو نبت انه واقعي، فطبعت الخلفية التهديمية أفكار وإسهامات كل النظريات والمقاربات التي أعقبت النظرية الواقعية. ومن ذلك فإهتزاز الإسهام الواقعي لقضايا وعمليات العلاقات الدولية كالأمن الدولي هو إنعكاس آلي وحتمي لفشل القدرة التفسيرية للواقعية على تنبؤ سقوط الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة.

فضعف تناولها لقضايا السياسية العالمية هو من ضعف تنبئها لمستقبل السياسة الدولية وهذا ما يطرح إشكالية كبرى في نظرية العلاقات الدولية حول مدى مصداقية الإستناد إلى عدم القدرة على التنبؤ بحدث مهم للحكم على فشل نظرية معينة، خصوصا إذا كانت هذه النظرية تفسيرية

على ضوء ما تقدم ، تأكّد الليبرالية المؤسساتية على أن المؤسسات تؤدي دورا جوهريا في تحقيق الأمن الدولي وحتى تعزيز الأمن الداخلي عبر ما أصبحت تملكه من صلاحيات وعناصر تسمح لها بضبط بعض الجوانب في المسائل الداخلية كنتاج للتحولات التي مست السياسة العالمية والتي لم تعد تجعل الدول تتصرف بشكل منفرد في سياساتها الداخلية [1].

المطلب الرابع : المنظور التأملي في الدراسات الأمنية: الترعة ما بعد وضعية

إن النظريات التفسيرية أو ما يعرف بالعقلانية قد ركزت بناءها الأمني على التفكير الوضعي والترعة التجريبية بدءاً بالواقعية الكلاسيكية التي تبنت نظرة تشاؤمية ركزت فيها على علاقات القوة والمصلحة والتي أخذت بنظام توازن القوة لتجنب التصادم، ثم الواقعية الجديدة وتركيزها على البنية الفوضوية للنظام الدولي كوحدة تحليل. ثم جاءت الليبرالية التي ركزت على أشكال الإعتماد المتبادل وأعطت أولوية للصبغة التعاونية في العلاقات بين الدول، واهتمت بدور الديمقراطية في تعزيز السلام بالإضافة إلى وظيفة مختلف المؤسسات الدولية خصوصا الإقتصادية منها في ربط تلك التفاعلات ذات الطابع التعاوني.

لكن مع نهاية الحرب الباردة، بدأت تظهر النظريات الإبستمولوجية الحديثة كالنظرية النقدية الإجتماعية

[1] – جون بيلس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، الإمارات، مركز الخليج للأبحاث، ص410 .

ونظرية مابعد الحداثة والنظرية البنائية، حيث إعتبرت في مجملها أن الواقع الإجتماعي ليس شيء معطى، بل يبنى بالإرادة الإنسانية. وسمي هذا التصور الجديد بالنظرية التكوينية التي تتبنى عكس التفسيرية تفكيرا ما بعد وضعيا ونزعة ما بعد تجريبية.

النزعة مابعد الوضعية هي نطاق لتطور **النظرية النقدية الاجتماعية** ، و تعتبر النظرية النقدية الاجتماعية. نابجة عن أعمال مدرسة فرانكفورت إلا أن إسهاماتها في مجال السياسة الدولية يعود إلى منتصف ثمانينيات القرن العشرين، ويعتبر روبرت كوكس أكثر من إرتبط إسمه بهذه النظرية. ومن أهم مفكري هذا التيار نجد تيودور أدورنو ، ماركيز هاربيرت، ماكس هوركايمر ، يورغن هابرماس .

لذلك يعتبر مارك هوفمان أن هو أول من وضع معالم هذه النظرية في 1973م، حيث كان يعتقد أن النظرية في العلوم الإجتماعية لا يمكن تطويرها بذات الطريقة التي تقوم فيها العلوم الطبيعية بتطوير نظريا. فلا يمكن لعلماء الإجتماع أن يكونوا مثل علماء الطبيعة بمعنى أنهم مستقلون ونزيهون فيما يتعلق بموضوع دراستهم فهم جزء من المجتمع الذي يدرسونه . و أهم التصورات الأمنية التي طرحتها النظرة النقدية :

-الإختيار العقلاني للدول، وهو إستخدام القوة في حالة التهديد .بالإضافة إلى ذلك، ترتبط كثيرا إسهامات هذه النظرية بالمبادئ التي صاغتها الواقعية الجديدة والتي لا يرفضها النقديون، بل وشكلت في أحيان كثيرة مرجعيات أساسية لهذه النظرية، ومنها:

-بنية النظام الدولي تحدد سلوكيات الدول إما تعاونا أو تنافسا.

-الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، حتى وان تباين التوصيف النقدي للسمة الفوضوية.

-المعضلة الأمنية تحدث نتيجة لإنعدام الثقة، حتى وإن إختلف النقديون في منشأ ذلك.

على ضوء ما تقدم، تأسس البناء النقدي الاجتماعي على مسلمتين مركزيتين:

-السياسة الدولية ينظر لها كبناء إجتماعي وليس بناءا ماديا

-سلوك الدول في التفاعلات الدولية يتبع الطريقة التي تفكر بها

تبتبع كذلك النزعة الوضعية ومابعد الوضعية مايسمى **نظرية مابعد الحداثة**

نظرية ما بعد الحداثة قد إنطلقت في بنائها التفسيري من النقد الابستمولوجي والأنطولوجي والمنهجي للنسق الفكري القائم، والذي اعتبرته نتاج العصر التنويري الغربي)الفلسفة الوضعية والتجريبية العقلانية(وهذا مايدفعنا إلى ضرورة الاهتمام بالتأصيل النظري النقدي لها من خلال التعمق في إطارها البنائي العام

تتميز ما بعد الحداثة بمجموعة من الأفكار المحددة في مجالات الحقيقة والمعرفة والموضوعية، ويرى منظرو ما بعد الحداثة أن تقديم نظرية وضعية شيء لا طائل منه. ولذلك قدموا تصورا خاصا لمفهومي المعرفة والحقيقة وللعلاقة بين الذات والموضوع.

كما أن نظرية مابعد الحداثة لا تركز على الفاعل ذي السيادة كالدولة مثلا، بل على الممارسات التاريخية والثقافية التي يبنى ضمنها الفاعل، وهذا ما يمكن أن يفسر لنا تصورها الداعي إلى إعتبار الدولة فاعل أساسي إلى جانب فواعل أخرى، إذ ترى بأن الدولة القومية قد فرضت قيودا على الأفراد لإعتبارات أنها حاولت توحيد مجتمعها السياسي بالإكراه والقهر في تجاهل للخصوصيات.[1]

المطلب الرابع : النظرية البنائية في الدراسات الأمنية

النظرية البنائية بحسب ألكسندر واندت هي منهج للعلاقات الدولية، يفترض مايلي :

-الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.

-تذاتانية البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.

-تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام.

ومن خلال التصور الذي قدمه واندت، فإن البنائية تنظر إلى بنية النظام الدولي نظرة إجتماعية، بإعتبار أن الوحدات الأساسية المشكلة له تبنى على أساس التفاعلات الاجتماعية المستمرة التي تؤدي إلى سلوكات غير مستقلة في الغالب. فهي تعبير عن محصلة اجتماعية داخلية. ولذلك ينظر البنائيون منظار سوسيولوجي للدولة على عكس الواقعيين- حتى وإن إشتركوا في أن الدولة هي الفاعل الأساسي .- كما تظهر هذه النظرة الاجتماعية من جهة أخرى على مستوى البيئة الخارجية للدولة من خلال علاقاتها الدولية، حيث أن الأنماط السلوكية الدولية ماهي في النهاية إلا توزيعات إجتماعية تضمن الحد الأدنى المشترك بين التفاعلات الاجتماعية داخل دولاتية، أي أن السياسة الدولية تفهم بشكل تذاتاني. ويصبح هذا الإقتراب صحيحا في دراسة جميع الظواهر الدولية كالفوضى والأمن[2]

[1]- هشام القروي، النظرية النقدية الإجتماعية: قراءة في كتاب www. Rezgrar.com//debat/show.art.asp=3839 :

[2]- عمار حجار، السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط، مذكرة لنيل شهادةالماجسيير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جوان 2002.

ملخص الفصل الأول :

الأمن بالمفهوم السياسي يعني القدرة التي تتوفر لدى الدولة و التي هي مصدر قوتها الداخلية و الخارجية ،في شتى المجالات لمواجهة مصادر التهديد و تمكينها من تهيئة الوضع و المناخ المناسب لتأمين مصالحها و حماية شعبها و حدودها .

ركزت الدراسات الأمنية ركزت على مفهوم التهديدات الأمنية في شقها العسكري واعتبرته وجه التهديد الأساسي إن لم نقل الوحيد لحالة الأمن، غير أنه وببروز الدراسات الأمنية الحديثة توسع مفهوم التهديدات الأمنية ليشمل مصادر أخرى غير التهديد العسكري وتوجهت لدراسة مصادر أخرى للتهديدات الأمنية ذات أبعاد اجتماعية، سياسية، بيئية واقتصادية.

كما شكّل الأمن موضوعا مركزيا في برامج بحث الأطر النظرية التقليدية وحتى المعاصرة، فهو إحدى المسائل المعقدة التي عكف دارسو السياسة الدولية على البحث في مدى إمكانية تحقيقها وتطويرها. فمنذ المحاورة التنظيرية الأولى ا–لواقعية في مواجهة المثالية– في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية بدا أن عملية الوصول إلى إطار نظري يفسر قضية الأمن كميدان للسياسة الدولية مسألة صعبة للغاية لأنها تتقاطع في أحيان كثيرة مع مظاهر أزمة التنظير في حقل العلاقات الدولية بشكل عام.

الفصل الثاني :

التهديدات الأمنية العابرة للحدود

في منطقة المغرب العربي

تمهيد

إن المقومات الطبيعية كالموقع ، المساحة ، المناخ والموارد المائية والمقومات البشرية المتمثلة في حجم السكان وتركيبهم العمري والمقومات الاقتصادية التي تتمثل في الموارد المعدنية والصناعية والزراعية هي التي تمثل الوزن السياسي وقوة الدولة.

ومنه نستعرض المكانة والأهمية الجيوبولوتيكية والاقتصادية للمنطقة المغاربية التي تتوفر على مجموعة من المقومات والتي تجعلها تحتل مركزا عالميا متميزا، هذه المكانة الحيوية والحساسة التي جعلتها محل تنافس بين الفواعل التي لها وزن في الساحة الدولية، وهذا من أجل بسط النفوذ وكسب حلفاء جدد وفتح مجال اقتصادي لتصريف المنتوجات وجعل المنطقة كهمزة وصل مع باقي الدول الاوروبية ودراسة التحولات السياسية في المنطقة المغاربية ومظاهر هذه التحولات والتهديدات الأمنية الجديدة التي طرأت على الساحة المغاربية خاصة بعد التحولات الإقليمية والتي عرفتها بعض البلدان المغاربية.

المبحث الاول: التعريف بمنطقة المغرب العربي.

المطلب الاول: بطاقة فنية للمغرب العربي.

1- التسمية: إن منطقة المغرب العربي في بعدها وعمقها الحضاري والتاريخي، عرفت في الماضي تعدد تسميات، فمن كان يأتي من الشمال مثل الرومان والأوروبيين يسميها شمال إفريقيا"، مع أن هذه التسمية تستدعي إدخال مصر ضمن المجموعة ، ومن كان يأتي من الشرق مثل العرب والأتراك كان يستعمل كلمة "غرب أو مغرب" ويدخل بالطبع الأندلس وغرب إفريقيا، أما المصريون القدامى إسم "أمانتي " أي عروس المغرب وأطلق عليها أحيانا بلاد الأمازيغ أي الوطن الحر، وبلاد البربر، والمغرب الإسلامي.

تقع دول المغرب العربي شمال القارة الإفريقية، بين خطي العرض 15° و37° شمالا، وخطي الطول 17° و25° شرقا وهي منطقة جغرافية تضم ستة دول) ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا و الصحراء الغربية، وتبلغ مساحتها 6 ملايين كم^2.

يحد دول المغرب العربي شمالا البحر المتوسط، وجنوبا مالي وتشاد والنيجر والسنغال وشرقا مصر و السودان، وغربا المحيط الأطلسي.[1]

تختلف الأشكال التضاريسية ببلدان المغرب العربي مابين السهول والجبال والهضاب والصحارى، كما تتعرض المنطقة لتيارات مناخية مختلفة قادمة من المحيط الأطلسي ومن الصحراء الكبرى ومن القطب الشمالي.

1-المناخ

تنتشر بالمغرب العربي خمس مجالات مناخية:

مجال متوسطي: شمال الجزائر، شمال تونس، شمال المغرب المطل على البحر المتوسط) الريف(، غرب المغرب المطل على المحيط الأطلسي، المناطق الساحلية الليبية.

مجال شبه جاف: الداخل المغربي والجزائري والتونسي.

مجال قاري متطرف: أعالي الجبال المغربية والجزائرية. (الأطلس والريف)

مجال صحراوي جاف: الصحراء المغربية الشرقية والجنوبية، الصحراء الجزائرية في الوسط والجنوب، الجنوب التونسي، معظم مساحة ليبيا، ومعظم مساحة الصحراء الغربية و موريتانيا.

مجال شبه مداري: أقصى جنوب موريتانيا المحاذي لنهر السنغال[2].

[1]- المغرب العربي، المعرفة ، على الرابط. http: //www.marefa.org

[2]- المغرب العربي، المعرفة ، على الرابط. http: //www.marefa.org

يتشكل سكان بلدان المغرب العربي من عنصر عربي والأمازيغي ويتغلب سكان المغرب بأغلبية عربية والتي يبلغ عدد العرب حولي 25 مليون عربي من مجموع سكان المغرب الذي يبلغ 33 مليون حسب احصأت 07/2016 و يوجد بضع مئات ألاف من الأوربيين مثل الاسبان و الفرنسيين و اليهود، اما الجزائر فالعناصر البشرية مكونة من عرب و أمازيغ و يبلغ سكان الدولة 43.6 مليون نسمة حسب احصأت 2017.

اما تونس وليبيا فأغلبية سكانهما من العرب والبقية من امازيغ، اما مويتانيا والصحراء الغربية فأغلبيتهم من عرب وامازيغ والبقية و أفارقة، وتجمعهم بين هذه الدول غالبا روابط الدين والعادات والتقاليد والتاريخ المشترك[1].

أما اللغات المستخدمة فهي اللغة العربية وعدة لهجات والأمازيغية وعدة لهجات ، وتستعمل كذالك اللهجة الحسنية كل من موريتانيا والصحراء الغربية، يبلغ عدد سكان البلدان المغاربية 100 مليون نسمة حسب احصائيات سنة 2018 وهم يتوزعون بشكل مختلف حسب الظروف الطبيعية والاقتصادية.

اما من الجانب الجغرافيا تعتبر الجزائر أكبر دول المنطقة مساحة و التي تشكل 55 بالمئة من مساحة المغرب العربي كله حين تبقى تونس هي الأصغر مساحة.

غالبية سكان بلدان المغرب العربي مسلمون سنة على مذهب الإمام مالك وهذا الأمر يعتبر من أهم أسباب تقوية الروابط بين البلدان المغاربية حيث لا تباين يذكر في المرجعية الدينية، وهناك تواجد بسيط لمسلمين يتبعون المذهب الأباضي وكون أن الغالبية العظمى من السكان مسلمين فإن هذا الأمر جعل الثقافة الغالبة في المغرب المغربي أساساً هي الثقافة الإسلامية حيث يشكل المسلمون في أغلب بلدان الإتحاد نسبة تزيد عن 98%[2].

عاشت في دول المغرب العربي مجتمعات مزدهرة من اليهود، حيث كان عدد المغاربة اليهود في حدود 250 ألف عام 1940، وكان ذلك الرقم يمثل نسبة 10 % من مجموع سكان البلاد، ثم بدأت بعد ذلك هجراتهم إلى مختلف بقاع العالم بما في ذلك إسرائيل، إلا انه ظل لديهم ارتباط بثقافة بلدهم الأصلي حتى بين أفراد الجيل الثاني أو الثالث من المهاجرين، التقديرات حول عدد المغاربة اليهود المقيمين حاليا داخل المغرب غير معروفة بدقة، تشير عدد من الإحصائيات أن هناك 30 آلاف يهودي يتوزعون في المدن المغربية الرئيسية وبالذات في الدار البيضاء، وهي أكبر تجمع يهودي في بلاد المغرب العربي.

أعداد أصغر من اليهود ما توال في تونس حيث يصل أعداد اليهود حوالي 1,500 يهودي تونسي أما الجزائر و ليبيا و موريطانيا فيمنع دخولهم حسب القانون[3].

---

[1]- محمد صالح الهرماسي ، "مقاربة في إشكالية الهوية، المغرب العربي المعاصر"، دار الفكر ، 2001 ،ص35 -36

[2]- محمد صالح الهرماسي ، مرجع سابق، ص 36.

[3]- محمد صالح الهرماسي ، مرجع سابق، ص 36.

تتواجد اليوم في دول المغرب العربي تجمعات من المسيحيين منهم أجانب أوروبيين حيث أن العديد منهم متعهّدون أو موظّفو شركات عالميّة، القسم الأكبر منهم من ذوي الأصول الأوروبية هم ممن سكنوا ابان الاستعمار ويتجمعون في العواصم أو المدن الكبرى، مسيحيو هذه المناطق هم من الكاثوليك ويوجد لكل من تونس والجزائر والمغرب أبرشية خاصة، إلى جانب بعض البروتستانت.

بينما الكنيسة القبطية هي الأكبر عددًا في ليبيا، وهناك أيضًا مجموعات من المسيحيين المواطنين في هذه الدول اعتنقت المسيحية وهي إما عربية أو أمازيغية، وقد قدّر عددها في المغرب عام 2006 حوالي 7 آلاف شخص، إلا أن الدولة لا تعترف بالتحوّل الديني، كما أنه في المغرب لا يجوز طباعة أو نشر أو استيراد الانجيل باللغة العربية. وتشير بعض التقارير إلى وجود بين 10,000 جزائري (القسم الأكبر منهم أمازيغ) معتنق للديانة المسيحية خاصَّة البروتستانتية[1].

اللغة العربية : هي اللغة الوطنية والرسمية لجميع دول المغرب العربي بلهجاتها المختلفة

اللغة الأمازيغية : هي اللغة الوطنية والرسمية للجزائر و أيضاً للمغرب وهي لغة الأمازيغ بأكثر من لهجة في بلدان المغرب العربي خاصة المغرب والجزائر

اللغة الفرنسية : مع أنها ليست رسمية في بلدان المغرب العربي الأربعة التي تستخدمها (المغرب والجزائر وتونس وموريتانيا) فهي تحتل مكانة مهمة عند هذه الدول وتستعمل في مجالات مختلفة، فهي تستعمل في تدريس أغلب المواد في التعليم كما تستعمل في الإعلام وفي جل القطاعات الاقتصادية كما تستعمل في بعض الأحيان من قبل ممثلي هذه الدول الرسميين في المحافل الدولية[2].

[1]- محمد صالح الهرماسي ، "مقاربة في إشكالية الهوية، المغرب العربي المعاصر، مرجع سابق، ص 36.

[2]- المغرب العربي، المعرفة ، على الرابط.http: //www.marefa.org

خريطة تبين موقع المغرب العربي.

وحتى أن بعض الإدارات تستعملها كلغة عمل كما هو الحال بالنسبة لبعض الوزارات وبعض المديريات في المغرب، رغم أن العديد من سكان هذه البلدان لا تتقنها البتة. ومشاريع التعريب مستمرة، لكن بتقطع، منذ خروج الاستعمار والحماية الفرنسية.

اللغات الأخرى : في السنوات الأخيرة بدأت اللغة الإنجليزية تأخذ حيزا مهما في الحياة الاقتصادية في المغرب العربي إضافة لحضور اللغة الإسبانية في الشمال المغربي وفي مدينة وهران الجزائرية واللغة الإيطالية في ليبيا والشمال الشرقي التونسي[1].

أما فيّ "المغرب "الاصطلاح أو المعنى المتعارف فهي الأقاليم الواقعة غرب مصر والتي تشمل شمال القارة الافريقية من طرابلس إلى المحيط الأطلسي ويرى البعض بأنه – ربما – اصطلاح فرضته ظروف الفتح – مثلما استعملت كلمة الشرق الأوسط أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث أن المسلمين وجدوا أنفسهم أمام أسماء غربية يصعب استيعابها فأرادوا الاستعاضة عنها بتسميات سهلة أو لعله نوع من التسمية المبهمة استعملها العرب كدليل على جهلهم لهذه المنطقة.

[1]– المغرب العربي، المعرفة ، على الرابط.http: //www.marefa.org

يوصف كذلك بالكبير لتميزه عن دولة المغرب الأقصى وبالعربي لتميزه عن دول شمال افريقيا في مجموعة البلدان العربية مع اعتبار أنه يطل على البحر الأبيض المتوسط الشيء الذي يعطيه خصوصية أثرت في علاقته مع البلدان المتوسطية وأهلته لأن يلعب دورا حضاريا في المتوسط[1].

المطلب الثاني: الاهمية الجيو سياسية لمنطقة المغرب العربي.

شكلت المنطقة المغاربية منذ القدم نقطة وقيمة استراتيجية ليست وليدة اليوم، فهي منطقة تلاقي أربعة أبعاد جيو استراتيجية وهو ما يجعلها في موقع استراتيجي مهم بالنسبة للقوى العالمية، خاصة للدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية داخل إفريقيا.

إن الموقع الجغرافي للمغرب العربي يعد من المواقع ذات الأهمية الاستراتيجية والجيو سياسية فهو يمثل همزة وصل بين أوروبا وإفريقيا ما جعله ممر للتواصل الحضاري والديني ومركز للتبادلات الاقتصادية والثقافية بحكم موقفه المطل على البحر الأبيض المتوسط ، و هو يعتبر نقطة التقاء لثلاث قارات ، آسيا ، إفريقيا وأوروبا[2].

ونظرا لإطلال بلدانه على البحر الأبيض المتوسط فهي تعتبر همزة وصل إستراتيجية لكثير من الطرق المائية والتجارة الدولية، بحيث إذا نظرنا على سبيل المثال إلى مضيق جبل طارق فنجده يربط البحر المتوسط بالمحيط الأطلسي ونصف الكرة الأرضية، وأما قناة السويس عبر البحر الأحمر فنجدها تربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الهندي والهادي الشيء الذي يجعله ممرا للتجارة العالمية، إذ 50 %من البترول المستهلك من أوربا الغربية يمر عبر المتوسط حيث تعتمد كل من إيطاليا واليونان وسويسرا والنمسا على نسبة 100 % من البترول المتدفق بالموانئ الجنوبية للمتوسط[3].

يختلف منظرو العلاقات الدولية حول أهمية ودور الجغرافيا في رسم ملامح السياسة الخارجية، لكن غالبيتهم يجمعون على أن للحيز الجغرافي دور مؤثر وحاسم، بل هو حتمي ويعد من العناصر الدائمة والفاعلة في السياسة الخارجية.

يعد موقع المغرب العربي موقعا جغرافيا استراتيجيا بوحداته الخمسة، وهو كتلة جغرافية متناسقة من حيث القرب الجغرافي والبنية الجيولوجية والطبوغرافية، وله وحدة بشرية متناغمة ومشتركة في الثقافة واللغة والأصل والدين والحضارة والتاريخ والطموح المستقبلي، كما يملك مقومات اقتصادية تجعل منه مشروع تكامل واندماج مؤهل لدخول التحدي والمنافسة، فبمركزه الهام الذي يتوسط قلب الأرض في نصف الكرة اليابس،

[1]- محمد المالكي، "الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي" ، سلسلة أطروحات الدكتوراه ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص50.

[2]- محمد المالكي، مرجع سابق، ص 50.

[3]- محمد المالكي، "الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي" ، مرجع سابق، ص 50.

واطلالته على أحد أهم وأخطر الطرق الرئيسية في الملاحة الدولية، وهما طريق البحر الأبيض المتوسط ومضيق جبل طارق، تكتسي الدول المغاربية قيمة إستراتيجية يدركها رجال الاقتصاد والتجارة الدولية كما يدركها أيضا رجال الحرب والسياسة[1].

دول المغرب العربي هي دول المنطقة الغربية من العالم الإسلامي المقابلة للمشرق العربي، فهي امتداد طبيعي للأمة العربية والإسلامية في أفريقيا، تقع فلكيا بين دائرتي العرض 15 و 38 درجة شمالا وخطي الطول 17 و 25 درجة شرقا، وتشكل الجزء الشمالي من القارة الأفريقية، يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط، وغربا المحيط الأطلسي شرقا مصر، ومن الجنوب والجنوب الشرقي كل من السنغال ومالي والنيجر والتشاد والسودان بمساحة تقدر بـ 06 ملايين كلم^2 أي حوالي 20 % من مساحة إفريقيا ما يعادل خمس القارة و 43.3 % من مساحة الوطن العربي، أي ما يعادل نصف المنطقة و 4.5 % من مساحة العالم، وبذلك فهو يحتل المرتبة السابع عالميا بعد كل من روسيا وكندا والصين والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل واستراليا، كما يبلغ طول الشريط الساحلي لمنطقة المغرب العربي حوالي 7000كلم ما بين 4200كلم على البحر الأبيض المتوسط و2600كلم على المحيط الأطلسي بأقصى اتساع وامتداد من الشمال إلى الجنوب بـ 2500كلم ومن الشرق إلى الغرب بـ 4000كلم، ولا يفصلها عن أوروبا سوى 14كلم عبر مضيق جبل طارق و140كلم عبر مضيق الصقلية[2].

بهذا الموقع يعد المغرب العربي ملتقى ونقطة لقاء بين ثلاث قارات آسيا أفريقيا وأوروبا، حيث يرتكز في النصف الشمالي من الكرة الأرضية يتفاعل كثيرا مع القارة الأوروبية، ويتواصل مع القارة الأمريكية التي يفصلها عنها المحيط الأطلسي رغم بعد المسافة وهو نقطة ارتكاز مهمة نحو العمق الإفريقي.

اقتصاديا، يساعد الموقع الجغرافي لهذه الدول على الانفتاح والتطور الاقتصادي، ويشكل فرصة حقيقية للتبادل التجاري بين نقاط القرب الموصلة إليه، اطلالته على واجهتين بحريتين تجعله مصدرا للثروة السمكية والملاحة البحرية وممرا للتجارة العالمية، إذ نجد أن 50 % من البترول المستهلك من أوروبا يمر عبر المتوسط[3].

---

[1]- محمد المالكي، مرجع سابق، ص 50.

[2]- هنون نصر الدين، "التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة المغرب العربي" ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، جامعة سعيدة ، ص34-35.

[3]- هنون نصر الدين، "التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة المغرب العربي" ، مرجع سابق، ص51.

كما تملك دول المغرب العربي مقومات اقتصادية هامة من حيث الثروات الطبيعية والموارد الطاقوية والمائية والانتاج الزراعي والمؤهلات السياحية ولها أفضل المناطق في العالم لإنتاج الطاقة الشمسية من خلال الصحاري الواسعة، فيها أكثر من 22 مليون هكتار من المساحة الزراعية وهي غنية بالمياه الباطنية الجوفية والمياه المتجددة باحتياطي عالمي يقدر بـ 40 % وعلى مصادر إستراتيجية من الطاقة أهمها البترول في الجزائر و ليبيا باحتياطي يفوق 05 ملايين طن و 6000 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي التي تحتل فيه الجزائر خامس احتياطي عالمي وثاني مصدر لأوروبا والأولى إفريقيا من حيث الإنتاج، كما يعد المغرب ثالث منتج للفوسفات في العالم والمصدر الأول له، تأتي بعده تونس وبخامس احتياطي عالمي بالإضافة إلى معادن أخرى منها الحديد في الجزائر وموريتانيا باحتياط يقدر بـ 90 مليار طن ولهذه الدول 17 % احتياطي عالمي من الفحم ناهيك عن احتياطات كبيرة غير مستغلة من الرصاص واليورانيوم والنحاس والزنك و الذهب[1].

أما إذا نظرنا من الناحية العسكرية، فيرى الخبراء الاستراتيجيون العسكريون أن منطقة المغرب العربي هي امتداد كبير للأرض المغاربية التي تجعل منه وحدة استراتيجية ذات خطر كبير في أي صدام عالمي مقبل وعلى أي مستوى من مستويات الأسلحة والتكتيك المتبع في القتال، كما أن هذه السعة في الأرض والامتداد وقيمة التموقع الجغرافي في مركز القلب على البحر المتوسط يضمن للدول المغاربية العمق الاستراتيجي الملائم، ويوفر لها القدر الكافي من الأمن والراحة بالنسبة للتخطيط الإنتاجي، وسهولة في توزيع القواعد والنقاط العسكرية البحرية الجوية والبرية وضمان جاهزيتها في المعارك.

وهذه القيمة الفعلية للموقع الجغرافي كانت دائما وأبدا عبر التاريخ تشكل هاجسا بالنسبة للقوى الكبرى الراغبة في الاحتلال والنفوذ، وهي تخشى من أن تكون منطقة المغرب العربي كتلة واحدة موحدة لأنها تعرف بأن ظهورها كنسق تكاملي منظم معناه السيطرة على المنافذ الاستراتيجية، وبالتالي الاختلال في ميزان القوى[2].

لهذا تشهد المنطقة صراعات وتجاذبات بين مصالح اللاعبين الكبار في ظل التوجهات الاستراتيجية بعد نهاية الحرب الباردة خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية، الصين والإتحاد الأوروبي خصوصا فرنسا، حيث أصبحت الحوافز الاقتصادية وفي مقدمتها النفط هي المسير الرئيسي للعلاقات المغاربية مع الدول الأجنبية،

[1]– عبد الحميد براهيمي ، "المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية" ، ط1 ،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص28-29.

[2]– عبد الحميد براهيمي ، مرجع سابق، ص29.

فالمنطقة أضحت سوق مفتوحة وهامة أمام الصادرات والاستثمارات الأوروبية والواردات من إمدادات النفط والغاز الطبيعي في إطار الشراكة الأورومتوسطية حتى أن نيكولا ساركوزي قال ذات مرة أن "مستقبل أوروبا في الجنوب".

من جهتها تدرك الولايات المتحدة الأمريكية الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المغرب العربي، وهي التي انتصرت على دول المحور انطلاقا من قواعدها في المنطقة ووجودها في المتوسط، وهي تسعى دائما إلى تأمين مصالحها وليست مستعدة للتنازل لصالح فرنسا على سوق بها أكثر من 100 مليون نسمة وموارد طاقوية مهمة، وليست مستعدة أيضا للتفريط في المنافذ الأمنية التي تحتاجها في أي تحرك لوجيستيكي، فخلال حروب الخليج مرت 90 % من قواتها وقوات حلفائها عبر مياه المتوسط[1].

أخيرا، يقول الأستاذ الأمريكي دانيال برجن أن البترول 10% اقتصاد و 90 % سياسة، ويقول لا توجد أي مادة أولية لها علاقات حميمية جدا وقوية مع الجيوبولتيك كما هو البترول، وأقطارنا الإسلامية ليست ضعيفة، بل تملك من القدرات والمؤهلات الجيوسياسية ما يجعلها توظف نقاط قوتها لصالح نهضتها[2].

الحزام الجغرافي وتحديد الأولويات الأمنية للمنطقة

تعرف دول المغرب العربي تماسًّا مع التحديات الأمنية الكبرى التي يطرحها موقعها الجغرافي؛ الذي يؤدي بالضرورة إلى توسيع مساحة تفاعل دول المنطقة خارج الإطار المغاربي؛ وذلك بالنظر إلى التحديات الأمنية التي صارت حاضرة في أطراف المنظومة المغاربية، وعلى رأسها المشاكل الأمنية في مالي ومنطقة الساحل والصحراء، وتداعيات الوضع العسكري في ليبيا.

وبعيدًا عن موضوع النزاع في الصحراء الغربية –الذي يعتبر أقدم حالات النزاع ومصادر التوتر والاستقطاب المتواصل في المغرب العربي، والذي لم يعرف أي اختراق أو تحول، مع محافظة الأوضاع الأمنية والسياسية في تلك المنطقة على وضع –(status quo) فإن هناك سياقًا موسومًا بالتضارب في الرؤى السياسية لمعالجة الإشكالات الأمنية بالمنطقة؛ خصوصًا ما هو واضح منها بين التوجه الفرنسي والجزائري في معالجة ملفي ليبيا ومالي، وبرز خيار التدخل الخارجي في ليبيا بشكل واضح عام 2014؛ حيث حاولت فرنسا إيجاد صيغة للتدخل في ليبيا شبيهة بتجربتها في مالي، وهو ما عكسته تصريحات وزير الدفاع الفرنسي

[1] – المغرب العربي الكبير أو شمال افريقيا ، على الرابط : http: //www.startimes.com

[2] – المغرب العربي الكبير أو شمال افريقيا ، على الرابط : http: //www.startimes.com

جان إيف لودريان في شهر سبتمبر/أيلول 2014، واقترب منها الموقف الإيطالي مع اختلاف في شكل التنفيذ؛ حيث ربطت إيطاليا التدخل بكونه تحت مظلة الأمم المتحدة[1].

من الناحية العربية فإن مصر الدولة التي تمتلك حدودًا غربية طويلة مع ليبيا لا تُخفي انخراطها المباشر في معادلة الصراع الداخلي في ليبيا، ويبدو أن منظور القاهرة الحالي لأمنها القومي تجاه الخطر الذي تعتقد أنه يمثله الوضع الداخلي الليبي، يرتكز حول وجود معادلة مؤرقة للقاهرة بشكل مستمر، وتتفاعل فيها العناصر التالية: "الإسلاميون + الثروة النفطية + انتشار السلاح".

ويواجه أي نشاط مصري في ليبيا تحدِّيًا كون المشكلة الليبية أمنيًّا وسياسيًّا ذات أبعاد إفريقية ومتوسطية، وكذلك على مستوى شمال إفريقيا، وفي حين كانت القاهرة تجد أطرافًا سياسية من المسؤولين الليبيين الذين يمكن التنسيق معهم، كما رأينا على الأقل من خلال لقاءات رئيس الحكومة الليبي السابق علي زيدان مع عبد الفتاح السيسي عام 2013، وزيارة عبد الله الثني إلى القاهرة شهر أكتوبر/تشرين الأول 2014، فإنها الآن إزاء واقع عسكري أكثر توسعًا، بسبب تراجع نفوذ السياسيين؛ الذين كانوا يقتربون من خط القاهرة[2].

لقد واجه اتجاه الانخراط في الصراع المسلح بشكل مباشر رفضًا لدول محورية في المنطقة؛ مثل الجزائر المنخرطة في مبادرة لرعاية الحوار الداخلي بين الأطراف الليبية، وكذلك تونس؛ مما يصعب من تلك المهمة، ولم تنجح فرنسا التي سعت إلى تشكيل ذلك التحالف من الدول المجاورة لليبيا للتحرك صوب الجنوب الليبي بدافع الأوضاع الأمنية، وهو مطلب عبَّرت عنه دول إفريقية أخرى مثل النيجر، وهو توجه لقي ترحيبًا داخليًّا من بعض الأطراف الليبية؛ مثل رئيس حكومة تسيير الأعمال عبد الله الثني، ويبقى المشهد الليبي أمنيًّا وسياسيًّا يتراوح بين تراجع خيار التدخل الخارجي، وبين تعثر مسار الحوار الداخلي.

إن بروز علامات وجود واشتغال تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا، لم يجعل خيار التدخل العسكري في ليبيا مقتصرًا على المشروع الفرنسي فقط؛ حيث تشير مصادر أمنية ليومية "الخبر" الصادرة بتاريخ 27 من نوفمبر/تشرين الثاني 2014 أن الجزائر تلقت طلبًا من الولايات المتحدة الأميركية لتقديم تسهيلات للتحالف

[1] – عبد الحميد براهيمي ، "المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية"، مرجع سابق، ص29.

[2] – محمد بوبوش ، التهديدات الأمنية لدول الاتحاد المغاربي، جامعة الرباط، 2013/02/02 على الرابط : http://www.aujdacity.net/، ص14.

الدولي المناهض لتنظيم داعش، وتشير المصادر ذاتها إلى أن دول التحالف تخطط جديًّا لفتح جبهة جديدة ضد تنظيم "داعش" في ليبيا، في حالة توسع نفوذ هذا التنظيم في هذه الدولة النفطية[1]."

وتستمر التحديات الأمنية في المغرب العربي في الضغط من أجل توالد تجمعات وكيانات سياسية لمواجهة القضايا الأمنية؛ حيث عرف عام 2014 متغيرًا مهمًّا يمس منطقة المغرب العربي وحزامها الجغرافي، ببروز وافد جديد بعيدًا عن عضوية كبار اللاعبين في المغرب العربي (الجزائر والمغرب)؛ حيث قرر رؤساء خمس دول (موريتانيا، ومالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، وتشاد) المجتمعة في موريتانيا يوم 16 من فبراير/شباط 2014 إنشاء تجمع الساحل الخماسي؛ الذي سمي "مجموعة الدول الخمس في الساحل"، بأجندة تتضمن بعدًا أمنيًّا، في منطقة صارت تعرف انتشارًا للمجموعات الجهادية في الجنوب الليبي وشمال التشاد والنيجر وشرق مالي، وتحول بعض دول المنطقة مثل مالي والنيجر وتشاد وليبيا إلى معابر لتجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية إلى أوروبا.

ولم تتراجع حدَّة الاستقطاب في المغرب العربي بين الدولتين المؤثرتين (المغرب والجزائر)، وإذا كان هذا الاستقطاب في الماضي يجد مجالاً للتأثير في دول أقل قوة مثل موريتانيا؛ فقد انضافت إلى ذلك تونس بأوضاعها الانتقالية، وهي بين جارٍ جزائري تشترك معه حدودًا أمنية ساخنة، وله تأثير في أوضاعها السياسية الداخلية، وجارٍ مغربي أبعد، يسلك مسلك الانفتاح على التجربة التونسية بغية استقطابها إلى أولوياته في المنطقة[2].

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المغاربية.

لا شك أن التحولات التي شهدا الساحة الدولية في العقد الماضي وتشهدها في العقد الحالي قد تركت آثارها على التفاعلات الدولية وكذا على النظام الدولي وترتيباته وفي ظل التحولات التي عرفتها المنطقة المغاربية والتي أفرزت بيئة خصبة لإنتاج وتقوية التهديد الأمني على كافة الأصعدة حيث برزت في هذا الإطار مجموعة من الفواعل المهددة والمحاصرة لمنطقة المغرب العربي، اتسمت بالقدرة الهائلة على الانتشار والتغلغل ما خلف وضعا أمنيا معقدا ومهلهلا سمح بترابط هذه الفواعل التي تركزت أساسا في انتقال الظاهرة الإرهابية من مرحلة الانحسار إلى مرحلة الانتشار، وتدفق السلاح الليبي عبر جل الأقاليم المغاربية وامتداد ذلك إلى منطقة الساحل

[1]- محمد بوبوش ، مرجع سابق، ص14.

[2]- محمد بوبوش ، التهديدات الأمنية لدول الاتحاد المغاربي، مرجع سابق، ص 14.

الإفريقي، مما ساهم في تشابك دراسة هذا الواقع بشكل تفكيكي بغية إحصاء مكامن الخطر ومآلات ذلك على واقع ومستقبل الدولة في المغرب العربي[1].

المطلب الاول: ظاهرة الإرهاب.

لقد تفشت في السنوات الأخيرة ظاهرة الإرهاب الدولي وتطورت ولم يقتصر تطورها على زيادة العمليات الإرهابية وتصاعد أرقام ضحاياها بل شمل أسلوب تنفيذ هذه العمليات ، كما شمل تنفيذ المنظمات والجهات التي تباشر هذا العمل الإرهابي على الرغم من تطور هذه الظاهرة وانتشارها إلا أنه لا يوجد تعريف جامع للإرهاب يتفق عليه الجميع لكونه شكلا من أشكال وأساليب الصراع السياسي من ناحيةّ ولاختلاف ف الإرهاب الدولي وجهات النظر والأبعاد الفكرية من جهة أخرى، لكن علم الاجتماع عرف الارهاب بانه: التهديد باستخدام القوة أو استخدامها بواسطة جماعة أو أكثر ضد المجتمع المحلي أو الدولي لتحقيق أهداف معينة ضد إرادته وعلى غير رغبته وهو فعل رمزي بمعنى أن الفعل الإرهابي يسعى إلى إحداث آثار كبيرة بالرغم من محدودية نطاقه.

ويعرفه محمود شريف البسيوني " الإرهاب إستراتيجية تتسم بعنف دولي الطابع تدفعها هدف محدد أيديولوجية صممت لإدخال الرعب في فئة من مجتمع ما لتحقيق مكاسب سلطوية أو دعائية لحق أو ضرر، بصرف النظر عن الجهة المستفيدة، سواء كان المنفذون يعملون لمصلحتهم أو مصلحة غيرهم"[2].

يتضح من خلال التعريفات الواردة أن هناك اختلاف واضح حول العناصر المأخوذة في تحديد تعريف الإرهاب وتنطلق هذه الصعوبة من مدى إدراك كل طرف لتجليات الظاهرة الإرهابية، فبين من يحصره على أساس أنه فعل يتسم بالعنف والعدوان وبين من يعرفه على أساس أنه رعب و بين من يعرفه على أساس داخلي وبين من يوسعه على أنه فعل دولي وبين من يعرف الإرهاب كظاهرة، وبين من يفرق بينه وبين الكفاح المسلح وبين من يقصره على أفعال الأفراد والجماعات وبين من يضيف لذلك الدول.

بعد التحولات التي عرفتها دول المغرب العربي بداية من،2011 وما نتج عنها من أزمات بنيوية، خاصة الأزمة الليبية التي بدا الوضع في ظلها أكثر ملائمة أمام الحركات الإسلامية الجهادية على الصعيد اللوجستي، بسبب انتشار السلاح واتساع المناطق غير الخاضعة لسلطة الدولة، وكذا تفريغ السجون في ليبيا وتونس من السجناء والذي أدى إلى خروج العديد من الإرهابيين وعودة إلى النشاط في ظل الوضع الملائم.

---

[1]- العربي العربي، التهديدات الأمنية اللاتماثلية في الاتحاد المغاربي وأساليب المواجهة"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، 2016/07/24 ، على الرابط :

http://www.politics_dz.com/threads/altxdidat_allatmathli_fi_lmgal_lmgalarbi_uslib_almu gx

[2]- عبد الوهاب حوامد، "الإجرام السياسي"، بيروت: دار المعارف، 1964،ص220 .

أما ميدانيا فقد أصبح نشاط تنظيم القاعدة في المنطقة مرتبط برؤية جيوبوليتيكية جديدة، تنطلق من المغرب العربي مرورا بالصحراء الكبرى ووصولا إلى منطقة القرن الإفريقي، وصارت تحركاته أكثر تعقيدا بعد تحول دول الساحل إلى مسرح حقيقي وقاعدة خلفية بالمنطقة[1].

ولعل أكثر تبعات هذا الوضع يبرز من خلال الهجوم الذي قام به أحد فروع التنظيم بالجنوب الجزائري على منشأة الغاز بمنطقة "تيقنتورين"، والذي كشف عن تورط إرهابيين من جنسيات ليبية وتونسية ومالية ونيجيرية... في حين تم استخدام الأسلحة الليبية المهربة، وتم التخطيط والتنفيذ انطلاقا من الأراضي المالية. و في مقابل ذلك وبالإضافة إلى تنظيم القاعدة في المغرب العربي والجماعات المتصلة به، يبرز تنظيم أخر وافد إلى المنطقة المغاربية، يتمثل في "الدولة الإسلامية"، وهو جماعة إرهابية أخذت تسميتها من ما يسمى "الدولة الإسلامية في العراق والشام" سابقا، ويعد هذا التنظيم أكثر خطورة في الوقت الراهن[2].

المطلب الثاني: الهجرة الغير شرعية.

تعرف اتفاقية الأمم المتحدة الهجرة غير الشرعية على أنها: "عبور الحدود دون التقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروط إلى الدول المستقبلة، أما منظمة الهجرة الدولية فأشارت للمهاجر غير الشرعي بقولها أنه المهاجر الذي لا تتوفر لديه الوثائق اللازمة والمنصوص عليها بموجب لوائح الهجرة من أجل الدخول والإقامة في بلد ما ويشمل هذا : الأفراد الذين ليس لديهم وثائق قانونية للدخول إلى الدولة (دولة الإستقبال) ولكن استطاعوا الدخول سرا.

الشخص الذي يمكن من دخول البلد باستخدام الوسائل الاحتيالية والنصب وتزوير للمستندات، من خلال هذا التعاريف فإن الهجرة غير الشرعية هي التنقل عبر الدولاتي للأفراد أو الجماعات دون توفر الوثائق القانونية والقيام بعملية التزوير والنصب أو الدخول سرا إما برأ، أو بحرا، أو جوا[3].

بينما الهجرة غير المشروعة من وجهة نظر الدولة المهاجر إليها هي:

وصول المهاجر إلى حدود أراضيها البرية أو البحرية بأي طريق مشروع أو غير مشروع، ومهما كان غرضه طالما كان ذلك بغير موافقة تلك الدولة، و يشمل ذلك الوصول المشروع لأرض الدولة و إقامته ا مدة مؤقتة بموافقتها ثم رفض المغادرة بعد انتهاء مدة الإقامة المحددة سلفا[4]

[1]- لعربي العربي، التهديدات الأمنية اللاتماثلية في الاتحاد المغاربي وأساليب المواجهة، مرجع سابق.

[2]- محمد بوبوش ، التهديدات الأمنية لدول الاتحاد المغاربي، مرجع سابق، ص15.

[3]- عبد الوهاب حوامد، "الإجرام السياسي"، مرجع سابق، ص221.

[4]- عبد الوهاب حوامد، مرجع سابق، ص 221.

وبخصوص المغرب العربي فان أصل الظاهرة بشكلها الحالي يعود إلى ثمانينات القرن الماضي كأحد نتائج إفرازات الدولة الإفريقية المأزومة، بسبب استمرار النزاعات ومختلف أشكال الاضطهاد والعنف، وفشل جهود التنمية دفع هذا الأمر بفئات عديدة إلى عبور الحدود والابتعاد عن بؤر التوتر، بالانتقال إلى مناطق أكثر أمنا في الناحية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي كانت المنطقة المغاربية من الفضاءات المستهدفة بتوافد الأفارقة خصوصا عبر حزام ليبيا والجزائر والمغرب حيث تم إحصاء أكثر من 135 جنسية لمهاجرين قادمين من الدول الإفريقية.

ولكن وفي السنوات الأخيرة بات توافد المهاجرين غير الشرعيين بشكل كبير مقتصر على دول الجوار من الساحل الإفريقي، وذلك بحكم أوضاع وتعقيدات البيئة الأمنية بكل مستوياتها في هذه الدول، حيث شكل القرب الجغرافي عاملا محفزا لأعداد كبيرة من الأشخاص للانتقال إلى دول المغرب العربي، بالرغم من الظروف الطبيعية القاسية التي تصاحب تنقلهم، والتي ساهمت في مرات عديدة في هلاك عدة مهاجرين، نتيجة التيه أو العطش، لكن ذلك لم يقف حاجزا أمام رغبة هؤلاء في الانتقال نحو ضمان ظروف عيش أحسن، إما بالاستقرار في هذه الدول، أو بالتوجه عبرها إلى دول أوروبا[1].

إذ أن استقرار هؤلاء المهاجرين في دول المغرب العربي عادة ما يأتي في المرحلة التي يفشلون فيها في العبور والاجتياز إلى الضفة الأخرى، ما يجعلهم ينظمون إلى جماعات المهاجرين المتزايدة في المنطقة، حيث تشير تقديرات عديدة إلى أن أكثر من 100 ألف من المهاجرين من بلدان افريقية يقيمون في كل من الجزائر وموريتانيا، في حين تؤوي ليبيا حوالي مليون ونصف مليون مهاجر، ويقل العدد إلى ما دون 100 ألف في كل من تونس والمغرب وبالنظر إلى الوضع الحالي للدول المغاربية، والذي يتسم بعدم الثبات نتيجة التحولات البنيوية وإفرازات ذلك على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان هذه الدول، خاصة في ليبيا، فان ذلك يقود للقول أن حركة الهجرة غير الشرعية تتجه في تزايد مستمر[2].

ويمكن أن تشكل معضلة أمنية حقيقية للشركاء المغاربة من جهة وفي علاقاتهم الأمنية مع دول جنوب المتوسط، والتي عادة ما تعتقد أن هذه الدول لا تقوم بجهود كبيرة للحد من هذه الظاهرة، وبالتالي فإن استمرار تدفقات الهجرة غير الشرعية واللاجئين على حد سواء، أخذت في ترسيخ التهديدات الأمنية ذات الطابع اللين (الأمراض، الانتماء)، وتعقيدات مكونات التهديدات الأخرى ذات الطبيعة الصلبة (الإرهاب والجريمة المنظمة) نتيجة تزاوجها أو الاستثمار فيها، لاسيما في ظل الظروف التي تحيط بموجات المهاجرين غير الشرعيين وحتى

[1]- محمد بوبوش ، التهديدات الأمنية لدول الاتحاد المغاربي، مرجع سابق، ص15

[2]- عبد الوهاب حوامد، "الإجرام السياسي"، مرجع سابق، ص221.

التي يجدوا في بلدان العبور هذا من جهة، ومن جهة ثانية التهديدات التي يخلقوا بتواجدهم عبر حدود تلك الدول الإقليمية[1].

ويمكن ربط تهديدات الهجرة غير الشرعية بالمستويات التالية:

* فالتهديد الاول هو أمني بالدرجة الأولى في ظل إمكانية استغلال المهاجرين السريين أو حتى الاختلاط م وحتى من قبل التنظيمات الإجرامية العبر وطنية.

* التهديد الثاني هو المتاجرة بالمخدرات وذلك حتى يتمكن هؤلاء المهاجرين من تموين رحلاتهم.

* التهديد الثالث يظهر في صعوبة التنقل عبر المسالك الصحروية مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى موت المهاجرين وضياعهم في الصحاري.

* التهديد الرابع هو تزوير العملة والوثائق الرسمية خاصة عند بقاء هؤلاء المهاجرين فوق أراضي الدول العبور إضافة إلى تبني أسلوب الجريمة المنظمة (شبكة دعارة، مخدرات، أقراص مهلوسة، نقل الأمراض، تزوير العملة) وظهور الحساسيات الدبلوماسية الناجمة عن الظاهرة، سواء مع الجانب الأوروبي من جهة أو مع الدول الإفريقية من ناحية أخرى مثلما حدث مؤخرا بين الجزائر والنيجر، نتيجة رفض دول النيجر لظروف إقامة رعاياها داخل التراب الجزائري، ومطالبة السلطات الجزائرية بترحيلهم.

وقد يمتد ذلك أحيانا إلى إثارة حساسيات بين الدول المغاربية نفسها، بسبب الاتهامات المتبادلة حول رقابة الحدود واعادة المهاجرين إلى بلدانهم مثلما وقع بين الجزائر والمغرب، وكان أخر اتهام المغرب للجزائر بترحيل لاجئين سوريين إلى المغرب واستنكار ذلك، في حين اعتبرت الجزائر ذلك هجوما عليها ومحاولة تشويه صورة حقوق الإنسان والالتزامات الاتفاقية في هذا الشأن[2].

المطلب الثالث: الجريمة المنظمة.

تعرف الجريمة المنظمة على أنها الجريمة التي ينتسب ارتكابها لجماعة من الأفراد يعملون ضمن هيكلة وبنيان قائم وتسلسل إداري، والتزام أعضائها بقوانين المنظمة، رغبة في تحقيق أهدافها الإجرامية، على نطاق عالمي مما يجعلها تتجاوز حدود الدولة الواحدة مما يجعلها من الجرائم العابرة للحدود وذلك لتجاوز خطر أثار نطاقها الإقليمي وتعدد جنسيات من ينتمون إليها، بصفتهم أعضاء أو مساهمين في تحقيق الأهداف بأنشطة غير مشروعة، وقد تعددت أسباب نمو ظاهرة الاجرام المنظم بكل انواعه بالمغرب العربي في السنوات الأخيرة

[1]- محمد بوبوش ، التهديدات الأمنية لدول الاتحاد المغاربي، مرجع سابق، ص15.

[2]- محمد بوبوش ، مرجع سابق، ص15.

حيث ساهم فشل السياسات الحكومية في حل المشاكل الاجتماعية المتمثلة في الفقر و المجاعة و البطالة و الإمراض في استفحال الظاهرة[1].

فاستمرار الحكومة في سياسة الاعتماد على القطاع الخاص فقط لتوفير فرص عمل جديدة يؤدي إلى تفاقم كارثة البطالة التي تدفع الشباب إلى الانخراط في الجماعات الإجرامية، إضافة إلى عدم قدرت الحكومات على طرح حلول حقيقية وجذرية لمشكلة البطالة المتفاقمة في الريف والمدينة[2].

1-فوضى انتشار السلاح:

أدى انتشار السلاح الليبي بعد ايار النظام الليبي إلى تغذية مناطق الصراع و تأزيم مناطق التوتر في منطقة الساحل الإفريقي ، بدأ هذا الانتشار عن طريق تجار مدنيين ثم ما لبث أن تشكلت شبكات معقدة لتهريبه منها ما ترعاه عشائر ومنها يتبع لتنظيمات وجماعات مسلحة وتنشط هذه الشبكات والجماعات على حدود ليبيا البرية التي تزيد على أربعة آلاف كلم ، وضمن أفراد هذه الشبكات رجال من الصحراء ماهرين في مسالك الصحاري وعارفين بتضاريسها وهو ما سهل توصيل الأسلحة الليبية لنقاط توتر عديدة في مالي والنيجر ونيجريا والسودان وتونس والجزائر وغيرها.

وقد وصل هذا السلاح الليبي المهرب إلى أربعة عشر دولة حسب بعض التقارير التي تؤكد أيضا على أن هذا السلاح يقدر بأكثر من 45 مليون قطعة سلاح من مخازن الأسلحة الليبية، في حين أشار تقرير أعده فريق من خمسة خبراء لدى الأمم المتحدة ينسق عملهم الخبير الإقليمي "خليل مسن"؛ على استمرار تدفق الأسلحة إلى ليبيا ومنها يجري ريبها إلى 14دولة على الأقل، وبتورط أكثر من 1700مليشية ليبية بالتنسيق مع شبكات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية الناشطة عبر المنطقة[3].

وفي عام 2013 نجحت صحيفة "صنداي تايمز" في تسريب تقرير صادر عن الاستخبارات البريطانية يؤكد على أن بوكو حرام استطاعت تأمين طريقها لتهريب السلاح من ليبيا إلى نيجيريا عبر تشاد، وأنه من بين السلاح المهرب مدافع مضادة للطائرات وقذائف هاون، وصواريخ أرض- جو، وقد أصبحت مضامين ذلك التقرير حقيقة صارخة اليوم، كما مكن السلاح الليبي تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركات التمرد الطوارق كحركة تحرير واستقلال إقليم أزواد من السيطرة على شمال مالي، و إدخال المنطقة في حرب أهلية أعقبها دخول القوات الفرنسية والإفريقية إلى مالي بحجة ضرب نشاط "الإرهابيين" في المنطقة.

---

[1]- عبيد إميجن، "انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا"، الدوحة :مركز الجزيرة للدراسات، 2014/10/21 ، ص04.

[2]- عبيد إميجن، مرجع سابق، ص 04.

[3]- صورية زاوشي، "انتشار السلاح الليبي.. تعقيدات أمنية وهواجس اقليمية"، الاردن :من موقع جريدة الدستور :على 1 الرابط :
http://www.addustour.com/17580/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%.

في الجزائر فقد كانت أبرز العمليات الناجمة عن تعاظم مصائب السلاح الليبي هو استخدامه في حادثة منشأة الغاز بجنوب شرق الجزائر، وأن أغلب الهجمات التي تتعرض إليها الجزائر مصدرها السلاح الليبي.

وفي تونس أثبتت تحقيقات أمنية كذلك استخدام مسدسات ليبية في الاغتيالات السياسية بتونس، التي وصلت عن طريق ليبيا بهدف تنفيذ هذه الاغتيالات واقامة معسكرات تدريب تابعة لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي[1].

وقد يبرز خطر المتاجرة بالأسلحة تلك التعقيدات الناجمة عن تحالف تجارة السلاح مع مكونات وأشكال الجريمة المنظمة الأخرى، كتهريب المخدرات التي أصبحت تحضى بحماية مكثفة للسلاح، ما زاد من أعباء قوات الأمن في محاربة هذه الظاهرة التي أصبحت تجنح للمواجهة الميدانية في مجابهة هذه القوات، وبأسلحة ثقيلة أحيانا كقاذفات الصواريخ وغيرها من العتاد الحربي، وبالتالي فإن تجارة وتهريب المخدرات هو تجسيد لتهديد أمني للمستويات والأبعاد نفسها التي تهددها عمليات المتاجرة في السلاح إضافة إلى ما قد تمثله هذه المتاجرة من تهديد آخر يتجلى في عسكرة المجتمعات وبالتالي إمكانية متزايدة لاندلاع حروب أهلية في ظل نشر ثقافة التسلح غير القانوني داخل الأنسجة العرقية والدينية في المنطقة[2].

تجارة المخدرات:

تعد التجارة بالمخدرات من بين لأخطر النشاطات غير الرسمية التي أخذت موقعا هاما في تجارة المنطقة ،فالمؤشرات عديدة تدل على تحول تجارة المخدرات من أمريكا الجنوبية إلى إفريقيا الغربية ومنها نحو شمال إفريقيا باتجاه أوروبا ونحو الشرق الأوسط وإسرائيل عبر الجزائر ثم ليبيا ومصر وذلك باستغلال نقص الرقابة على الحدود.

فقد تحولت المنطقة إلى منطقة عبور للمخدرات الصلبة مثل:

الهيروين ، الكوكايين والكراك من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل الإفريقي و عبر المغرب العربي ، إذ أنه حسب إحصائيات قدمها مكتب الأمم المتحدة سنة 2007 تم حجز 49 كلغ من الكوكايين بقيمة 10 ملايين دولار ، كما تم حجز 4 أطنان من المخدرات الموجهة نحو شرق أوربا عن طريق

[1]– الطيب بوعزة ، "القاعدة في المغرب الإسلامي، من موقع الجزيرة على الرابط:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/2007/8/19

[2]– محمد عبد المحسن سعدون، "مفهوم الارهاب وتجريمه في التشريعات الجنائية الوطنية والدولية"، مجلة مركز دراسات 2 الكوفة، العدد السابع، 2008، ص 136.

المرغب و شمال إفريقيا كما تم حجز 75 كلغ من الكوكايين على الحدود الجزائرية المالية قدرت قيمتها بحوالي 45 مليون دولار بالقرب من منطقة تنزاوتين 500 كلم إلى الجنوب الغربي من مدينة تمنراست[1].

جاء على لسان إمنوال لوكير نائب مدير مكافحة الجريمة المنظمة و تجارة المخدرات عندما قال *إن بعض دول إفريقيا الغربية التي تقع خلف الشريط الحدودي الجنوبي للجزائر أصبحت طريقا مفضلا وجد نشط للتجارة الدولية للكوكايين الوافد من أمريكا اللاتينية في اتجاه أوربا*، و لاحظ أن ذلك بدأ بتكريس منذ بداية 2005 وزيادة على ذلك فالمنطقة أصبحت منطقة مميزة للتجارة بالبشر من الأطفال والنساء للاستغلال في الجنس والعمل الرخيص.

ولعل أهم عامل يوفر الضمانة لانتشار هذه التجارة وتصاعدها بشكل رهيب هو استعمال لغة السلاح وفرض منطق من يحمله وفي هذا الصدد تبرز تجارة تجارة الأسلحة وانتشارها بشكل رهيب حيث تشير تقديرات الأم المتحدة لسنة 2003 مليون قطعة سلاح منتشرة في القارة الإفريقية خصوصا[2].

وترتبط كافة الجرائم بعملية غسل الأموال التي تتم من خلال التسلل الى المؤسسات المشروعة، وتمويه الأموال المكتسبة من أنشطة الجريمة المنظمة، وذلك باستخدام أساليب متباينة[3].

المبحث الثالث: السياسات الامنية للدول المغاربية.

المطلب الاول: السياسات الدفاعية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.

تأمين الحدود: يعد تأمين الحدود بشكل جيد في ظل تنامي التهديدات الأمنية الجديدة في الإقليم من أكبر الرهانات التي يواجهها الجيش الوطني الشعبي حاليا خاصة مع طول هذه الحدود ووقوعها في بيئة جغرافية مفتوحة و صعبة حيث بعد الأحداث التي حصلت في كل من ليبيا و مالي بداية 2011 -2012 سارعت الجزائر إلى غلق الحدود البرية مع هذين البلدين بالإضافة إلى إرسال تعزيزات عسكرية إضافية إلى حدودها الشرقية و الجنوبية.

كما تم تدعيم وحدات الجيش الوطني الشعبي المختصة في مكافحة الإرهاب و قوات الدرك الوطني المرابطين على الشريط الحدودي مع (ليبيا، تونس، مالي) بثلاث فرق أمنية متخصصة في تفكيك المتفجرات من كل من عنابة و الجزائر العاصمة دفع إلى الرفع من القدرات الحربية للوحدات العاملة بالجنوب، و تم وضع وحدة أمنية

[1]- محمد عبد المحسن سعدون، "مفهوم الارهاب وتجريمه في التشريعات الجنائية الوطنية والدولية"، مرجع سابق، ص136.

[2]- دلاوي أحمد ، "الوضع الأمني في منطقة الساحل والصحراء وأثارها على الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة سعيدة،2016 ، ص37.

[3]- دلاوي أحمد ، مرجع سابق، ص37.

خاصة تحت تصرف قوات الجيش على الحدود مع ليبيا قبالة "غدامس" الليبية، و تم إرسال وحدة أخرى "نحو برج باجي مختار" لتدعم الوحدات الموجودة في المثلث الحدودي بين الجزائر ،مالي وموريتانيا[1].

إن كل هذه الترتيبات التي قامت بها قيادة الجيش الوطني الشعبي و الأجهزة الأمنية تستدعي ضرورة زيادة المخصصات المالية الموجهة لوزارة الدفاع، و التي رصدت الجزائر ضمن قانون المالية لسنة 2012 ما يقارب 528860800000 دج ،كما حضيت المديرية العامة للأمن الوطني بميزانية إضافية اقتطعت من ميزانية وزارة الداخلية أدرجت ضمن قانون المالية الخاص بسنة 2013 قدرت بـ 566450318000 دج، كما تم تخصيص مبلغ 100 مليون دولار لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية توجه للتكفل بالمهاجرين الأفارقة بمراكز الإيواء إلى غاية 2014.

وقد قام الجيش الوطني الشعبي بإعادة تأهيل الأجهزة الأمنية المكلفة بتأمين الحدود لتتولى مهام الدفاع من خلال:

الحراسة المستمرة للمناطق الحدودية.

مراقبة أي دخول من شأنه المساس بأمن و سلامة الإقليم.

منع و القضاء على أي حركة تهدف للمساس بأمن الحدود.

الحفاظ على عناصر الميدان التي تجسد الحدود[2].

وتتكفل بمهام شرطة الحدود من خلال:

مراقبة الأشخاص و الممتلكات التي تمر بالمنطقة الحدودية.

الوقاية و قمع الهجرة غير شرعية.

مراقبة نشاطات عصابات التهريب.

المشاركة في محاربة تهريب المخدرات.

وقد قامت قيادة الجيش الوطني الشعبي باقتناء معدات خاصة من طائرات مراقبة و سيارات مصفحة عسكرية و أسلحة متطورة و الآلاف من أجهزة المراقبة الإلكترونية المتطورة ،و يسعى جهاز الجمارك لرفع عدد منتسبيه

[1]- منصور لخضاري، إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر ،2006-2011 أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية، 2013 ،ص128

[2]- منصور لخضاري، مرجع سابق، ص129.

و عددهم ، 20 ألف في2015 تلقوا تكوينا عسكريا في مراكز الجيش الوطني الشعبي، و ذلك في مسعى لتحويل هذا الجهاز لمديرية تشبه مديرية الأمن الوطني[1].

تعمل الجزائر على مواكبة التطورات الحاصلة أمنيا وسياسيا في عصر العولمة حيث تكيفت العقيدة الأمنية الجزائرية في معالجة وبلورة إستراتيجيات لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية. كما أن الجزائر اعتمدت على سياسة التعاون والتنسيق مع الدول الأوروبية في إطار العلاقات الأورومتوسطية سعيا منها إلى تكثيف الجهود للتصدي لها وذلك ضمن مسار برشلونة الذي يتضمن الشراكة الجزائرية الأوروبية و التعاون في إطار مجموعة 05+05 وسياسة الجوار الأوروبي[2].

إستراتيجية الجزائر في مكافحة الإرهاب.

اعتمدت الجزائر عدة آليات لمكافحة ظاهرة الإرهابية، بحيث تراوحت بين الآليات السياسية والأمنية والعسكرية، والآليات القانونية والتشريعية وحتى الآليات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك عن طريق العمل السياسي الدبلوماسي، من خلال الاتفاقيات والمؤتمرات والملتقيات الدولية التي كانت الجزائر تؤكد فيها على وجوب محاربة الظاهرة الإرهابية بوصفها ظاهرة عابرة للأوطان لا تعترف بالحدود والثقافات[3].

أولا: على المستوي الفردي.

الآليات السياسية والقانونية:

اعتمدت الجزائر على العديد من الأساليب السياسية والقانونية لمكافحة الإرهاب والتصدي له، وهذا منذ بداية العمل الإرهابي في الجزائر خلال أزمة التسعينات ، بحيث رأى المجلس الأعلى للدولة ضرورة تبني سياسة الحوار لتطويق الأزمة، فأعلن رئيس الدولة آنذاك السيد على كافي سنة 1993على ضرورة إتباع سياسة الحوار والذي شاركت فيه الأحزاب السياسية المنددة بالعنف والإرهاب والإجرام ضد الدولة وأعوانها ورموزها ومؤسساتها، وبعدها تم تنصيب وزير الدفاع اليامين زروال كرئيس للدولة في جويلية 1993 والذي أعلن أن الجيش يدعم سياسة الحوار ورفع شعار الحوار بدون إقصاء.

سنة 1999صدر قانون الوئام المدني، تحت رقم 99-08 المتعلق باستعادة الوئام المدني، واهداف هذا القانون إلى تأسيس تدابير خاصة بغية توفير حلول ملائمة للأشخاص المتورطين في أعمال الإرهاب والتخريب،

[1]- محمد مقدم، الأفغان الجزائريون من الجماعة إلى القاعدة ملفات تحقيقات الإرهابية، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2002، ص 78.

[2]- منصور لخضاري، إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر ، مرجع سابق، ص129.

[3]- محمد مقدم، الأفغان الجزائريون من الجماعة إلى القاعدة ملفات تحقيقات الإرهابية، مرجع سابق، 83.

بإعطائهم الفرصة للإدماج المدني في المجتمع، وعلى الأشخاص المذكورين أعلاه إشعار السلطات المختصة بتوقفهم عن كل نشاط إرهابي والحضور أمامها[1].

وفي سنة 2005جاء الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية، والذي هدف لوضع مجموعة من التدابير والآليات القانونية لاستعادة الأمن والسلم في الجزائر، واحتوى الميثاق على خمسة محاور أساسية بالإضافة إلى الديباجة، واتبع ميثاق السلم والمصالحة الوطنية عدة مراسيم رئاسية لتنفيذ سياسة المصالحة الوطنية نذكر منها:

المرسوم رقم 93-06 المؤرخ في 28 فيفري، 2006 المتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية.

المرسوم رقم 94-06 المؤرخ في 28 فيفري، 2006 المتعلق بإعانة الدولة للأسر المحرومة التي شارك أحد أقاربها في الإرهاب.

المرسوم رقم 95-06 المؤرخ في 2006/02/20 المتعلق بالتصريح المنصوص عليه في المادة 13 من الأمر المتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية - .المرسوم رقم 124-06 المؤرخ في 2006/03/27 المحدد لكيفية إعادة إدماج أو تعويض الأشخاص الذين كانوا موضوع إجراءات إدارية للتسريح من العمل بسبب الأفعال المتصلة بالمأساة الوطنية[2].

الآليات الأمنية و العسكرية:

العقيدة العسكرية الجزائرية:

هي مجموعة المبادئ التي تعتمدها قوات الجيش الوطني الشعبي في تسيير مختلف العمليات القتالية و التعبوية والتنظيمية، أخذا بعين الاعتبار الخبرة التاريخية، المعطيات الآنية و العوامل المستقبلية التي تفرضها التهديدات الأمنية الجديدة.

وكان أخرها أحداث الهجوم الإرهابي على "تيقنتورين" فيفري 2013 تبين جرأة الجيش الجزائري في التعامل مع التهديدات الإقليمية[3]، ويحدد الدستور الجزائري وقوانين الجمهورية بأن قوات الجيش الوطني الشعبي يضطلع بمهام الدفاع عن أمن و سيادة الوطن وهو بذلك يمتنع عن الدخول في حروب إقليمية أو دولية تهدد أمن و سلامة الدول المجاورة أو الإقليمية أو أي طرف من أطراف المجموعات الدولية.

منذ سنة 1993 تم منح الجيش الوطني الشعبي مهمة إدارة عملية مكافحة الإرهاب والتخريب و تم إنشاء مركز تنسيق محاربة الإرهاب في الجزائر، كما تم إنشاء وحدات متخصصة في مكافحة الإرهاب، ليعاد تشكيل

---

[1]- الطاهر بن خرف االله، النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1982:بين التصور الأيديولوجي والممارسة السياسية، دط .ج 1،الجزائر :دار هومه للنشر والتوزيع، ،2007ص10 .

[2]- الطاهر بن خرف االله، مرجع سابق، ص 11.

[3]- دلاوي أحمد، "الوضع الأمني في منطقة الساحل والصحراء وأثارها على الجزائر، مرجع سابق، ص38.

وتنظيم وحدات عسكرية تتميز بالقدرة العالية في التعامل مع هذا النمط الجديد من القتال، مع اعتماد تدريب خاص والتزود بعتاد وأسلحة تتماشى مع نوعية القتال المفروض من طرف الإرهاب، فحولت القطاعات العسكرية مثلا إلى قطاعات عملياتية لتستجيب للمهام الجديدة طبقا للتعليمة الصادرة عن أركان الجيش الوطني الشعبي بتاريخ 10/07/1994 أما فيما يخص السنوات الأخيرة وخصوصا في 2011 إلى 2017 و التي تميزت بكثرة التهديدات الأمنية خاصة تفاقم ظاهرة الإرهاب و انتشار المليشيات المسلحة وفوضى السلاح في المنطقة جراء الأزمة في ليبيا ومالي و التي أثرة بشكل كبير على الأمن القومي الجزائري وهذا ما جعل الجيش ينتهج مقاربة أمنية لتأمين الحدود من خلال تكليف العديد من الوحدات التابعة للجيش الشعبي مهمة تأمين ومراقبة الحدود المتوترة خاصة الجهة الشرقية والجهة الجنوبية والتي تعتبر المعقل الرئيسي للجماعات الإرهابية والتي تحاول اختراق الحدود الجزائرية، و خير دليل على ذلك حادثة تيقنتورين في 16 جانفي 2013، كما قام الجيش الشعبي الوطني بالتكيف مع عصر المعلومات والعولمة، وذلك ببذل جهود كبيرة خلال العقود الأخيرة لدمج وسائل الإعلام والتواصل الجديدة في سياسته الأمنية، وأصبحت إدارة أمن الحدود اليوم المستندة إلي التكنولوجيا أمرا حتميا، لما تقدمه التكنولوجيات الحديثة و الرقمنة الإلكترونية و كذا المعلومة الجغرافية من معطيات أمنية وخدمات معلوماتية ضرورية لمتابعة حالة أمن الحدود الجزائرية، كالاعتماد على أنظمة تحديد المواقع نظام "الج بي اس "GPS وغيره و تحديد الخطوط والمساحات الجوارية، متابعة التمركز السكاني والعمراني على الحدود، إضافة إلى رسم الطرق وتوضيح المسالك الرئيسية والفرعية الرابطة بين المناطق وغيرها[1].

ثانيا: على المستوي المغاربي والإفريقي .

عملت الجزائر من خلال سياستها الخارجية و نشاطها الدبلوماسي على خلق إجماع جهوي و إقليمي و إفريقي حول ضرورة محاربة الإرهاب، و لقد كانت الجزائر حاضرة و رائدة في الاتفاقيات و المعاهدات و المؤتمرات التي عقدت لمحاربة الظاهرة ،و عملت الجزائر خاصة على المستوى الجهوي و الإقليمي على تعزيز آليات مشتركة لتأمين الإقليم المغاربي الذي تنتمي إليه من الإرهاب و أشكال الجريمة المرتبطة به التي تهدد الأمن القومي الجزائري.

قد عبر وزراء الخارجية المغاربة في اجتماع الجزائر بتاريخ 2012/07/09 المنعقد طبقا للتوصية الصادرة عن الدورة 30 لوزراء الخارجية لدول إتحاد المغرب العربي، المنعقدة بالرباط في 18/02/2012و الخاصة ببحث مسألة "إشكالية الأمن في المغرب العربي"، حيث خرج بـ "بيان الجزائر" الذي جاء فيه:

[1]– غريب محمد، "الدفاع والأمن إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر إستراتيجية"، مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"، تنظيم:جامعة منتوري – قسنطينة–، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر ، 2008، ص 255.

تم مناقشة التهديدات و المخاطر التي من شأنها أن تخل بالأمن في المنطقة المغاربية، و أكد البيان على ضرورة العمل على مكافحة تلك المخاطر، شدد على أن مواجهة تلك المخاطر تستدعي الاعتماد على مقاربة متكاملة مندمجة و وقائية و منسقة بين دول الإتحاد، و قائمة على البعد التنموي[1].

أما فيما يخص التنسيق العملياتي بين الجزائر و دول الجوار المغاربي في مجال الأمن و تأمين الحدود خاصة مع كل من تونس و ليبيا ،فنجد عدة أشكال لهذا التعاون ،خاصة بعد التغيرات السياسية التي حصلت في البلدين و ما نتج عنها من تطورات أمنية على حدودهما مع الجزائر، حيث شنت وحدات من الجيش الشعبي الجزائري والجيش التونسي عمليات تمشيط مشتركة على جانبي الحدود على عمق 50كلم، كما احتضنت الجزائر اجتماعا للإتحاد الإفريقي في سبتمبر 2002 خصصت للبحث عن سبل الوقاية من الإرهاب وطرق تطبيق بنود الاتفاقية الإفريقية حول مكافحة الإرهاب، كما احتضنت الجزائر الملتقى الإقليمي حول الإرهاب والجريمة المنظمة في سبتمبر،2003 والذي دعا إلى ضرورة تدعيم جهود مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتعزيزها في إطار تعاون دولي شامل .كما عقدت في الجزائر في مارس 2010 أشغال الندوة الوزارية التنسيقية لدول الساحل بمشاركة وزراء الخارجية وممثلين عن دول الساحل لبحث المسألة الأمنية بالمنطقة وضرورة التنسيق في مواجهة ظاهرة الإرهاب ومختلف الجرائم المنظمة العابرة للحدود والتي تهدد أمن واستقرار المنطقة[2].

تتمتع الجزائر بخبرة أكيدة و معترف بها في مجال مكافحة الإرهاب و التطرف العنيف بحيث تم ذكرها مرارا كنموذج يحتذى به في هذا المجال في تقرير قدمه مجلس السلم و الأمن حول نشاطاته ووضعية السلام و الأمن في إفريقيا و هذا بمناسبة الندوة ال 30 لرؤساء الدول و الحكومات الإتحاد الإفريقي التي عقدة بأديس ابابا ، و أبرز التقرير جهود الجزائر في مكافحة الإرهاب و التطرف العنيف بالنظر إلى كل الأعمال التي باشرتها في هذا المجال و استعدادها لتقاسم خبرتها مع دول القارة لمكافحة هذه الظاهرة العابرة للأوطان و جميع فروعها[3].

مخططات الجزائر في مجال مكافحة الجريمة المنظمة.

عملت الجزائر على مواجهة مختلف الجرائم التي تهدد أمنها و إستقرارها خاصة جرائم تجارة وتهريب المخدرات والأسلحة، وتبييض الأموال، وصادقت على الإتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافح الجريمة المنظمة مثل إتفاقية

[1]- وليد عبد الحي ، فهم الأمن القومي الجزائري من مدخل الأمن الوطني و الدفاع الوطني ، ط1 ،عمان: دار الحامد للنشر و التوزيع 2015، ص483- 484 .

[2]- وليد عبد الحي ، مرجع سابق، ص484.

[3]- شريف عبد الرحمن، أمتي في العالم الأزمة الجزائرية ، القاهرة : مركز الحضارات للدراسات السياسية ، 1999، ص231.

الأمم المتحدة لعام 1988 لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية (اتفاقية فيينا) صادقت عليها الجزائر في 1995/04/09 وصادقت على إتفاقية الأمم المتحدة لعام 2000 لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (اتفاقية باليرمو) في 2002/10/07 و تلى مصادقة الجزائر على هذه الاتفاقية تعديل مس قانون الإجراءات الجزائية من خلال قانون رقم 41-04 الموافق لـ 10نوفمبر 2004 حيث ورد في مادته الثامنة مكرر أنه "لا تنقضي الدعوى العمومية بالتقادم في الجنايات والجنح الموصوفة المتعلقة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية أو الرشوة أو اختلاس أموال عمومية"[1].

قامت الجزائر بتجريم فعل تبييض الأموال سنة 2004 ،واتبعت سياسة تشريعية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، خاصة من خلال القانون الصادر بتاريخ 2005/02/06 بالجريدة الرسمية، في عددها2005/11 وهو قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، بحيث أن كل تقديم أو جمع أموال نتيجة استخدامها كليا أو جزئيا من أجل ارتكاب هذه الجريمة، يعد جريمة يعاقب عليها القانون.

أمام التحديات الكبرى التي تشكلها الجريمة المنظمة بكافة أشكالها على الأمن و الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للبلدان، تجدد الدول الأعضاء لبلدان غرب المتوسط من خلال الدورة 15 لوزراء خارجيتها والمنعقدة بالجزائر بتاريخ 8-9 أفريل 2013 عزمها على تعزيز التعاون من أجل الوقاية ومكافحة هذه الظاهرة ، واقتناعا منهم بأن مكافحة الجريمة المنظمة ترتكز أساساً على المسؤولية المشتركة في تقليص نطاق الظاهرة والحد من تأثيرها ومراعاة للعلاقة الموجودة بين الإتجار غير المشروع بالمخدرات و الأسلحة و الذخائر والمتفجرات و الأنشطة الإرهابية ، ويقيناً بأنّ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للدول و برتوكولاتها الإضافية وكذا اتفاقيات التعاون الثنائية ذات الصلة والمبرمة بين الدول الأعضاء، تشكل أدوات قانونية أساسية للتعاون في هذا المجال ، واقتناعا بأن التصدي للتهديدات الأمنية وكذا مكافحة بؤر التوتر على ضفتي المتوسط بصفة مشتركة يقتضي تدعيم التعاون الثنائي وهذا في حدود صلاحيات وزراء الداخلية ، قرر الوزراء ما يلي[2] :

اعتماد آليات للتعاون بين مختلف أجهزة الأمن في مجال الوقاية ومكافحة الأنشطة المرتبطة بالجريمة المنظمة والتسخير المتبادل للموارد، لا سيما من خلال تنظيم دوريات مشتركة على مستوى الحدود وتنسيق التحريات وكذا تبادل زيارات ضباط الاتصال بغرض مكافحة الجرائم العابرة للدول وذلك في حدود صلاحيات وزراء الداخلية .

[1]- نور الدين دخان، عيدون الحامدي ، مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الاقليمية، دفاتر السياسة و القانون، العدد14، 2016، ص177.

[2]- نور الدين دخان، مرجع سابق، ص177.

تبادل المعلومات بشأن أنشطة وتحركات عناصر شبكات الجريمة المنظمة ومسالكهم، وأساليبهم ووسائلهم ومصادر تمويلهم.

تكثيف التعاون لمكافحة الاتجار بالبشر خاصة الاتجار بالنساء و الأطفال.

تكثيف التعاون في مجال تحديد الهوية والتحري لكشف وإيقاف مرتكبي الجرائم وشركائهم قصد تحويلهم للسلطات القضائية.

مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية و الأسلحة الكيميائية من خلال تعزيز إمكانات الدول الأعضاء، خاصّة في مجال المراقبة على مستوى الحدود البحرية والبرية والجوية.

القيام بحملات تحسيسية ووقائية حول الأسباب والنتائج السلبية لإستهلاك المخدرات والمؤثرات العقلية وكذا مكافحة الإدمان[1].

مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر والمتفجرات والمواد الحساسة الأخرى، من خلال تحسين الاتصال والتبادل العملياتي للمعلومات بين أجهزة الأمن والشرطة، مما يسمح بمواكبة تطور الأساليب المستعملة والمسالك الجديدة للمتاجرين بالأسلحة.

تكثيف التبادل حول مناهج التحقيق بين الدول الأعضاء، خاصة ما يتعلق بمتابعة وتجميد ومصادرة الأموال المحصلة من أنشطة إجرامية وكذا تطوير أجهزة مكافحة هذه الجريمة.

تعزيز أمن شبكات الإنترنت ومكافحة الجريمة الإلكترونية، لاسيما عن طريق التكوين المتخصص وعقد لقاءات دورية بين الخبراء.

تبادل المعلومات حول التشريعات، الممارسات وتقنيات التحري الجديدة في مجال محاربة تبييض الأموال بالتعاون مع منظمة الإنتربول وكذا المؤسسات الإقليمية والدولية المتخصصة.

مكافحة تفشي ظاهرة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية والتحف الفنية وتزييفها[2].

المطلب الثاني: السياسات الدفاعية المغربية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.

فعالية الأجهزة الأمنية المغربية و الحرب الاستباقية على الإرهاب.

أولاً: الاختراق والتجنيد.

وتعتمد الاستخبارات المغربية في مواجهاتها للتنظيمات الإرهابية على عملية الاختراق، عبر تجنيد العديد من العناصر داخل هذه التنظيمات، فضلًا عن المراقبة الدقيقة لكل المشتبه بعلاقاتهم بالتنظيمات المتطرفة، خاصة

[1] – لواء أحمد بلال عز الدين، تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، مركز الدراسات العربية، القاهرة ، ص 288.

[2]– لواء أحمد بلال عز الدين، مرجع سابق، ص 288.

بعد أن أصبحت بعض التنظيمات المتطرفة وخاصة داعش تسعى إلى استقطاب الشباب المغربي لصفوفها، وهو ما دفعه إلى تجنيد خلايا مهمتها إرسال الشباب للقتال في العراق وسوريا، على غرار الخلية التي تمكنت الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بتنسيق مع المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، من تفكيكها في يونيو 2014، وكانت مكونة من 6 أشخاص من بينهم معتقل سابق، وكانوا يعملون على تجنيد المتطوعين، وتوفير الدعم المالي لهم عبر التبرعات المالية والإتجار في السلع المهربة.

وقدرة الاستخبارات المغربية على اختراق المجموعات الإرهابية، لم تتوقف عند المتطرفين المغاربة، بل تعدتها الى العناصر الموجودة في أوروبا ممن يرغبون في شنِّ هجمات بالمغرب؛ حيث تم الكشف عن دور الاستخبارات المغربية في تحديد هويات المتهمين في هجوم برشلونة، وكذلك مساعدة فرنسا في العثور على المشتبه فيه الرئيسي في هجمات باريس بمسرح «باتكلان»، ضمن تعاون وثيق مع السلطات الأوروبية[1].

ثانيًا: التنسيق بين الأجهزة.

تتوفر لدى وزارة الداخلية المغربية 5 أجهزة مخابراتية، تتمثل في مديرية الشؤون العامة، التي تهتم بوضع قاعدة بيانات ومعطيات عن المواطنين داخل البلاد، وجهاز الاستعلامات العامة المكلف بتغطية المظاهرات والأنشطة الحزبية، وكذلك مديرية الشؤون الملكية ومهمتها حماية المؤسسة الملكية ومراقبة تحركات الحراس، إضافة إلى جهاز الإدارة العامة لمراقبة التراب الوطني وهو مكلف بمكافحة التجسس داخل المملكة المغربية ومراقبة جميع الأعمال والنشاطات التي يمكنها أن تمس بسلامة الدولة.

كما أن التعاون بين الاستخبارات الخارجية «لادجيد» والداخلية «الديستي» قد ساهمت بشكل كبير في تطور أداء الاستخبارات المغربية وتفوقها خلال السنوات الأخيرة؛ حيث يرجع له الفضل في ما وصلت إليه المخابرات المغربية من فاعلية وقوة نالت اعترافًا وتنويهًا من الجميع دول ومنظمات إقليمية ودولية، وأصبحت نموذجًا تسعى كثير من الدول إلى الحذو حذوه ، وقد ظهرت أهمية هذا التنسيق بين الأجهزة في قدرتها على مواجهة الإرهاب داخليًا وخارجيًا[2].

ثالثًا: التعاون الخارجي.

من أهم عوامل قوة الاستخبارات المغربية هو تعاونها القوي مع أجهزة الاستخبارات الخارجية، من خلال تبادل الخبرات والمعلومات، لاسيما وأن المغرب حاضر بقوة في مجال التنسيق الأمني بين مختلف دول العالم في إطار

[1]- ريما صالحة، "صناعة الموت الجماعات المسلحة في المغرب العربي"، لبرنامج على قناة العربية، 8 أفريل 2007 المتحصل عليه من: www.alarabiya.net

[2]- ريما صالحة، مرجع سابق.

محاربة الظاهرة الإرهابية في المنطقة؛ حيث أن المملكة المغربية مدت جسور التعاون مع معظم دول العالم؛ من أجل تبادل المعلومات، فعلى سبيل المثال تعاونت الاستخبارات المغربية مع نظيرتها الأسبانية للحدِّ من تنامي نشاط المجموعات الإرهابية التي تسعى إلى القيام بأعمال عنف داخل المملكة وتجنيد الشباب المغربي للقتال في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية سواء في سوريا أو العراق، وهو ما ساعدها على تفكيك خلايا إرهابية خارجية، كانت تمثل خطرًا على الأمن القومي للمملكة، على غرار تفكيك خلية التونسي محمد بن الهادي مساهل، المرتبطة بالقاعدة وبالجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية «GSPC» سابقًا، في مارس 2006، وتمكنها من إفشال عدد من المخططات الإرهابية التي كانت تستهدف مقر مديرية مراقبة التراب الوطني سابقًا بفرنسا، وقطار الأنفاق في ميلانو، وكنيسة «سان بيترونيو» في مدينة بولونيا[1].

رابعًا: استراتيجية الإنذار المبكر.

من أهم السمات المميزة لجهاز الاستخبارات المغربية في محاربة الإرهاب والوقاية من مخاطره على المملكة، اعتماد سياسة الإنذار المبكر عن واقع التهديدات الإرهابية ضد البلاد، والكشف السريع عن الخلايا الإرهابية أو الأشخاص الذين يحاولون التجنيد ضمن التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود لاسيما تنظيم «داعش»، والقضاء على مخططاتهم التي يسعون إلى تنفيذها وأيضًا الكشف عن الأماكن التي يستعملها هؤلاء في الاختباء أو إخفاء الأسلحة والذخائر.

كما تمتلك الاستخبارات المغربية تقنيات عالية للغاية في مجال التنصت على المكالمات ومراقبة الإنترنت وموجات الرادار، وذلك لاستباق الأخطار التي تهدد البلاد ويتوفر هذا الجهاز على قاموس من الكلمات والعبارات المشبوهة بجميع اللغات المعتمدة في المغرب، وفي حالة ما تم رصد ورود إحدى هذه الكلمات يتم تحويل المكالمة إلى مكلفين بتحليلها والتدقيق فيها أنه يتم تفكيك الخلايا الإرهابية في المغرب، عندما تقترب من مرحلة التنفيذ، بعد شهور من الرصد والتتبع من قِبَل الأجهزة الاستخباراتية المغربية[2].

الهجرة غير الشرعية في المغرب:

تبنَّى المغرب استراتيجية وطنية في مجالَي الهجرة واللجوء، سعى من خلالها إلى تسوية وضع المهاجرين، وأطلقها خلال سنة 2014 ونهاية 2016. وقد بلغ عدد طلبات تسوية الوضع المقدَّمة أكثرَ من 56 ألف طلب، قُبل منها 43 ألفًا، ويُقدَّر عدد المهاجرين السرِّيين غير المشمولين بالإحصائيات بما يقارب 20 ألف

[1]– ريما صالحة، "صناعة الموت الجماعات المسلحة في المغرب العربي"، مرجع سابق.

[2]– عبد الحكيم أبو اللوز، " السلفية الجهادية في المغرب: الولادة و المسار"، في: مجلة المغرب الموحد، دار النشر للمغرب العربي، تونس، العدد 05 ، 17 فيفري 2010، ص 21.

مهاجر مقيم بشكل غير قانوني على التراب الوطني، وتجدر الإشارة إلى أنَّ توزيع العمَّال متنوِّع الجنسيات، ويشمل الكثير من الجنسيات المختلفة (الفرنسية – السنغالية – الإسبانية – التونسية – الفلبِّينية – الإفوارية – الجزائرية – الأمريكية – التركية) التي تشتغل في قطاعات مختلفة كالخدمات والتجارة والصناعة التحويلية والبناء والفلاحة[1].

فقد أضحى كثير من الشبَّان الإفريقيين في السنوات الأخيرة ينتقلون من منطقة جنوب الصحراء للاستقرار في المغرب (ثم ينتقلون إلى أوروبَّا لاحقًا في حال سنحت لهم الفرصة)، ويتركَّزون في مجموعة من المدن (كالرباط والدار البيضاء وأكادير وفاس ومكناس وطنجة) التي يوجد فيها عدد لا بأس به من الجاليات الإفريقية المقيمة بشكل غير قانوني.

وقد جرى 80٪ من عمليات الهجرة بشكل رئيسي بين بلدان القارَّة الإفريقية، إذ شكّل عدد المهاجرين الوافدين على المغرب ما نسبته 0.2% من مجموع السكَّان خلال سنة 2010، في حين بلغ عدد المهاجرين في العالم خلال سنة 2017 قُرابة 258 مليونًا، وَفقًا لإحصائيات منظَّمة الأمم المتَّحدة، أي ما يعادل 3.4٪ من سكَّان العالم، حين شكَّلت نسبة النساء 48.4٪ من مجموع المهاجرين، مقابل 49.3٪ سنة 2000، إضافة إلى المهاجرين الداخليين الذين بلغ عددهم حسَب المنظَّمة الأممية 740 مليون شخص[2]. عدد المهاجرين في المغرب يصل إلى 101.200 مهاجر، أي ما يمثِّل 0.3٪ من إجمالي السكَّان سنة 2017 وهو ما يجعل هؤلاء الشباب عند إقامتهم في أوروبَّا أو مختلِف المدن المغربية يبحثون عن قوت يومهم بشتَّى الطرق والوسائل، إضافةً إلى عدم ثقة المواطنين الأوروبِّيين أو المغربيين بهؤلاء المهاجرين حتى يشغِّلوهم، نتيجة عدم امتلاكهم للوثائق الرسمية التي تثبت هُويتهم وتنفي إقامتهم غير المشروعة، ممَّا يسهِّل استغلالهم من قِبل بعض أرباب العمل، الذين يهدِفون أساسًا إلى تحقيق الربح، دون مراعاة الضوابط القانونية الجاري العمل بها، أو احترام حقوق هؤلاء المهاجرين.

إنَّ المقاربة الأمنية المعتمَدة من قِبل الدول المتقدِّمة والدول السائرة في طريق النموِّ، المتمثِّلة في عمليات الترحيل والاعتقالات والمطارَدات وبناء سياجات أو أسوار مادِّية أو افتراضية، لن تُجدي نفعًا في حلِّ هذا المشكلة، ما لم يصاحب ذلك مقارباتٌ أخرى اقتصادية واجتماعية وتنموية جماعية من قِبل دول الجوار في

[1]– أحمد طالب أبصير، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: إستراتيجية ومستقبليات، 2010/2009 . 3

[2]– مريم مرغيش، الهجرة غير شرعية بالمغرب...من سرية الى استعراضية مستفزة،https://p.dw.com/p/35Bw6

إطار من التعاون والتنسيق، لإيجاد فرص عمل للشباب تُقلِّص من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، التي أثقلت كاهل دول المصدر والعبور والاستقبال[1].

ثانيًا: المغرب وأوروبَّا ومواجهة الهجرة غير الشرعية.

إنَّ الموقف المغربي الرافض لإقامة مراكز لإيواء المهاجرين على أراضيه، عبَّر عنه الناطق الرسمي باسم الحكومة السيِّد الخلفي، بقوله بأنَّ هذا الطلب الأوروبِّي ليس حلًّا، بل تصدير للمشكلة.

ولكن في نظري أنَّ المشكلة ما زالت قائمة، وبعبارة أخرى، فإنَّ هذا الواقع أصبح موجودًا، وأصبح إنشاء بعض المراكز لإيواء المهاجرين ضرورة ملحَّة، من شأنها أن تسهم في التقليل من احتلال الشباب الإفريقي لبعض الفضاءات العمومية والمنازل المهجورة، والمبيت أمام محطَّات الطرق وفي الحدائق والشوارع، ومشكلة النفايات، وتشويه منظر المدن.

إنَّ الموقع الجغرافي للمغرب القريب من أوروبَّا جعله مكانًا مفضَّلًا للشباب الأفارقة، فتارةً يكون محطَّة للاستقرار وتارةً أخرى محطَّة للعبور إلى الضفة الأخرى، بعد المرور بمجموعة من المراحل التي تهدِّد حياة المهاجرين، كركوب (قوارب الموت)، والمرور من مسالك وعرة، والجوع والعطش، وانتشار الأمراض، قبل الوصول إلى النقطة المحدَّدة.

فالقارَّة الإفريقية تعرف تهديدات أمنية خطيرة تتناسل في المنطقة، خصوصًا في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي تُعدُّ من أقدم الصحاري وأكبرها في العالم، إذ تزيد على 9 ملايين كيلومتر مربَّع بمناخها القاسي، ضامَّةً مجموعة من الدول، هي: المغرب والجزائر وتونس، وليبيا ومصر والسودان، وموريتانيا ومالي والنيجر وتشاد[2].

المطلب الثالث: السياسات الامنية الليبية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.

السياسة الحكومية الليبية في مواجهة الاضطرابات الأمنية.

نظرا لتعقد الملف الأمني في ليبيا وتشابكه بسبب تداخل عناصر عدة، فإنه سيكون من المفيد تقسيم عملية تقييم السياسات الرسمية تجاه الوضع الأمني إلى مرحلتين هما:

أ. مرحلة ما قبل انتخاب المؤتمر الوطني:

[1] – مريم مرغيش، مرجع سابق.

[2] – بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر وِّ البحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمد من طرف الجمعية العامة في 15 نوفمبر 2000.

وهي المرحلة التي امتدت من 27 فبراير/ شباط 2011 حتى 7 يوليو/ تموز 2012، تاريخ انتخاب المؤتمر الوطني العام، حيث شهدت هذه المرحلة تأسيس الجهاز الأمني على ما هو عليه الآن، من خلال تغيير مسمى الشرطة إلى الأمن الوطني، وتشكيل اللجنة الأمنية العليا المؤقتة، وإطلاق جهاز الأمن الوقائي. وقد اتفقت شرائح واسعة من الليبيين على أن هذه المرحلة شهدت أخطاء كبيرة وقع فيها المجلس الانتقالي والحكومة المنبثقة عنه.

وقد عبر عن ذلك الدكتور محمد المقريف، رئيس المؤتمر الوطني العام، في أول لقاء متلفز بعد انتخابه قائلا :"إن ملفات الوضع الأمني وبناء الجيش وإعادة هيكلة النظام القضائي كلها قد أهملت من قبل المجلس الانتقالي والتنفيذي والحكومة المؤقتة، وإنهم لم يقوموا بعملهم بشفافية ونزاهة ."

ويعود ارتباك المجلس الانتقالي والجهاز التنفيذي التابع له (مكتب تنفيذي ثم حكومة انتقالية) في إدارة الملف الأمني إلى غياب الرؤية وتضارب السياسات والقرارات[1].

فمن ناحية أصدر المجلس قرارا بتفعيل جهاز الشرطة تحت مسمى جديد وهو "جهاز الأمن الوطني"، ولأن الأمن الوطني لم يقم بمهمة ضبط الأمن كما ينبغي أصدر المجلس قرارا بتشكيل جهاز أمني يضم الثوار تحت مسمى "اللجنة الأمنية العليا المؤقتة".

بالمقابل أشرف أحد البارزين من أعضاء المجلس الانتقالي على تأسيس "جهاز الأمن الوقائي"، هذا علاوة على الكتائب المسلحة التي لم تكن جزءا من المؤسسات المشار إليها وتمارس مهام أمنية، الأمر الذي أدى إلى تضارب الأجهزة والصلاحيات وتداخل السياسات وتضخم المؤسسات الأمنية وارتفاع عدد المنتسبين لها بشكل فلكي[2].

و يرجع ضعف جهاز الأمن الوطني "الشرطة" إلى ما يلي:

* تردد عدد كبير من عناصر الشرطة السابقة في العودة إلى مواقعهم إما خوفا بسبب انتشار السلاح، أو سلبية لغياب الرادع، وكذلك قصور القيادات الأمنية عن متابعة ومعاقبة المقصرين وفق القانون.

* رجع كثير ممن عاد من رجال الشرطة لمهامهم خوفا من تهديد الجهات الرسمية بوقف مرتباتهم، وعاد الكثير

[1]- فريق الأزمات العربي، الازمة الليبية الى اين؟، مركز دراسات الشرق الاوسط، الاردن، العدد13، 2017، ص 18.

[2]- فريق الأزمات العربي، الازمة الليبية الى اين؟، مرجع سابق، ص18.

منهم ليستفيد من المكافئات التي خصصت للثوار مع استمرار تقاضي مرتباتهم بالشكل الذي أرهق ميزانية الدولة وأثر على الأداء الوظيفي للإدارة الرسمية[1].

* عدم وجود تشريع أو عرف ما بين القبائل يحمي رجل الأمن أثناء تأدية الواجب قد يسهم في ضعف أداء الأمن الوطني، والذي قد تترتب عليه مواجهات مسلحة وسقوط ضحايا، حيث يصبح رجل الأمن مسؤولا اجتماعيا ومطاردا بسببها، مما جعل الكثير من رجال الشرطة يقفون متفرجين أمام الخروقات الأمنية. وقد تكرر تظاهر كثير من ضباط وعساكر الشرطة احتجاجا على دعم اللجنة الأمنية العليا، كما اعتبر خالد حيدر، المسؤول الإعلامي بمديرية أمن بنغازي، وهي الجهاز الذي يشرف على مراكز الشرطة، "أن اللجنة الأمنية العليا جسم دخيل على مديريات الأمن المكلفة بترسيخ الأمن بمختلف المدن الليبية".

وأكد في تصريحه أن "تحديد تبعية اللجنة المذكورة لوزارة الداخلية مباشرة وليس لمدراء الأمن بالمناطق خلق تضاربا وتداخلا في الصلاحيات بين هذه اللجنة ومديريات الأمن ."

بالمقابل، رفض قادة وكثير من عناصر اللجنة الأمنية الانضمام للشرطة بحجة فساد جهاز الشرطة ودعمه للنظام السابق ومشاركة العديد من قادته وضباطه وجنوده في قمع الثورة والثوار، الأمر الذي أخَّر عملية دمج الثوار في جهاز الأمن الوطني[2].

ب. مرحلة ما بعد انتخاب المؤتمر الوطني العام:

بالرغم من وضوح الرؤية لدى وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة، العميد عاشور شوايل، فيما يتعلق بدور وزارته خلال الفترة الانتقالية إلا أن الإنجاز محدود والتنفيذ بطيء، فعلى سبيل المثال لم توفر الوزارة الدعم المادي المطلوب لتنفيذ قرارات الوزير المتعلقة بدمج منتسبي اللجنة الأمنية العليا إلى جهاز الشرطة، الأمر الذي مثل أهم العقبات أمام برامج تأهيلهم .

وقد صرح هاشم بشر، رئيس اللجنة الأمنية العليا المؤقتة في فرع طرابلس بأن إدارة التدريب التابعة لوزارة الداخلية والمشرفة على برنامج تأهيل أعضاء اللجنة الأمنية العليا لأجل دمجهم في الوزارة اضطرت إلى الاستدانة لتوفير مستلزمات تدريب الدفعة الأولى، وتعزى استقالة وكيل وزير الداخلية لشؤون التدريب إلى ما سبق ذكره. كما أن استراتيجية "المجاهرة بالأمن" من خلال نشر رجال الشرطة وعناصر المرور في كافة المدن ما تزال متعثرة لعدم التزام الكثير من عناصر الشرطة بما يسند إليهم من مهام، وعدم اتخاذ الوزارة إجراءات حازمة حيال ذلك.

[1]- لواء أحمد بلال عز الدين، تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، مرجع سابق، ص289.

[2]- لواء أحمد بلال عز الدين، مرجع سابق، ص289.

أيضا، لا تزال الحكومة ووزارة الداخلية وحرس الحدود التابع لرئاسة الأركان عاجزة عن ضبط الحدود والمنافذ البرية والبحرية. وبحسب مبعوث الأمم المتحدة الخاص ورئيس بعثتها في ليبيا طارق متري فإن "الأمن على امتداد الحدود الليبية ما زال مبعث قلق رئيسي في ظل القدرات الحالية المحدودة، والأثر المحتمل لأحدث التطورات في مالي، كما أن الوضع في الشرق يمثل تحديا حقيقيا للحكومة ويهدد بإعاقة محاولات تأمين الاستقرار[1]."

وتشكل الخروقات على الحدود بين ليبيا والجزائر وتونس وكذلك في الجنوب قلقا كبيرا لهذه الدول، وقد أظهرت الاجتماعات المتكررة بين وزراء داخلية ليبيا والجزائر وتونس، والقمة التي جمعت رؤساء حكومة ليبيا وتونس والجزائر وانعقدت في مدينة غدامس، القريبة من الحدود الليبية التونسية الجزائرية، في يناير/كانون الثاني الماضي، شعورا بخطورة النشاطات الخارجة عن القانون والمتمثلة في تهريب الأسلحة والمخدرات والسلع الغذائية والوقود المدعوم، والتي تشكل تهديدا كبيرا لاستقرار البلاد وهدرا لمواردها المالية، حيث تصل مخصصات الدعم السلعي ودعم المحروقات في ليبيا إلى ما يزيد عن 8 مليارات دولار أمريكي، فيما لا يتجاوز ما يصل إلى مستحقيه من هذا الدعم 50% من القيمة المخصصة[2].

معالجة الخلل الأمني.

بالرغم من توفر رؤية لمعالجة الاختلال الأمني لدى وزارة الداخلية الحالية، إلا أن غياب التوافق بين الفاعلين السياسيين والقوى المؤثرة في القرار السياسي أدى إلى تعثر خطط الحكومة، بل وتفاقم الاختلال الأمني. لذا فإن مساعي إيجاد وفاق وطني حول سياسات احتواء الاختلالات الأمنية وبناء الجيش والشرطة ينبغي أن تكون المدخل للتصحيح.

مع التسليم بأن الدولة الحديثة لا تقوم على العشائرية والقبلية، إلا أن معالجة الخروقات الأمنية في ليبيا اليوم لا يمكن أن يتحقق دون إشراك القبائل في ممارسة ضغوط اجتماعية على غير الممتثلين للسياسات والخطط الأمنية، وتوفير الدعم لرجال الشرطة ومن تسند إليهم مهام حفظ الأمن من خلال ميثاق يهدر حقوق من يتورط في الإخلال بالأمن، ويوفر الحماية الاجتماعية لعناصر الأمن عند تأدية واجباتهم الأمنية[3].

---

[1]- فريق الأزمات العربي، الازمة الليبية الى اين؟، مرجع سابق، ص19.

[2]- فريق الأزمات العربي، مرجع سابق، ص19.

[3]- صورية زاوشي، "انتشار السلاح الليبي.. تعقيدات أمنية وهواجس اقليمية"، الاردن :من موقع جريدة الدستور :على الرابط : http://www.addustour.com/17580/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%.

رصد الواقع الأمني بشكل علمي دقيق، حيث لا تزال أعداد المجموعات والكتائب المسلحة غير معلومة، ولا توجد معلومات عن العديد من مقارها والمنتسبين إليها ووسائل تمويلها وعلاقاتها الأفقية والرأسية، واستمرار الجهل بهذه المعلومات قد يضعف قدرة الدولة على اتخاذ قرارات ناجعة لضبط الأمن وحفظ النظام العام، ما تزال خطط دمج الثوار تفتقر إلى النضج، كما أن آليات تطبيقها تتسم بالقصور، والمطلوب بناء استراتيجية متكاملة ومترابطة يُعتمد في تنفيذها على آليات واضحة ودعم كامل من قبل الحكومة، ومساندة مستمرة وفاعلة من الرأي العام.

الكتائب المنضمة إلى الجيش والشرطة في حاجة إلى فرز وإعادة ترتيب أوضاعها مع التركيز على تصحيح ولاءاتها ومصادر توجيهها، وإلزامها بمهام الجهاز الذي انضمت إليه بما في ذلك إعادة تمركزها[1]، اتضح أن من يرى جمع الأسلحة أمرا ضروريا يرفض الانصياع لمطالب الحكومة الآن لعدم ثقته في الإجراءات الأمنية، ولثبوت تسرب الكثير من قطع السلاح التي تم تسليمها إلى جهات رسمية في بعض المناطق إلى سوق بيع الأسلحة، هذا علاوة على خوف المواطنين من تغول بعض المجموعات المسلحة ومجموعات السطو المسلح، زد على ذلك اعتقاد الثوار بأن الثورة لا تزال في خطر وأن من المجازفة تسليم أسلحتهم، لذا فإن جمع السلاح منوط بتقدم في بناء شرطة وجيش فاعلين وثقة المواطنين في السياسات وخطط وبرامج الحكومة ومشاهدة آثارها[2].

لقد أنفقت الحكومتان الانتقالية والحكومة المؤقتة مليارات الدنانير على الجيش وحرس الحدود والمنشآت الحيوية، غير أن الحدود الشرقية والغربية والجنوبية منتهكة، ومساهمة الجيش في حفظ الأمن ما تزال قاصرة، وقد أسهم تنازع وزارة الدفاع مع رئاسة الأركان وقوة حرس الحدود إلى الوصول إلى الحالة الراهنة من الفشل، ويتطلب تصحيح الوضع تناغما كاملا بين القوات المسلحة والجهات المشرفة عليها من خلال إجراءات صارمة تصدر عن المؤتمر الوطني والحكومة بهذا الخصوص.

[1]- صورية زاوشي، مرجع سابق.

[2]- فريق الأزمات العربي، الازمة الليبية الى اين؟، مرجع سابق، ص20.

الفصل الثالث

المقاربة التونسية في معالجة الأخطار الأنية على الحدود

تمهيد :

لا تزال العديد من المخاطر والتهديدات الأمنية محدقة بتونس بعد اندلا ع ثورة الحرية والكرامة. ومن أهم هذه التهديدات آفة الإرهاب بتنظيماته وشبكاته المتعدّدة؛ والهجرة غير المنظمة وما تطرحه من أزمات إنسانية ومن مقتضيات أمنية؛ وشبكات الجريمة المنظّمة العابرة للحدود مثل المتاجرة بالمخدرات أو بالسلاح ...؛ وخطر الأسلحة المنتشرة وخاصة في ليبيا ووقوعها بينّ أيدي الإرهابيين والعصابات الإجرامية. وممّا أصبح واضحا اليوم الارتباط الوثيق بين الإرهاب والجريمة المنظمة و التهريب وما يشكله من تهديد هو الأخطر على أمن تونس واستقرار ها.

وبالنظر لتغير سياقات الواقع الأمني محليا وإقليميا وفي ضوء تداعيات مشكل الإرهاب أمنيا واقتصاديا واجتماعيا تأتي هذه اللائحة ليعرض حزب حركة النهضة من خلالها مقاربتها في مقاومة الإرهاب والتصدي للمشكلات الأمنية ضمن استراتيجية وطنية تضمن من خلالها للانتقال الديمقراطي أن يتحقق وللانتقال الاقتصادي أن يؤتي ثماره التنموية والاجتماعية و الّأمنية خصوصا ..

إنّ مجابهة هذه المعضلات قد تحتاج إلى استراتيجية شاملة، تجمع بين الوقاية والعلاج وبين العاجل والآجل، وبين المقاربة العمودية والمقاربة الأفقيّة، وبين التصدّي لجذور الإرهاب وأسبابه من جهة ومواجهة تجلّياته وآثاره من جهة أخرى، وتُقسّم فيها الأعباء والمسؤوليّات بين كافّة مكوّنات المجموعة الوطنيّة دون استثناء. والانتصار في هذه المعركة المصيرية لا يمكن أن يتحقق إلا بمزيد التمسك بأهدافنا الوطنية الكبرى وعلى رأسها بناء الدولة الديمقراطية المستقرّة وتحقيق التنمية الشاملة والعادلة في إطار مغرب عربي قائم على السلم والتعاون الاقتصادي والاجتماعي والأمني والثقافي تسود فيه الثقة المتبادلة بين دوله و شعوبه .

المبحث الأول: دراسة عامة لدولة تونس

المطلب الأول : لمحة عامة حول تونس

أ- **الدولة**

الاسم: الجمهورية التونسية

الاسم المختصر: تونس

العاصمة: تونس

اللغة: العربية (رسمية)، الأمازيغية، الفرنسية

النظام السياسي: جمهوري رئاسي

تاريخ الاستقلال/اليوم الوطني: 20 مارس/آذار 1956 (عن فرنسا)

العملة: الدينار التونسي

ب- **الجغرافيا**

الموقع: تقع تونس في شمال القارة الأفريقية، ويحدها البحر الأبيض المتوسط من الشمال ومن الشرق، والجزائر من الغرب والجنوب الغربي، وليبيا من الشرق والجنوب الشرقي.

المساحة: 163.610 كيلو متر مربع

الموارد الطبيعية: النفط والفوسفات والحديد والنحاس والملح، والأراضي الزراعية.

المناخ: متوسطي معتدل في الشمال مع شتاء بارد ممطر وصيف حار، وفي الجنوب صحراوي جاف مع شتاء بارد وصيف حار.

ج- **السكان**

التعداد: 10.937.521 نسمة (تقديرات يوليو/تموز 2014)

نسبة النمو: 0.92% (تقديرات 2014)

التوزيع العرقي: 98% عرب، 1% أوروبيون، 1% آخرون

الديانة: 99.1% مسلمون، أقل من 1% يهود ومسيحيون.

د- **الاقتصاد**

الناتج المحلي الإجمالي: 48.38 مليار دولار

الناتج الفردي السنوي: 9900 دولار

نسبة النمو: 2.8%

نسبة البطالة: 17.2%

نسبة التضخم: 6.1%

الدين الخارجي: 26.95 مليار دولار

أهم المنتجات: المنسوجات، السياحة، الفوسفات، الصناعة الزراعية، زيت الزيتون، الحبوب، الحمضيات، التمور[1].

هـ- تونس على مرّ تاريخ

لقد عاشت العديد من الحضارات على أرض تونس منذ القدم، وهذا ما أثبتته الآثار التي تم العثور عليها، والتي يرجع تاريخها إلى الحضارات القبصية التي كانت موجودة قبل آلاف السنين، ومن بعدها في العام 202 قبل الميلاد استولت الحضارة الأمازيغية (النوميديون) على أرض تونس بعد أن قاموا بهزيمة الجينيرال القرطاجي هنيبعل، وقد لعبت دوراً كبيراً في تطوير البلاد من جميع النواحي، وقد بقيت هذه الحضارة حتى العام 146 قبل الميلاد، وخلال فترة حكمهم سيطروا على السواحل التونسية واستفردوا بالتجارة وتبادل السلع مع الدول المجاورة. مع قدوم الإمبراطورية الرومانية، أصبحت تونس جزءاً منها، وقد قام الرومان بتوحيد منطقة قرطاج مع المنطقة الأمازيغية حيث أطلقوا عليها اسم مقاطعة أفريكا، وقد كان هذا هو الاسم الذي أخذت منه قارة أفريقيا، واستمر حكم الرومان فيها لغاية قام الدولة الإسلامية ومباشرتها بالفتوحات في القرن السابع للميلاد، حيث عرف هذا الفتح باسم فتح العبادلة، وقد تمت السيطرة على كامل الدولة من بعد القيام بثلاث حملات، وقد أنشأ المسلمون أول مدينة إسلامية في أفريقيا وأطلقوا عليها اسم القيروان، وقد دخلها العثمانيون في العام 1574م، وأطلقوا عليها اسم الأيالة التونسية وقد تم ضمها مع الجزائر.

قام الحسن بن علي بتأسيس نظام البايات في العام 1705م عندما بدأت الدولة العثمانية بالضعف فقام بالسيطرة على تونس ليجعلها ولاية منفصلة عن الولايات الأخرى، وقد سميت الفترة التي استلم فيها علي باي بن حسين الحكم بالعصر الذهبي. وفي العام 1869م دخلت تونس تحت الوصاية الفرنسية في العام 1881م وفقاً لمعاهدة باردو، ولكن من بعد الحرب العالمية الثانية حصلت تونس على استقلالها في العام 1956م، وتم الإعلان عن الجمهورية التونسية بقيادة الحبيب أبو رقيبة في العام 1957م، أما اللغة الرسمية في تونس فهي العربية، ولكنهم أيضاً يتحدثون الفرنسية بطلاقة.

مناخ تونس تتميز دولة تونس بمناخها المعتدل اللطيف الخاص بالبحر الابيض المتوسط، حيث تتراوح درجات الحرارة فيها في فصل الصيف إلى 44 درجة مئوية، وقد تصل في فصل الشتاء إلى 29 درجة مئوية، مع

[1] – الجزيرة ، https://www.aljazeera.net ، 2011/11/28 ، تاريخ الإطلاع :2020/06/10 ، 13:00 مساءا

إمكانية تساقط الأمطار في جميع الفصول في السنة[1].

المطلب الثاني : النظام السياسي السائد في تونس :

أ – الملامح العامة للمجتمع التونسي قبيل التغيير

تعد تونس في مقدمة البلدان التي ترتفع فيها نسبة المواطنين الذين يملكون منازل خاصة ، وهذه السياسة تعود بالتاكيد الى سنوات الرئيس الاسبق الحبيب بورقيبة و إتساعا للطبقة الوسطى ، وإزدادت نسبة التعليم الثانوي و الجامعي وهناك ايضا دور فاعل للمرأة التونسية التي تشارك في الحياة العامة والسياسية بشكل فعال ، كما ترتفع نسبة المتحدثين باللغة الأجنبية داخل المجتمع التونسي ، وهي هنا اللغة الفرنسية . وفوق ذلك ، تتميز تونس بقرب النخبة التونسية فيها من فرنسا ، واستفادها بشكل كبير من جامعاتها ومؤسستها التعليمية . بين النخبة ويعد المجتمع التونسي متجانسا تقريبا ، طائفيا واثنيا ، الا أنه يشهد تفاوتا اجتماعيا بحكم اتساع الهو المتسلطة الحاكمة والاغلبية التي لم تحقق أية منافع من عائدات النمو الذي حققته تونس في السنوات الأخيرة .ومعدل . .دخل الفرد هو الاعلى تقريبا على مستوى البلدان العربية في شمال أفريقيا لذلك كله ، لن تكون أية حكومة ديمقراطية مستقبلية في أي بلد قادرة ، مثل تونس ، على معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية بالسرعة التي يرغب فيها المتظاهرون الطامحون الى تكرار الثورة في بلدهم

ب – ملامح النظام السياسي في تونس قبل التغيير .

1 – بموجب الدستور :

يتضمن الدستور التونسي على توطئة تتناول بالاشارة نضال الشعب التونسي للتخلص من الاستعمار القديم وتصميم هذا الشعب على توثيق عرى الوحدة القومية والتمسك بالقيم الانسانية والعمل للسلم والتعاون الدولي الحر والتعلق بتعاليم الاسلام ووحدة المغرب الكبير وانتمائه الى الاسرة العربية والتعاون مع الشعوب الافريقية واقامة ديمقراطية تستند الى مبدأ السيادة الشعبية والفصل بين السلطات والنظام الجمهوري بوصفه " خير كفيل لحقوق الانسان .ومن ثم الاستعراض للحريات والحقوق الفردية المتوافقة مع اعلانات الحقوق والحريات واقرار المساواة بين المواطنين " الغربية المبتعدة عن الحقوق الاجتماعية المميزة للانظمة الاشتراكية يعود الباب الثاني للتكلم عن السلطة التشريعية فيمنحها الى مجلس الامة بينما يمنح الباب الثالث السلطة التنفيذية الى رئيس الجمهورية[2]

[1]– موقع موضوع https://mawdoo3.com/ ، تاريخ الاطلاع 2020/06/10 ، 18:00

[2]– النظام السياسي التونسي بعد التغيير المقدمة ، الدكتور خيري عبد الرزاق جاسم ، دار القيروان للنشر ، سنة النشر 2013 الطبعة 1

2 – مجلس الامة

يتألف المجلس النيابي في تونس الذي يدعى مجلس الامة من نواب ينتخبون عن طريق الاقتراع العام السري والمباشر من المواطنين كافة البالغين عشرين سنة من العمر .

ويفترض بالمرشح للانتخابات أن يكون تونسيا بالدم بالغا الثلاثين سنة من العمر . ومدة الولاية النيابية 5 سنوات . وقد أعتمد الدستور التونسي مبدأ الوكالة التمثيلية . وضمن للنائب الحصانات والامتيازات الضرورية لممارسته وظيفته التمثيلية فنص على عدم جواز توقيفه أو القاء القبض عليه بتهمة جنائية أو مدنية طيلة نيابته .

أما من حيث الاختصاصات فيمارس مجلس الأمة التونسي الاختصاص التشريعي أي مهمة التصويت على القوانين بصورة رئيسة وان إشترك معه رئيس الجمهورية على مستوى إقتراح مشاريع القوانين .

وتجري الممارسة المذكورة خلال الدورتين السنويتين العاديتين اللتين يعقدهما المجلس أو في الدورات الاستثنائية التي تتم بناء لطلب رئيس الجمهورية .ويضطلع المجلس بالاضافة الى ذلك بمهمة مناقشة ميزانية الدولة والمصادقة عليها وتقرير الحساب الختامي لهذه الميزانية .

3 – رئيس الجمهورية

كان يجري اختيار رئيس الجمهورية في تونس من بين الاشخاص التونسيين المسلمين البالغين أربعين سنة من العمر عن طريق الاقتراع العام والمباشر والسري من قبل الشعب ولمدة 4 سنوات . ولا يجوز مبدئيا أن يجدد الترشيح . وعلى رئيس الجمهورية أن يؤدي أمام مجلس الامة قبل تسلمه مهامه الرئيس لمنصب الرئاسة أكثر من ثلاث مرات اليمين الدستورية الجملة الاتية : " أقسم باالله العظيم أن أحافظ على استقلال الوطن وسلامته وأن أحترم دستور البلاد وتشريعها وأن أرعى مصالح الامة رعاية كاملة . " وتتمثل مهمة الرئيس في ضبط السياسة العامة للدولة والاشراف على تنفيذها وحسن سيرها يساعده في ذلك مجلس للوزراء مسؤول أمامه فقط دون غيره حيث يتم تسمية الوزير الاول والوزراء من قبله كذلك اقالتهم والاستغناء عن خدماتهم . [1]

أ– الحبيب بورقيبة 1957–1987

بعد عام ونصف عن استقلالها عن فرنسا، ألغت تونس الحكم الملكي، وأعلنت قيام الجمهورية في 1957، وتنصيب بورقيبة ليكون أول رئيس للبلاد عقب الاستقلال .وحكم بورقيبة تونس ثلاثين سنة، وتشبه بالزعيم التركي كمال أتاتورك، فأطلقت عليه ألقاب كثيرة مثل "المجاهد الأكبر" و"زعيم الأمة ."سعى بورقيبة في فترة حكمه إلى

[1] – المرجع نفسه

تحديث المجتمع التونسي ومنح المرأة هامشا من الحقوق لم تكن تتمتع به من قبل، كما شهد حكمه مبادرات نهضت بالمجتمع والاقتصاد التونسيين .تعرض بورقيبة لانتقادات بسبب إزاحته لعدد من معارضيه وإعدام العديد منهم، وإصداره قانونا في 1974 يسمح له بالرئاسة مدى الحياة .وبعد كبر سنه وتردي وضعه الصحي، انقلب عليه وزيره الأول (رئيس الوزراء) زين العابدين بن علي، وأعلن نفسه في 7 نوفمبر/تشرين الثاني 1987 رئيسا جديدا للجمهورية التونسية. وضع بن علي بورقيبة قيد الإقامة الجبرية في مسقط رأسه المنستير، وحجب أخباره عن الإعلام إلى أن وافته المنية يوم 6 أبريل/نيسان 2000. بن علي أطاحت به ثورة شعبية في2011 .

ب- زين العابدين بن علي 1987-2011

حكم زين العابدين بن علي بقبضة من حديد لمدة 23 عاما، ولم يتوقع هو أيضا أن تهب رياح ثورة تجبره على مغادرة البلاد، إلى منفاه الأخير بالسعودية، حيث توفي فيها قبل نحو شهر عن عمر ناهز 83 عاما.كرس بن علي حكم الحزب الواحد، وخاض حربا ضد الإسلاميين، ثم ضد كل المطالبين بالديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية التعبير.حاول بن علي طيلة فترة حكمه الظهور في صورة منقذ اقتصادي للبلاد عبر ما أسماه أنصاره حينها بالمعجزة الاقتصادية التونسية التي حققها، في حين يقول مراقبون إن الكثير من الأرقام لم تكن تعكس الوضع الحقيقي.

2008 كان عاما مفصليا في عهد بن علي، فقد اهتزت منطقة الحوض المنجمي بمحافظة قفصة (جنوب غرب)، على وقع انتفاضة يقول مراقبون إنها كانت الشرارة الأولى الفعلية لاندلاع ثورة 2011 التي أطاحت بحكمه.

ج- فؤاد المبزع من يناير إلى ديسمبر 2011

شغل فؤاد المبزع منصب رئيس الجمهورية بالإنابة بعد إعلان المجلس الدستوري التونسي شغور منصب الرئيس بشكل نهائي، بسبب هرب الرئيس زين العابدين بن علي من البلاد يوم 14 يناير/كانون الثاني 2011.شغل المبزع مناصب مهمة، من بينها إدارة الأمن الوطني، وتولى وزارة الشباب والرياضة والصحة والشؤون الثقافية والإعلام، خلال عهدي بورقيبة وبن علي.انتخب لسبع ولايات متوالية نائبا في مجلس النواب (البرلمان) منذ انتخابات 1964 إلى انتخابات 2004، وشغل منصب رئيس المجلس منذ عام 1997، حتى تولى رئاسة البلاد بشكل مؤقت.

د- منصف المرزوقي 2011-2014

حقوقي وسياسي تونسي، من أبرز المعارضين لنظام زين العابدين بن علي، ظل سنوات في المنفى بفرنسا وعاد بعد ثورة 14 يناير/كانون الثاني 2011 إلى تونس حل حزبه "المؤتمر من أجل الجمهورية" ثانيا في انتخابات المجلس التأسيسي، وجرى انتخابه رئيسا للبلاد في المرحلة الانتقالية أواخر عام 2011. عهدة المرزوقي دامت 3 سنوات، كان فيها أول رئيس في الوطن العربي يأتي إلى سدة الحكم ديمقراطيا ويسلم السلطة ديمقراطيا بعد انتهاء حكمه

إلى الباجي قائد السبسي الذي تنافس معه في الظفر بكرسي الرئاسة سنة 2014.كما خاض المرزوقي انتخابات الرئاسة التي جرت 15 سبتمبر/أيلول الماضي لكنه لم يتمكن من تجاوز الدور الأول، وحصل على نسبة ضئيلة من أصوات الناخبين.

هـ- الباجي قايد السبسي 2014-2019

سياسي تونسي مخضرم، شغل مناصب بعهديْ الرئيسين الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي.بعد سقوط نظام بن علي مطلع عام 2011 تم تعيينه وزيرا أول في الحكومة الانتقالية بهدف قيادة تونس نحو الديمقراطية.وبعد انتخابات أكتوبر/تشرين الأول 2011 وتولي حكومة منتخبة بقيادة حزب حركة النهضة، أسس قايد السبسي حزبا معارضا سماه "نداء تونس" وتولى رئاسته.تصدر حزبه "نداء تونس" نتائج أول انتخابات تشريعية تفضي إلى برلمان دائم بالبلاد بعد سقوط نظام بن علي، كما تمكّن من الفوز في الدور الثاني للانتخابات الرئاسية في 21 ديسمبر/كانون الأول 2014 بحصوله على 55.68% مقابل 44.32% لمنافسه منصف المرزوقي.توفي السبسي في 25 يوليو/تموز الماضي وتسلم رئيس البرلمان محمد الناصر منصب الرئاسة بشكل مؤقت كقائم بمهام الرئيس.

و- محمد الناصر يوليو 2019 إلى الآن

سياسي تونسي، تولى عددا كبيرا من الوظائف السامية في كافة العهود السياسية منذ الاستقلال، وأصبح رئيسا للبرلمان التونسي في 2014.وعقب الثورة التي أطاحت ببن علي في 14 يناير/كانون الثاني 2011 عاد الناصر إلى الساحة السياسية من بابها الكبير، فتولى وزارة الشؤون الاجتماعية في حكومة الباجي قايد السبسي التي قادت تونس من نهاية فبراير/شباط 2011 وحتى ديسمبر/كانون الأول 2011. وفي فبراير/شباط 2014 انضم الناصر إلى حزب نداء تونس بزعامة قايد السبسي، وانتخب عضوا في مجلس نواب الشعب (البرلمان) إثر اقتراع في أكتوبر/تشرين الأول فاز به حزبه. في 25 يوليو/تموز الماضي أدى محمد الناصر اليمين الدستورية رئيسا مؤقتا للبلاد، وذلك بعد اجتماع لمكتب البرلمان، عقب إقرار الشغور النهائي في منصب رئيس الجمهورية بعد وفاة الرئيس الباجي قايد السبسي[1].

ب – (ملامح النظام السياسي في تونس بعد التغيير)

1- الانتقال الديمقراطي

وتوالت الأحداث في تونس بعد هروب بن علي، وأجريت يوم 23 أكتوبر/تشرين الأول 2011 انتخابات "المجلس الوطني التأسيسي" (البرلمان المؤقت) المكلف بكتابة دستور جديد لتونس وفازت حركة النهضة بتلك الانتخابات، وانتخب المجلس الوطني التأسيسي المنصف المرزوقي "رئيسا مؤقتا" للبلاد.

[1]- الجزيرة ، https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/10/14/ ، تاريخ الإطلاع 2020/06/11 ، 19:30 .

غير أن البلاد ورغم تحقيقها انتقالا سلميا للسلطة، شهدت تواصلا للاحتجاجات الاجتماعية، وتصاعدا لأعمال عنف نتيجة عمليات نفذتها جماعات "جهادية" مسلحة، وتفاقم الوضع الأمني والسياسي عقب اغتيال السياسي المعارض شكري بلعيد يوم 6 فبراير/شباط 2016 والنائب محمد البراهمي يوم 25 يوليو/تموز 2013. وفي ظل هذه الظروف، قادت أربع منظمات أبرزها المركزية النقابية "حوارا وطنيا" بين حركة النهضة والمعارضة في أكتوبر/تشرين الأول 2013، وانتهى بقبول الحركة ترك السلطة لحكومة تكنوقراط. وفي نهاية 2014 أجريت في تونس انتخابات تشريعية ورئاسية فاز فيها الباجي قايد السبسي بمنصب الرئاسة.

2- هيئة الحقيقة والكرامة"

ويوم 15 ديسمبر/كانون الأول 2013 أقر المجلس التأسيسي بتونس "قانون العدالة الانتقالية" الذي أحدثت بموجبه "هيئة الحقيقة والكرامة" التي تتلخص مهمتها في توثيق ومعالجة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان بتونس الحديثة (1955-2013).

ونظمت الهيئة منتصف 2015 أولى جلسات الاستماع المغلقة للضحايا، وأكدت -عند لحظة انطلاق عملها- أنها تلقت 12700 ملف تتعلق بالانتهاكات، وقفز الرقم بعد ذلك حتى وصل بحلول منتصف عام 2016 إلى أكثر من 65 ألف شكوى وملف يتعلق بحقوق الإنسان (مثل الإخفاء القسري والاعتداء البدني ومنع حرية التعبير والقتل العمد والانتهاكات الجنسية)، وبالفساد المالي بكل أشكاله وفي كل مؤسسات الدولة وهياكلها، وفي طليعتها البنك المركزي وإدارة الجمارك.[1]

3- الوضع السياسي الجديد لتونس

بدخول الدستور الجديد لتونس حيز التنفيذ، أمس الاثنين، سيأخذ نظام الحكم منحى جديدا في هذا البلد، الذي استحوذ فيه رئيس الجمهورية على السلطة لعقود قبل الثورة، ذلك أنه يتميّز بتوزيع النفوذ بين رئيسي الجمهورية والحكومة لتحقيق التوازن.فبعد خلافات واختلافات حول طبيعة النظام السياسي بين من يحبذ نظاما برلمانيا ومن يفضل نظاما رئاسيا أو غيره، تمّ الاتفاق في الدستور الجديد المصادق عليه مؤخرا، على اعتماد نظام تشاركي يحد من هيمنة رئيس الجمهورية على الدولة .وفي الباب الرابع من الدستور التونسي المخصص للسلطة التنفيذية يوضّح القسم الأول منه مهام رئيس الجمهورية وصلاحياته وطريقة انتخابه، أما القسم الثاني فيحدد كيفية تعيين رئيس الحكومة واختصاصاتها وطريقة تكوينها واتخاذ قراراتها.وإذا كان رئيس الجمهورية سينتخب مباشرة من الشعب لولاية تدوم خمس سنوات، فإن النظام السياسي الجديد لتونس الذي سيدخل حيز التنفيذ بعد الانتخابات القادمة يعطي للحزب الحاصل على أغلب مقاعد البرلمان الحق باختيار رئيس الحكومة.

[1] - الجزيرة ، مرجع سابق

وخلافا للنظام الذي ينظم المرحلة الانتقالية الراهنة بعد الثورة، ويتميز هو الآخر بتوزيع السلطة بين رئيسي الجمهورية والحكومة، فإن النظام السياسي الجديد سيتميز بتوسيع نفوذ رئيس الجمهورية أكثر، ولو أنّ ثقل النفوذ يبقى لدى رئيس الحكومة .ويختص رئيس الجمهورية بتمثيل الدولة وضبط السياسات العامّة في مجالات الدفاع والعلاقات الخارجية والأمن القومي ويقوم بالتعيينات في الوظائف العسكرية والدبلوماسية والمتعلقة بالأمن القومي، وله الحق في حلّ البرلمان خلال بعض الأزمات .أمّا رئيس الحكومة فهو يعيّن الوزراء ويعفيهم من مهامهم ويختص بضبط السياسة العامة للدولة وإصدار الأوامر إلى جانب إحداث وتعديل وحذف الوزارات وكتابات الدولة والقيام بالتعيينات في الوظائف المدنية العليا .وحول موقفه من النظام السياسي وكيفية توزيع السلطة التنفيذية يقول النائب عن حركة النهضة بدر الدين عبد الكافي للجزيرة نت إنّ "الدستور الجديد من حيث التصوّر استطاع أن يحدد صورة لنظام سياسي مختلط."

4- حدود التدخل

ويقول إنّ هناك حدودا واضحة لتدخل رئيس الجمهورية في السلطة التنفيذية خاصة في الدفاع والأمن القومي والعلاقات الخارجية باعتباره يمثل سيادة الدولة، مضيفا أنه تمّ ضبط اختصاصات رئاسة الحكومة في ضبط السياسة العامة للدولة بوضوح.ويؤكد عبد الكافي أن هذا النظام السياسي قادر على القطع مع الحكم الفردي وتحقيق توازن داخل السلطة، إلا أنه يرى أنّ النصوص الدستورية تلقى قيمتها عند تطبيقها، آملا ألا يحصل نزاع في الاختصاص بين رأسي السلطة .من جهته يقول النائب عن حزب التحالف الديمقراطي محمود البارودي للجزيرة نت إنّ النظام السياسي الجديد لتونس هو الأصلح لها باعتباره يخلق توازنا بين رئيسي الجمهورية والحكومة، إلا أنه عبر عن خشيته من حصول تنازع بينهما في الاختصاص .ويقول إنّ النظام السياسي الجديد جاء نتيجة توافق واسع داخل المجلس التأسيسي (البرلمان)، مؤكدا أنّ "هذا التوافق ترك بعض الصلاحيات غير واضحة بالنسبة إلى رأسي السلطة التنفيذية مما قد يخلق أزمة بينهما ."وحول رأي أهل الاختصاص في طبيعة نظام الحكم في تونس يقول خبير القانون الدستوري قيس سعيد للجزيرة نت إنّ "النظام السياسي الذي تمّ بيان أركانه في الدستور الجديد لا يمكن في الواقع تصنيفه بسهولة."

5- الأنظمة المزدوجة

وبيّن أنّ توزيع الحكم بين رأسي السلطة التنفيذية معمول به في بلدان تعرف بالأنظمة المزدوجة التي تأخذ من النظام البرلماني وتقتبس من النظام الرئاسي، إلا أنّ "النظام التونسي له خصائص تميزه عن غيره."ويرى سعيد أنّ اختيار هذا النظام الذي "يبقى فيه الثقل داخل الحكومة" جاء نتيجة توازنات أفرزتها الانتخابات الماضية وتقديرات للتوازنات القادمة، معتبرا أنّه لم يأخذ في الحسبان الأزمات التي قد تظهر داخل السلطة التنفيذية. ويوضح أنّ

الاختلاف في تأويل بعض الصلاحيات والمسائل المتداخلة بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة "قد يؤدي إلى تعارض في المواقف وإلى تعطيل دواليب الدولة حين يرفض كل طرف موقف يتبناه الطرف الآخر."

المبحث الثاني : التهديدات الأمنية التي تواجهها دولة تونس

المطلب الأول :التهريب في تونس

يعدّ التهريب من أهم عوائق الانتقال الاقتصادي المنشود في تونس. والظاهرة ليست وليدة الثورة، بل هي حالة مشهودة في المناطق الحدودية بين تونس ودول الجوار (ليبيا/ الجزائر) على امتداد سنوات، ذلك أن أغلب أهالي المدن الطرفية الذين لم يجدوا حظهم من التنمية الشاملة، عقوداً منذ قيام دولة الاستقلال (1956) اتخذوا من التجارة الموازية وسيلة للوقاية من الفقر، وللهروب من البطالة، فخبروا المسالك البرية الوعرة، لتهريب البضائع عبر الجبال وعبر الصحراء، ودشّنوا منوالاً اقتصادياً خاصاً بهم، يقوم على تسريب السلع المباحة والمحظورة، وتصديرها وتوريدها بطرق غير قانونية، وفي منأى عن الرقابة الديوانية، وعن الأداءات الجمركية. وقد غضت السلطة الحاكمة الطرف عن ذلك النمط من المعاملات التجارية قبل الثورة، لتسترضي سكان تلك المناطق، ولتأمن شر انتفاضتهم أجهزة الدولة. وتساهل أصحاب القرار سابقاً مع المهربين، إلى حدٍّ ما، لأن أغلب لوبيات الفساد المالي والتجاري، وأغلب شبكات التجارة الموازية كانت تديرها العائلة الحاكمة ورجال الأعمال المتنفذين، وأصهار الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي.

وبعد الثورة، اغتنم بارونات التهريب فرصة التراخي الأمني المشهود في البلاد، وانشغال السلطة بمواجهة التحديات المطلبية، والتحركات الاحتجاجية، ليوسعوا من مجال نشاطهم، ولينوّعوا من أشكال التبادل التجاري غير الشرعي العابر للحدود، فلم يعد التهريب قاصراً على أجهزة إلكترونية وملابس، وسجائر ومحروقات، بل أصبح يشمل تهريب أسلحة وأدوية، ومواد غذائية أساسية وأسمدة كيمياوية وكحول فاخرة، وغير ذلك كثير. وتفيد دراسة صدرت حديثاً عن البنك الدولي، بعنوان "التجارة غير الرسمية عبر الحدود البرية التونسية"، أن حجم التهريب في تونس يتراوح بين 1.8 مليار دينار و 2.2 مليار دينار. وتتكبد تونس، نتيجة ذلك، خسارة مالية تقدر بـ 3.6 مليارات دينار، منها حوالي 500 مليون دينار خسارة ناجمة عن عدم تلقي الدولة الرسوم الجمركية على البضائع المهربة. وبلغت نسبة الاقتصاد الموازي في تونس اليوم 54% من الاقتصاد الوطني، وتقدر نسبة التجارة الموازية بـ 30% . وتسجل الدوائر الأمنية آلاف القضايا سنوياً ضد المتهمين بالتهريب الذين يقدر عددهم بحوالي

1400 مهرب . وأدى ارتفاع وتيرة التهريب، في السنوات الأخيرة، إلى نتائج كارثية على دورة الإنتاج والاستهلاك في تونس، فقد أدى إفراغ البلاد من المواد الغذائية والأدوية ومواد أساسية أخرى إلى إفقار السوق المحلية، ونقص العرض في مقابل تزايد الطلب في الداخل التونسي، ما نتج عنه ارتفاع الأسعار وتدهور المقدرة الشرائية للمواطن، وشيوع ثقافة احتكار البضاعة، وازدهار صناعة السمسرة والبيع المشروط لدى بعض التجار، ما أرهق كاهل المستهلك، كما أن إغراق السوق المحلية بسلع مهربة من ليبيا والجزائر أسهم في الإضرار بعدد من الفلاحين والتجار والمهنيين الذين فقدوا هامش ربحهم الحقيقي، بسبب منافسة البضائع المهربة، واضطر كثيرون إلى إغلاق مؤسساتهم، بعد عجزهم عن مجاراة نسق التجارة الموازية وإكراهاتها، ومن المفيد الإشارة إلى أن حركة التهريب ليست قاصرة على المعابر الحدودية البرية، بل تمتد شبكات الفساد التجاري والمالي والإداري إلى الأجهزة الديوانية في الموانئ والمطارات.

ويُخشى من أن يؤدي استمرار نزيف التهريب وغياب استراتجيات واضحة لمواجهته إلى مزيد من التضخم والعجز في الميزان التجاري. ويرجع ميل تجارٍ كثيرين إلى انتهاج التهريب إلى ارتفاع الرسوم الضريبية على البضائع المستوردة، أو المصدرة، والتي تصل إلى حدود 95% من ثمن البضاعة. تضاف إلى ذلك كثرة الحواجز الجمركية والعراقيل البيرقراطية المتعلقة بالحصول على تراخيص الاستيراد والتصدير في تونس.

وأمام استفحال آفة التهريب، وآثارها الوخيمة على الاقتصاد التونسي، فإن الحكومة والدوائر المعنية بتنظيم قطاع التجارة مدعوة إلى تقديم مقاربة إصلاحية إجرائية لهذا القطاع، ومطالبة بتطوير قوانين التبادل التجاري، وتطويعها، لتيسر الاستيراد والتصدير بطريقة سلسة وقانونية، ومدعوة لتخفيف العبء الضريبي والإجراءات الإدارية والديوانية على التجار. ومن المهم العمل على تشجيع الناشطين في مجال التهريب على الاندماج في دورة الاقتصاد الوطني المنظم، المقنّن، وإحداث أسواق تبادل حر في المناطق الحدودية، والتعجيل في إطلاق برامج تنموية شاملة في المدن الطرفية، على نحو يخرجها من دائرة التهميش، ويجعل سكانها مقتنعين بأهمية الانتماء إلى الدولة، والعمل ضمن أطرها القانونية الرسمية. فتوفير فرص تشغيلية، ومشاريع استثمارية في الجهات الحدودية، يساهم، بالضرورة، في جذب العاطلين عن العمل، وإغرائهم بالانخراط في الدورة التنموية الرسمية، بدل الانخراط في مسالك شبكات التهريب الخطيرة والمتشعبة. ذلك أن الاكتفاء بالمقاربة الأمنية والقوانين الردعية لا يكفي في مقاربة ظاهرة التهريب وتفكيكها ومعالجة أسبابها وانعكاساتها، فمن المهم بمكان الوعي بالخلفيات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للظاهرة، والعمل على فهمها، والحد من آثارها السلبية باعتماد مقاربة متعددة الأبعاد، تتأسس على إعادة بناء المناطق المحرومة، وتوطين السكان فيها، وتوفير لوازمهم الأساسية وحاجياتهم الضرورية، لتأمين العيش الكريم لهم،

وإعادة بناء وعيهم الجمعي، بتوجيههم نحو إدراك قيمة العمل المشترك، وقيمة الانتماء إلى الجمهورية، والعمل في إطار دولة القانون والمؤسسات.[1]

المطلب الثاني : الهجرة الغير شرعية في تونس :

الهجرة في تونس موضوع قديم حديث، إذ تطورت الظاهرة لتشمل فئات لم تكن معنية بها (المسنون والنساء والأطفال)، حيث كانت في بدايتها مقتصرة على اليافعين من الشباب، وصار الحديث اليوم عن هجرة الشعوب وليس فقط الفئات الاجتماعية المهمشة أو من الشباب الحالم. الأسباب كلاسيكية أهمها القمع والإظطرابات السياسية وغياب التنمية والواقع البائس في البلاد العربية ككل وفي شرق إفريقيا و خصوصا تونس والوجه الشاحب للديمقراطية في المنطقة وصعوبة الحصول على التأشيرة الذي ينتهي بالبحث عن طرق غير قانونية للوصول إلى الضفة المقابلة تنتهي بالغرق، أوفي أحسن الحالات الإنقاذ من الموت والإيقاف بمراكز الإيواء ثم الترحيل.

عادت موجة الهجرة بقوة بعد الربيع العربي بسبب هشاشة الدولة، أو حتى غيابها أحيانا، كما هو الحال في تونس و ليبيا. إذ تشير التقديرات في 2015أن حوالي 50.000مهاجر دخلوا أوروبا منهم 30.000 دخلوا عبر الشواطئ الايطالية، ليرتفع معدل نمو الهجرة السرية بحوالي .250% يستعمل المهاجرون ثلاث ممرات في البحر الأبيض المتوسط، الممر الغربي (بين المغرب وإسبانيا،) والممران الأوسط والشرقي، وثبت أن الممر الغربي هو الوحيد المحمي من محاولات الهجرة السرية بحسب الوكالة الأوربية FRONTEX ومع كل اهتزاز سياسي واقتصادي في المنطقة العربية يركب عدد من المهاجرين عرب وأفارقة البحر.

فمنذ سنة 2000إلى غاية ،2011وعشية الربيع العربي في تونس تشير الإحصائيات إلى وفاة أكثر من 20.000شخص غرقا في عرض البحر الأبيض المتوسط، أغلبهم من جنسيات عربية تونسية خصوصا. وتشهد الدول الأوروبية الجنوبية مشاكل كبيرة بسبب تدفق المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين، وخصوصا إيطاليا التي يصلها يوميا عبر البحر حوالي 500مهاجر كمتوسط، بينما شهد الاتحاد الأوروبي عام 2014تدفق 170ألفا. وفي هذا الوقت يقدر عدد الهالكين خلال محاولات الوصول إلى أوروبا عبر البحر المتوسط بالآلاف، حيث غرق هذا العام وحده أكثر من ألف و 500مهاجر وطالب لجوء. وتعتبر ليبيا مرورا بتونس نقطة الانطلاق الرئيسية للمهاجرين إلى أوروبا.

إن البحر المتوسط صار الطريق الأخطر في العالم، كما وصفته المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،

[1]- التهريب معضلة اجتماعية في تونس ،أنور الجمعاوي ، 28 سبتمبر 2015 ، https://www.alaraby.com

حيث غرق به أكثر من 3400مهاجر سنة 2014بمعدل غرق شخص كل 4ساعات حسب المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان والهجرة. والمعطى الجديد في الهجرة السرية هو دخول الجنسية السورية، كجنسية جديدة في عرض المتوسط بين تونس وايطاليا، على الخط بعدما كانت مقتصرة على شعوب المنطقة المغاربية والإفريقية،

باتت خطوط التهريب أكثر نشاطا وحيوية، فحوالي 8500مهاجر عربي وصلوا ايطاليا منذ بداية السنة، أي بمتوسط 116 مهاجرا كل يوم، ربعهم من السوريين والفلسطينيين و أكثرهم جزائريين وتونسيين .[1]

المطلب الثالث : الارهاب في تونس

عرفت الإرهاب على أنه :استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به، كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي.

-وفي الموسوعة العالمية نجد أن الإرهابي هو ذلك الشخص الذي يمارس العنف وهو لا يعمل بمفرده ولكنه ينخرط في إطار جماعة أو نظام معين وذلك وفقا لإستراتيجية محددة[2]

يمثل الإرهاب شكلا من أشكال العنف فعند محاولة فهم ظاهرة الإرهاب في تونس من الصعب تفسير انتشارها بالاستناد إلى عامل واحد لكنه ثمة مجموعة من العوامل والأسباب التي تختلف أوزانها النسبية من مجتمع إلى آخر حيث تتنوع وتتعدد البواعث والأسباب التي تقف خلف انتشار ظاهرة الإرهاب في تونس بين ما هو سياسي وما هو أمني .

أ- **الأسباب الأمنية**

منذ الأشهر الأولى من نجاح "الثورة "أدت إلى بروز عدة مؤشرات تدعم ازدهار الإرهاب في تونس، فالإرهاب يبدأ فكرا ثم بصبح عملا وإ ن من أبرز الأسباب الأمنية التي أدت إلى الإرهاب في تونس يمكن حصرها فيما يلي :

- **تفكيك جهاز أمن الدولة** :ينتعش الإرهاب دائما في الدول التي تضعف فيها السلطة بسبب ثورات أو مراحل انتقالية تعيشها ويزدهر أكثر في حالة سقوط الدولة ، وتفككها لأنه دائما يبحث عن الفراغ في الجانب الأمني للدول فالعدو الأول للتنظيمات الإرهابية هو أجهزة المخابرات القوية التي ترصد حركاته وسكناته وتتدخل لإجهاض عملياته قبل أن تنفذ ويجب الإقرار أن جهاز

[1]- د.أحمد إدريس ، رئيس مركز الدراسات المتو سطية والدولية ، تونس والمنطقة المتوسطية أمام التحديات الأمنية ، مقالة (ورقة سياسية) ، ، ص 3، 4

[2]- لعياشي وقاف .مكافحة الإرهاب بين السياسة والقانون الجزائري ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2006، ص 8

أمن الدولة التونسي كان فعالا ضد الإرهاب مشكلته كانت في أن الرئيس السابق زين العابدين بن علي يوجه عناصره أيضا نحو المناضلين السياسيين والحقوقيين وهو الجانب المرفوض قانونا ودستورا وأخلاقا وكانت عناصره تطبق الأوامر و إن تفكيكه وإ بعاد ضباطه على العمل أدى إلى ثغرة كبيرة في أجهزة الأمن التونسية .

-فوضى ليبيا وتسرب السلاح :

تسرب السلاح الليبي إلى تونس هو المهدد الأول للأمن .فالإرهاب كما يحتاج إلى بشر للتنفيذ فهو يحتاج قبل ذلك إلى أسلحة وقنابل ومتفجرات .وليس سرا أن السلاح الذي تستخدمه المجموعات الإرهابية في تونس هو السلاح الليبي فالكلاشينكوف »و»الأر بي جي »أسلحة روسية الصنع دخلت إلى تونس عبر الحدود الجنوبية مع ليبيا .وفي هذا البلد الشقيق تم تدمير الحكومة والنظام والدولة معا على عكس تونس أو مصر مثلا حيث حافظت الدولة على أجهزتها سليمة من جيش وأمن أما الحالة الليبية فهي حالة خاصة جدا وحيث بدأ يدخل السلاح إلى تونس منذ الأحيان الأولى لسقوط دولة معمر القذافي .

-الجهاد نحو سوريا :

العامل الثالث في تغذية الإرهاب في تونس يتمثل في تجنيد الشباب التونسي وإ رساله إلى الشام لمقاتلة الجيش العربي السوري وذلك «جهادا في سبيل إسرائيل وأمريكا وآل سعود وآل ثاني ...«.يجب الاعتراف أنه حدث اختراق خطير جدا للوعي السياسي التونسي المتقدم .والحقيقة المرة أن شبكات مخابرات عربية نفطية وغازية تنشط مختفية

وراء ستار جمعيات خيرية هي من تنفق أموالا طائلة لتجنيد الشباب التونسي نحو سوريا ...وأيضا أن الإرهاب هو أموالا يجمعها الشيوخ ومن يستقطب لإرسال الشباب المتلاعب به إلى جحيم الحرب ...

-إطلاق سراح الإرهابيين :

لقد تم إطلاق سراح إرهابيين تلطخت أيديهم بالدماء إذ قتلوا أمنيين ومواطنين وهذه الخطوات كانت النواة الأولى للإرهاب في تونس لأن أولئك الذين تم العفو عليهم تبين أنهم شاركوا في كل العمليات الإرهابية لاحقا مثل لطفي الزين الذي تورط في اغتيال الشهيد شكري بلعيد وهو الذي تورط في العديد من العمليات الإرهابية

ب- الأسباب السياسية

هناك العديد من الأسباب التي دفعت إلى انتشار الإرهاب في تونس ومن بين هذه الأسباب نذكر السياسية منها:

1-هيمنة النخبة الحاكمة على مجتمع المال والأعمال في الدولة التونسية .

2-استبداد نظام زين العابدين بن علي عدم وجود مشاركة شعبية .

3-حرمان القوى السياسية من حرية العمل .

4-عدم وجود إجماع وطني حول القضايا السياسية والمصيرية .

5-انسداد آفاق التعبير وسيادة الإحباط وذلك بسبب عدم القدرة على تغيير السلطة أو تداولها بطريقة سلمية

ج- الأسباب الاقتصادية

هناك العديد من الأسباب التي دفعت إلى انتشار الإرهاب في تونس ومن بين هذه الأسباب نجد الأسباب الاقتصادية وتتركز فيما يلي :

-انتشار معدلات البطالة في المجتمع التونسي فقد أشارت برقيات ويكيليكس إلى تنامي مشاعر الاشمئزاز بين العديد من التونسيين لوجود الثروات في أيدي القلّة في المجتمع في وقت بلغت فيه معدلات البطالة30.%.

-الظلم المتزايد والفقر المنتشر في الكثير من المناطق، فالمزارعون يعانون من فقر مدقع وبالتالي تتدهور القدرة الشرائية للفرد[1]

و تعد كذلك الحرب في ليبيا هي بالتأكيد الأزمة الأكثر تطورا وخطورة في المنطقة منذ الثورة التونسية. وهما الحدثان اللذان مثلا أهم تحول سياسي مغاربي منذ الاستقلال. مع هاتين الأزمتين ارتفعت مسببات التوتر في المنطقة بأسرها، ولا يمكن أن ننكر أن عناصر عديدة تمثل تهديدات للاستقرار، إن لم يكن على المدى المتوسط و البعيد فعلى الأقل على المدى القصير. ما من شك إذن أن الأزمة الليبية جعلت الوضع الأمني في تونس يصطبغ بالهشاشة ، فنفاذية الحدود وتردي فاعلية الأجهزة الأمنية، جميعها عوامل شجعت التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي حيث التحق في مرحلة أولى، عدد كبير من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بالثوار الليبيين، وتسلل عدد آخر إلى الأراضي التونسية بقصد القيام بأعمال تخريبية هناك. فبات من الواضح أن التنظيم بحث عن الاستفادة من الوضع حتى ينمي نشاطه الإرهابي في منطقة المغرب العربي عموما. ثم في مرحلة ثانية، وبعد استقرار ما بات يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في الرقة،

[1]- أثر الظاهرة الإرهابية على الاستقرار الوطني –دراسة حالة تونس – مذكرة شهادة ماستر ،علوم سياسية ،دليلة مبروك ، جامعة تبسة ، ص 39 ، 40 ،41 ،42 ، 43

وسقوط مدينة الموصل، أصبحت عديد المجموعات الإرهابية تتبنى علامة داعش وتعلن ولاءها لها كمحاولة للاستفادة من بشاعة صورتها وقوة صيتها. ويبدو جليا لدى بعض المختصين أن عناصر مختلف التنظيمات الإرهابية سواء القاعدة في المغرب الإسلامي أو داعش، دخلت مؤخرا في ما وصفوه بـ «مرحلة متقدمة من التسليح السريع،« جراء تداعيات الأزمة الليبية التي أفضت إلى هشاشة الدولة وشبه غيابها، وانتشار الأسلحة الثقيلة في المنطقة. حيث نشهد مرحلة تسليح عسكري جدي لكل من تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، المجموعات الموالية لداعش ومجموعة أنصار الشريعة، انطلاقا من ليبيا. الشيء الذي جعل هذه المجموعات المسلحة تنتقل من الطابع الإرهابي العابر للحدود الذي كان سهل الحركة والتنقل، إلى الطابع الحربي التقليدي الأكثر استقرارا، والمسيطر حتى على أجزاء من إقليم الدولة، وذلك على ضوء الإمدادات العسكرية الثقيلة المتوفرة. إن هذه المجموعات المسلحة التي لم تكن تتوفر سوى على متفجرات وأسلحة خفيفة كالرشاشات، أصبحت تمتلك بعد نفاذها إلى ليبيا أنواع عديدة من الصواريخ ومن المعدات العسكرية، والتي كان من السهل الحصول عليها من خلال السيطرة على مخازن الأسلحة التي كانت في قبضة النظام الليبي، تشكل اليوم أكبر تهديد على أمن المنطقة بشكل عام، وأمن تونس المباشر بشكل أخص. تنامي تواجد عناصر المجموعة الإرهابية المغاربية في ليبيا وحولها، كان وراء المخاوف التي عبرت عنها السلطات الجزائرية منذ البداية، والتي كانت ربما، إلى جانب أسباب أخرى، وراء موقفها العام من الثورات الدائرة في المنطقة ككل.

وأصبح واضحا أن المخاوف والتحذيرات التي أطلقتها بعض الدول، و من بينها الجزائر وتونس ، بخصوص تحول الأزمة الليبية إلى ورقة في يد الجماعات الإرهابية لزيادة نشاطها بالمنطقة من خلال محاولات مفترضة متصاعدة لتهريب أسلحة خارج ليبيا، باتت مؤكدة. وكانت الجزائر ترجح أن تقع هذه الأسلحة بيد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وأن عمليات تهريب الأسلحة المفترضة إلى فرع القاعدة في المنطقة ستكون له تداعيات أمنية على المغرب العربي عامة، وعلى الجزائر وتونس بصفة خاصة باعتبارهما دولتين مجاورتين .كما تأكدت المخاوف بشأن تعدد التنظيمات الإرهابية وأن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بات لا يمثل التنظيم المسلح الوحيد الذي يستفيد من حرية الحركة التي أتاحها الصراع في ليبيا .على كل حال، بات جليا أن تداعيات الأزمة الليبية على تهديد استقرار منطقة شمال إفريقيا و أصبحت تونس تتخوف من حدودها خصوصوا و انها قد عانت كثيرا من الهجمات الارهابية و كذلك محاولات التجنيد من طرف داعش و المنظمات الارهابية الدولية لبقوة الشبابية التي تمتلكها . و يرتبط ذلك بشكل وثيق بمدى سهولة تهريب السلاح من ليبيا إلى البلدان المجاورة وكذلك تسهيل تسلل الجماعات الإرهابية من وإلى تونس . إنه من الواضح اليوم أن الأمر يتطلب المزيد من اليقظة

والتعاون الأمني، في ظل تنامي النشاط الإرهابي وتعدد عملياته، بل وحتى محاولة احتلال جزء من التراب التونسي من خلال عملية بن قردان الأخيرة. وهو ما يعتبر تحولا نوعيا خطيرا، فإذا كان هدف تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي هو «إقامة إمارة إسلامية في الصحراء» فإن هدف «داعش» هو السيطرة على مناطق آهلة وإخراجها عن سيطرة الدولة، وإنه سوف يكون مستعدا لزعزعة استقرار المنطقة بكل الوسائل من أجل تحقيق هذه الغاية.

فتونس تحاول أن تقف موقف الحياد التام بين المتصارعين، وهي في الحقيقة في وضعية لا تحسد عليها إذ أن الطرفان يخضعانها، ولو بصفة غير مباشرة، إلى ضغوطات عالية. فالطرفان يعملان على كسب الدعم أوالاعتراف الرسمي به كممثل شرعي للشعب الليبي، أو على الأقل دفع تونس لعدم التعامل مع الطرف الثاني . تونس تخضع كذلك إلى ضغط القوى الدولية في إطار سعيها لخلق التوازن في ليبيا وتصدّ يها لتضخم شأن المجموعات الإرهابية وخاصة داعش المتمركز في سرت.

شهدت المنطقة المتوسطية منذ جانفي 2011هزات سياسية واجتماعية واقتصادية، وبالتالي أمنية، منقطعة النظير. فمن تونس انطلق حراك التغيير في إطار ما بات يعرف بالربيع العربي، حيث اندلعت منها الشرارة الأولى التي أطاحت بعدد من الأنظمة الاستبدادية التي سادت على الضفاف الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط طيلة أكثر من خمسة عقود، والتي تهاوت في أغلب الأحيان بسرعة مفاجأة ومذهلة. ومن تونس انطلق مسار إرساء الديمقراطية في منطقة لم تعرف بشكل يكاد يكون كلي إلا الدكتاتورية وممارسة العنف السياسي, هذا الواقع لم يكن ليسهل عمليات انتقال ديمقراطي سلسة، سلمية ودون عنف، فما عدا مصر وتونس اللتان لم تدفعا ثمنا بشريا باهظا مقابل سقوط ديكتاتوريها، فإن كل من ليبيا واليمن وسوريا تحولت إلى مستنقعات للتطرف والعنف والإرهاب جراء ضعف الدولة أو غيابها الشيء الذي قضى بشكل يكاد يكون نهائيا على حظوظ إرساء الديمقراطية في هذه المناطق على المدى القريب والمتوسط بل وحتى البعيد. بل إن العنف والإرهاب يهددان أيضا، إلى جانب تحديات أخرى، الديمقراطية الناشئة في تونس، إذ أنهما من التحديات التي تتطلب تضييقا مشددا على الحرية، التي قد تؤدي إذا ما اجتمعت مع الثقافة السياسية السائدة، والتي تحتاج إلى عقود حتى تتغير، إلى انتكاسة التجربة وتقهقرها.

مهما يكن من أمر، فإن تونس، وإن كانت في وضعها الجديد مؤهلة للعب دور أهم من ذلك الذي كانت

تقوم به في الماضي، فإنّ ها كغيرها من دول المنطقة مدعوة إلى مواجهة تحديات أمنية مشتركة، من أهمها الإرهاب والهجرة غير الشرعية، تحديات لا يمكن حلها إلى بصيغ مشتركة[1]

المبحث الثالث : السياسات الردعية التونسية الجابهة للتهديدات الامنية العابرة للحدود

المطلب الأول : إستراتيجية تونس لمكافحة الارهاب

سيظلّ الإرهاب مصدر القلق الأمني الرئيسي لتونس , فقد آن الأوان لوضع إستراتيجية عملية من اجل مواجهة المخاطر الإرهابية ذات الصبغة المتغيرة . و إيمانا بأنه لا يمكن للدولة وحدها مجابهة التطرف و مكافحة الإرهاب , و يقينا أن القضاء على هذه الظاهرة لا يمكن اختصاره على الحلول الزجرية و الأمنية , و نظرا إلى أن الإنسان الذي يفتقر إلى ابسط مرافق العيش و يعاني الجهل الجهل و الخصاصة و العزل و التهميش ز يحاصره الشك والفراغ و الإهمال و الفقر هو الذي بسقط غالبا فريسة سهلة للاستقطاب و التورط في الأعمال الإرهابية و التطرف , فانه وجب وضع مقاربة شاملة و متعددة الأبعاد لا أسبقية لواحد من أركانها على أخر و لا تفاضل بينهم بينهم لتشمل كافة المجالات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الدينية و التربوية و القانونية إضافة إلى التعاون على المستويين الدولي و الإقليمي و هي النقاط التي ينغي ان تعتمد عليها الإستراتيجية التونسية لمكافحة الإرهاب :

1- **البعد القانوني** :وجب وضع قوانين خاصة ترتب بالإرهاب و تمويله تمثل رأسين أساسهما الوقاية و الردع مع الأخذ بعين إلا اعتبار القوانين الدولية و البيئة الوطنية لمجتمع يمر بفترة انتقالية . فالإرهاب يدعوا للعنف و الكراهية و يهدد استقرار الدولة و مؤسساتها و امن الأشخاص و الممتلكات و يمثل خطرا على المصالح الحيوية للأمة . لذلك فإن القوانين وجب أن تكون حازمة و صارمة لمجابهة هذه الظاهرة و مكافحة كل إشكال العنف و الإرهاب ويمكن في هذا المجال سعت لتشكيل المنظومة التالية :

[1]- د.أحمد إدريس ، رئيس مركز الدراسات المتو سطية والدولية ، تونس والمنطقة المتوسطية أمام التحديات الأمنية ، مرجع سابق

- إنشاء قطب مركزي يضم جميع الأطراف المتداخلة و المعنية بالموضوع , يعني بمباشرة التحريات و الأبحاث و المحاكمة مع التركيز عند التعيينات في المجالات الأمنية و القضائية على عنصري الخبرة و الدراية و إعطاء صلاحيات خاصة لمأموري الضابطة العدلية و النيابية و قضاء التحقيق في إطار مولاتهم لتحقيق نجاعة التتبع.
- التنصيص على عقوبات حازمة و صارمة ضد مرتكبي جرائم الإرهاب و مشاركيهم و المتسترين عليهم .
- سن قوانين لحماية الشهود و المتعاونين مع الأمن و الأجهزة المختصة.
- سن قوانين تشجع على الإبلاغ عن الشبكة الإرهابية بإعفاء المعلم من العقاب في صورة عدم تورطه في أعمال عنف.
- تحديد تعريف الجريمة الإرهابية و التهريب .
- انخراط تونس في مختلف الاتفاقيات الأممية المتعلقة بمكافحة الإرهاب بما يتماشى و واقع البلاد.
- تحديد قواعد إجراءات قانونية أكثر مرونة مع مراعاة جانب حقوق الإنسان كالتمديد في آجال الإيقاف التحفضي و توسيع وسائل التحقيق كالتصنت على الهاتف و المراقبة و متابعة الرسائل الالكترونية.
- اجتثاث مصادر الإرهاب في مختلف جوانبها المادية , التنظيمية و التمويلية.
- تجفيف منابع التمويل و سن قوانين ضد تبيض الأموال و التهريب و وضع آلية تنفيذ خاصة كلجان التحليل المالي و تعزيز قدرات الحرس الوطني و الديوانة و الأمن.

2 التعاون الدولي في المجالين الامني و القضائي : إن الجريمة الإرهابية ظاهرة دولية تهدد مناطق عديدة في مختلف أنحاء العالم , لذلك اهتم المجتمع الدولي بمواجهة هذه الظاهرة بسن العديد من الاتفاقيات و المواثيق تدين الإرهاب و تحدد قواعد الوقاية من خلال ثلاثة أبعاد: وهي تجريم تمويل الإرهاب و مراعاة المواثيق الدولية للحقوق المدنية و السياسية و تجريم تشكيلات التنظيمات الإرهابية .و عادة ما يتأثر الأمن سلبيا و ايجابيا بالوضع الخارجي للدول المجاورة التي ترتبط بحدود جغرافية مع تونس , من اجل ذلك يتحتم تعميق سياسة التعاون و تبادل المعلومات بين مختلف أجهزة البلدان المجاورة و بذلك تستفيد بلادنا من تجارب بلدان أخرى و خاصة الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب و التشريعات و النظم و الأساليب .ويشمل التعاون ايضا على آليات تنفيذ القانون من حيث إجراءات تسليم الإرهابيين و إجراءات الانابة القضائية و حماية الشهود , و تأسيسا على ما سبق ذكره فان التعاون الدولي مع الدول الصديقة و المجاورة بات أمر لا مفر منه حتى تصبح

الأجهزة الأمنية التونسية قادرة على التصدي للهجمات و التوصل الى معرفة هوية المنفذين و محاكمتهم خاصة إن الإرهاب لا وطن له و لا هوية محددة لمرتكبي جرائمه.[1]

3 – المقاربة الشاملة لمكافحة الإرهاب :

يشكل الإرهاب و التطرف الديني تهديدا متواصلا لامن تونس و استقرارها , و بالرغم من ان البيئة الاجتماعية الحاضنة للإرهاب ليست كبيرة في بلادنا الا انه لاحظنا نسقا متصاعدا للعمليات الإرهابية حتى ان تونس أصبحت خلفية لنشاط ''القاعدة في المغرب الإسلامي '' و تنظيم أنصار الشريعة بشقيه التونسي و الليبي . و لمحاربة الإرهاب بصفة ناجعة وجب وضع مقاربة شاملة ضمن الإستراتيجية الوطنية للمكافحة تنطلق بتحديد الأسباب الجذرية للإرهاب , و التي تشمل الفقر و الخصاصة و البطالة المطولة و النظام الاجتماعي غير العادل و غير المتوازن , و الفساد و التهميش الاقتصادي و الاستلاب الثقافي نتيجة للتحولات العالمية و العولمة و الانتهاك المنتظم لحقوق الإنسان . و عليه فان آليات التصدي لايجب ان تقتصر على المعالجة الأمنية و رغم أهميتها بل ينبغي أن تكون الإستراتيجية شاملة و فاعلة تهتم بالجوانب السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و الدينية .

مع الخاصيات الأمنية الجديدة المتمثلة في النسق التصاعدي للعمليات ما يجعل انخراط جميع القوات في عمليات التصدي ضرورة قصوى . – زيادة التنسيق مع أجهزة البلدان المجاورة و الغربية في مجال تهريب الأسلحة و المخدرات و الرفع من قدرات الأطراف المتداخلة . – تحديد الأفراد و الكيانات التي يشتبه في تمويلها للإرهاب و اتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم . بذل أجهزة الاستعلام و الاستخبار جزءا هاما من مجهداتهم في تحديد و مواجهة العوامل التي استغلها الإرهابيون في تجنيد عناصرهم و المتعاطفين الجدد معهم . – استخدام الوسائل الفنية و التقنيات المتطورة لاختراق الجماعات الإرهابية و معرفة مخططاتها و أنشطتها المستقبلية . إنشاء آليات إنذار مبكر , و إدارة الأزمات و تحسين قدرات الأطراف المتداخلة في مكافحة

[1]– مركز الدراسات الإستراتيجية و الدبلوماسية، واقع الإرهاب في تونس ، مقالة ، تاريخ الإطلاع 2020/05/30 ، 15:00

الإرهاب و التهريب و الجريمة المنظمة العابرة للقرات . – العمل على كشف اختراقات من قبل الجماعات الإرهابية للمؤسسة الأمنية و القضائية و الإعلامية .

إن مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تؤدي إلى نتائج ملموسة إلا إذا توفرت إرادة سياسية حازمة تدعو إلى بذل جهود جماعية وطنية أساسها أقصى درجات التعاون و التنسيق بين مكونات المجتمع التونسي مع الأجهزة الأمنية من امن و حرس وطنيين و وحدات الجيش , و ايضا بين صنُّاع القرار في تونس و الدول الإقليمية لتبادل سريع للمعلومات الأمنية الاستخباراتية , إلا أن القضاء على الإرهاب يتطلب وقتا طويلا نسبيا لذلك فإن الإستراتيجية و جب أن تعتمد على إجراءات عاجلة و أخرى آجلة على المدى المتوسط و البعيد[1].

4- الدعم الدولي لمكافحة الارهاب في تونس :

ترتبط تونس بالديناميكيات العالمية، وتلعب الجهات الفاعلة الدولية دورا في تشكيل مسار البلد من أعطى الاولوية لمكافحة خالل المساعدات التي تقدمها للحكومة ومنظمات المجتمع المدني. وعندما تمرس الارهاب والتطرف العنيف في تونس ، فإن الدعم الدولي ، يؤثر في فهم هذه الظاهرة وطرق التصدي لها ومعالجتها وعلاوة على ذلك، فإن جهود الجهات الفاعلة الغربية للتعامل مع التهديدات الامنية عن بعد تؤثر على نوع الدعم المقدم وكيفية تقديمه. وبالتالي، تهدف تدخالتهم إلى بناء قدرات المؤسسات الامنية تعتبر ذات صلة بالجهود والقضائية في تونس، مع دعم الكيانات الحكومية وغير الحكومية التيّ ترمي للحد من الاستقطاب في الجماعات العنيفة.

منذ 2014-2015 ،زادت الجهات الفاعلة الغربية على غرار الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والاتحاد الاوروبي، من مساعداتها الامنية لتونسّ فقد تم توفير التدريب والمعدات للشرطة والجيش التونسيين، علاوة على مساعدات تتعلق بمراقبة الحدود والاستخبارات والتخطيط الاستراتيجي، وذلك بهدف تعزيز قدرات الحكومة على مكافحة الارهاب والتصدي لتداعيات النزاع في ليبيا. وفي حين رحب الكثيرون في تونس بهذه المساعدة، انتقد عدد من الفاعلين من المجتمع المدني تدخلات الجهات الفاعلة الغربية في تونس بسبب غياب التنسيق والرؤية طويلة المدى، مما قد يؤدي بها، عن غير قصد، إلى تعزيز بعض الممارسات التي هي في الاصل تسعى لمعالجتها.

[1] – مركز الدراسات الإستراتيجية و الدبلوماسية ، المرجع نفسه

فالمساعدات الاجنبية في رأيهم ا ينبغي أن لا تقتصر على تعزيز القدرات بأكثر شفافية وقابلية الحكومة التونسية فحسب، بل ينبغي لها أيضا أن تحث الحكومة على المساءلة وأن تحترم حقوق الإنسان وتمتثل لسيادة القانون . على هذا النحو، أشار العديد منهم إلى فشل المجتمع الدولي في حث الدولة التونسية على الاقدام على إصالحات حقيقية في إطار استراتيجية سياسية متماسكة .وبإعطائها الاولوية لبناء القدرات على حساب الاصالحات، فإن تدخالت الجهات الفاعلة الغربية قد تؤدي إلى تشديد أو التغاضي عن السلوك المثير للجدل لبعض الجهات الحكومية، والذي أدى إلى اللجوء إلى أعمال العنف. وهذا يعني أن تعزيز قدرات الدولة تفاقم التوتر والاحتقان، ومن ثم لحماية مواطنيها وشعبها على أراضيها ليس بالامر الضروري، بل هو ضروري بالفعل، مثلما برز ذلك من خلال التصدي غير الناجع لهجوم سوسة. ومع ذلك، ينبغي على المجتمع الدولي أن يدرك أيضا مسؤولية الدولة التونسية في عدم معالجة المظا لم االجتماعية والتي تكون سببا للجوء إلى العنف، سواء كان ذلك من خالل الممارسات الامنية واجراءات مكافحة الارهاب القمعية، أو بسبب ضعف الجهود المبذولة لمعالجة التهميش والفقر وعدم المساواة. وللأسف، فإن الدعم الاستثنائي الذي تقدمه الجهات الفاعلة الغربية لتونس يضفي إلى حد ما الشرعية على أعمال الحكومة. فالمؤسسات الأمنية، على وجه الخصوص، التي تتلقى مساعدات كبيرة، تستفيد من هذا الدعم رغم أنها من أكثر المؤسسات التي تقاوم الاصالحات .

وكما أشار أحد المحللين الامنيين، ألى أن المساعدات وتوفير التدريب والمعدات، وهو ما تحتاجه الحكومة التونسية، هو وسيلة للمجتمع الدولي لشراء النفوذ، وهو أمر ينطوي على عديد الإشكاليات .

. وبالنسبة لبعض الفاعلين في المجتمع المدني، فإن عدم التنسيق هذا يرقى إلى مستوى النفاق. يقول خبير من المجتمع المدني متخصص في مناهضة التعذيب مقيم في تونس: ما الفائدة من دعم الشباب في المناطق المهمشة والحال أنّ هؤالاء الشباب لا يمكنهم التنقل خارج جهاتهم ألن تحركاتهم مقيدة بالاجراءS17 ، أو يمكن أن يجدوا أنفسهم في السجن بسبب تدخين سيجارة مخدرة ؟ [1]

المطلب الثاني : الأليات التونسية في مواجهة الهجرة الغير الشرعية

قرب تونس من السواحل الأوروبية جعلها منطقة جذب لعبور المهاجرين غير الشرعيين، فيمكن على سبيل المثال لمركب صغير تابع لإحدى عصابات تهريب المهاجرين أن يقطع المسافة بين ميناء المهدية التونسي وجزيرة رامبادوزا الإيطالية (أقرب نقطة ساحلية أوروبية لتونس) والبالغة 60 ميلا بحريا في يوم أو بعض يوم.

[1] – مكافحة الارهاب في تونس طريق ممهدة بالنوايا الحسنة؟ ، تقرير من إعداد : لوال أليانا و كلوي تريكو أوفاريل . القسم الرابع

وقد اهتمت السلطات التونسية بإيجاد آليات تهدف إلى الحد من هذه الظاهرة التي أحرزت نجاحا نسبيا تمثل في انخفاض أعداد المهاجرين غير الشرعيين فبلغت خلال العامين الأخيرين 11.5.%

عن طريق عقد الاتفاقات الثنائية التي تنظم الهجرة إلى أوروبا وتدريب الراغبين في هذه الهجرة وباستعمال مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى القضاء على البطالة نجحت تونس في التقليل من ظاهرة الهجرة غير الشرعية

أبرز تلك الأساليب تمثل عام 2003 في سن قانون تميز بتشديد العقوبات الموقعة على المهاجرين غير الشرعيين وعلى عصابات التهريب التي تعمل في هذا المجال. وتوسع المشرع التونسي في تجريم كل عناصر منظومة الهجرة غير الشرعية مثل الأشخاص المهربين أنفسهم أو من يساعدونهم أو مالكي الأماكن التي تؤويهم وعدهم نص القانون فيمن "كونوا عصابات أو تنظيمات بغرض تنظيم عمليات هجرة سرية، أو الأشخاص المتهمين بالمساعدة في تنظيم عمليات الهجرة، سواء بإرشاد من يرغبون في الهجرة أو تسهيل عبورهم للدول التي يرغبون في الهجرة إليها، أو إيواء الأشخاص المهربين أو تهريبهم، أو إعداد أماكن لإخفائهم، وتوفير وسائل النقل لهم، أو القيام بعملية النقل في حد ذاتها، أو الأشخاص الذين تخلفوا عمدا عن إعلام السلطات المختصة بما لديهم من معلومات عن عمليات تنظيم هجرة سرية."

وحدد القانون طائفتين من الأشخاص المتورطين في جرائم الهجرة السرية:

الأولى طائفة الأشخاص الفاعلين الأصليين للجرائم المقصودة، وهم الأشخاص الذين يقومون "بالأفعال الأساسية التي تشكل جريمة الهجرة السرية، أي الذين يقومون بالتهريب."

والثانية تمثلت في المشاركين، وهم الأشخاص الذين يساهمون في وقوع الجريمة، بمساعدة قد تكون سابقة للجريمة الأصلية أو متزامنة معها أو لاحقة لها، سواء بالفكرة (أي الإرشاد)، أو التحضير، أو التخطيط، أو الإعداد المادي في مختلف مراحل التنفيذ. ولا يستثنى من الاتهام أي شخص له علاقة بجريمة الهجرة السرية، حتى في حالة عدول الشخص عن إتمام عملية الهجرة نفسها والتي اعتبرها "مشروعا إجراميا."

كذلك شدد القانون العقوبات على الأشخاص الذين انخرطوا في جريمة الهجرة السرية بالسجن لمدد تتراوح ما بين 3 أشهر و20 عاما، وبغرامات مالية تصل إلى نحو 100 ألف دينار تونسي (أي ما يقارب 83 ألف دولار)

وأعطي القانون المحكمة حق وضع المجرمين قيد المراقبة الإدارية، أو منعهم من الإقامة في أماكن محددة إذا كان ذلك يساعدهم في مباشرة جريمة الهجرة غير الشرعية التي أطلق عليها المشرع الاسم الدارج في اللهجة التونسية المحلية "الحرقان."

وفي المقابل أعفي القانون بعض الأشخاص الذين انخرطوا في تنظيم عمليات هجرة سرية من أي شكل من العقاب، بشرط قيام هؤلاء الأشخاص بإعلام السلطة بوجود "المخطط الإجرامي"، أو مدها بمعلومات تساهم في إحباط المخطط والقبض على منفذيه.

هذه القوانين سارت جنبا إلى جنب مع إعادة تنظيم عمليات تملك مراكب الصيد وسفن الركاب وإجراءات رسوها في الموانئ التونسية.

بموجب اتفاقية إعادة منحت إيطاليا تأشيرات الهجرة لألفين من التونسيين ممن يرغبون في الهجرة إليها سنويا بعد إلحاقهم بدورات تدريبية على المهن التي سوف يعملون فيها في الشركات والمصانع الإيطالية وكذلك بعد اجتيازهم لدورات في اللغة الإيطالية

ولم يكن الأسلوب الأمني هو الطريقة الوحيدة التي غلبت على فكر السلطات التونسية في التعامل مع مشكلة الهجرة غير الشرعية وإنما تبعها نشاط دبلوماسي مكثف للتوصل إلى مذكرة تفاهم لتسهيل عمليات الهجرة الشرعية التي تتم تحت سمع وبصر السلطات، وقد أسفرت هذه الجهود عن توقيع مذكرة تفاهم "إعادة التوطين" مع أكبر دولة مستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين التونسيين وهي إيطاليا. وبموجب هذه الاتفاقية بات على إيطاليا منح تأشيرات الهجرة لألفين من التونسيين ممن يرغبون في الهجرة إليها سنويا بعد إلحاقهم بدورات تدريبية على المهن التي سوف يعملون فيها في الشركات والمصانع الإيطالية وكذلك بعد اجتيازهم لدورات في اللغة الإيطالية.

وعن الأساليب الأمنية في مكافحة الهجرة غير الشرعية فقد تم الاتفاق على أن تزود إيطاليا السلطات التونسية بالمعدات والأجهزة والزوارق السريعة وعقد دورات تدريبية سنوية لأفراد الشرطة المتخصصين في مكافحة الهجرة غير الشرعية مع وضع نظام لتبادل المعلومات الخاصة بكل ما يتعلق بالهجرة غير الشرعية بين البلدين.

وبالرغم من أن إيطاليا عادت وعدلت في مذكرة التفاهم الخاصة بتحديد أعداد المهاجرين التونسيين المسموح لهم بالهجرة إلى إيطاليا فقللت أعدادهم من ألفي مهاجر إلى 600 فقط ورغم ما نجم عن ذلك من عودة نشاط عصابات التهريب بدرجة أو بأخرى فإن الإجراءات القانونية والفنية التي تطبقها السلطات الأمنية التونسية بحزم لا تزال فاعلة ومثمرة في الحد من هذه الظاهرة حتى الآن[1].

المطلب الثالث : توصيات بشأن تحديد الشراكات وأشكال التعاون بين تونس و دول الجوار

[1]- موقع الجزيرة نات ، https://www.aljazeera.net /2005/03/11/ تاريخ الاطلاع : 2020/05/30. 17:00

ما من الشك أن التحديات الأمنية التي تعيشها تونس اليوم، وباتصال بعلاقتها مع دول الجوار ومع محيطاها الجيوسياسي، لا يمكن مواجهتها إلا من خلال التعاون المكثف مع القوى الفاعلة في المنطقة .خيارات التعاون تتطلب قدرا من الشجاعة السياسية وتغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية، والابتعاد خاصة عن الديماغوجيا.

إقليميا:

يجب أن تظل الجزائر الحليف الأول لتونس في حربها على الإرهاب، فبدون تنسيق أمني عالي المستوى والكثافة مع الجزائر، لا يمكن التصدي لتهديد الجماعات الإرهابية المتمركزة في المناطق الحدودية التونسية الجزائرية. في هذا الصدد وجب على السلطات التونسية إعطاء التطمينات الكافية حول قدراتها على توظيف المعلومات الاستخباراتية جزائرية المصدر، على الوجه الصحيح. من جهة أخرى يجب أن تسعى تونس إلى البحث عن حلول توافقية مع الجزائر حول المسألة الليبية وأن لا تحشر نفسها بشكل انفرادي فيما يدور في ليبيا من صراعات.

متوسطيا:

يجب أن يظل التعاون الأورومتوسطي، في كل المجالات المتوفرة، خيارا استراتيجيا لا رجعة فيه. يجب أن تعمل تونس على السعي نحو توسيعه والاستفادة من كل الآليات المتاحة، سواء على المستوى الاقتصادي والتجاري، أو على المستوى الأمني والدفاعي وخاصة من خلال آليات الحوار 5+5.فالشراكة هي التي تمكن من موقع قوي للتفاوض بشأن المسائل المتعثرة كالهجرة وحركة الأشخاص مثلا.

دوليا:

يجب على تونس أن تستغل موقعها المفصلي وأن تستفيد دون تردد من آليات الحوار المتوسطي لحلف الناتو، وأن تقدم على أن تكون شريكا فاعلا لهذا الحلف الذي يلعب دورا مهما في الحفاظ على التوازنات داخل المنطقة. خاصة وأن حلف الناتو هو الإطار الدفاعي الوحيد الذي تشترك فيه القوى الأوروبية مع القوة الأمريكية، وهم جميعا حلفاء تونس التاريخيون لضمان أمنها واستقرارها[1]

[1] – أحمد إدريس ، مرجع سابق ص8

خلاصة الفصل الثالث :

التهريب في تونس عمل إجرامي قد أضعف الاقتصاد الوطني و زعزع الامن الوطني ، و بالدرجة الاولى ، أصبح يعدّ التهريب من أهم عوائق الانتقال الاقتصادي المنشود في تونس الذي جعل من الوضع يزداد خطورة مع تنقل الاسلحة و المخذررات و غيرها من الأفات الاجرامية .لذا وجب على تونس أخذ وتيرة التصدي لهاذا التحدي رفقة دول الجوار و بدعم من المساندة الدولية

ويمكن القول في ما يخص الارهاب أن ظاهرة الإرهاب تهدف بطبيعتها إلى إثارة الرعب والخوف الموجه لأشخاص معينين أو مجموعة من الأشخاص وهو أيضا تيار يتخذ الإجراءات الاستثنائية العنيفة بانتظام للوصول إلى أهداف سياسية أن ظاهرة الإرهاب هي مجموعة من الأعمال العنيفة التي ينفذها تنظيم سياسي لتخويف الناس وخلق جو من الرعب ،والإرهاب هو كل عضو في منظمة من هذا النوع وأيضا ظاهرة الإرهاب هي عبارة عن جملة من أعمال العنف التي ترتكبها منظمة من أجل قلب نظام الحكم. كما أن قضية الإرهاب احتلت مساحة واسعة من الاهتمامات الوطنية لدول المغرب العربي وكذا اهتمام وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية

والإقليمية خصوصا بعد أن باتت هذه الظاهرة مشكلة تؤرق الدول المغربية بصفة عامة وتونس بصفة خاصة

في حين أن الهجرة الغير شرعية افة اقليمية و عالمية تشكلو منه الدولة المصدرة و المستوردة لمختلف الشعوب و القوة الشبانية خصوصا .و لذلك فهي تسعي بشتى القوانين التغلب على هاته الظاهرة و الحد منها في حين الدولة المصدرة تسعى لإيجاد حلول أجتماعية بالدرجة الاولى لهؤلاء المهاجرين الغير شرعيين .

الخاتمة

خلص هذا البحث في مناقشة الفصل الاول إلى مجموع المفاهيم الرئيسية لهذا البحث حيث درست الأمن بتعريفه الشامل في الواقع السياسي و مجموع محدداته و جوانبه ، والتي كان ابرزها تعريف شامل إتفقت عليه مجموع المفكرين على أنه الأمن البشري على مجموع التهديدات واسعة الانتشار وشاملة لعدة مجالات والتي تستهدف بقاء الناس وبخاصة أضعف الفئات وسبل عيشهم وكرامتهم فهو أحدث تعريفات الأمن وأكثرها تداولا . مرورا بحوصلة شاملة للتهديد أنواعه و مصادره و علاقته ببعض المفاهيم التي تخد الموضوع ، كما تطرقنا الى مجموع نظريات الامن أو المقاربات الأمنية المختلفة التي فسرت الأمن من عدة جوانب .

وقد تطرقنا في هذا الفصل الثاني إلى المغرب العربي الكبير ، جغرافيته و ميزاته الاستراتيجية ، إضافة الى حوصلة عامة على المكانة الدولية له ، كما تطرقنا الى مجموع التهديدات التي تهدد المغرب العربي الكبير في الماضى و التهديدات الأمنية الجديدة منها الارهاب و الهدرة الغير شرعية و التهريب و الجريمة المنظمة و غيرها من مجموع التحديات .و سعي دول المغرب العربي لإيجاد حلول لذلك ، كما درسنا المقاربة المغاربية و الجزائرية في حل هاته التهديدات وكذالك السعي الليبي لفك هاته المعضلة بما أنه بؤرة التهديد والخوف الاقليمي ، و الخبرة الجزائرية في القضاء على الارهاب و إستراتيجياته الفتاكة .

أما الفصل الثالث فقد درسنا تونس بصفة خاصة ، بطاقة تعريفية لها و لأقتصادها و مستواها ، نظامها السياسي و نظام الحكم بعد الثورة خصوصا مايسمى الربيع العربي ، و ركزنا على مجموع التهديدات الجديدة التي تهدد تونس و المغرب العربي ككل ، كما درسنا مجموع المساعي التونسية لحل الازمة و كذلك التعاون الدولي لإحاطة بالتهديدات والقضاء عليها لأنها تصنع تخوفا و مخاطر أقليمية و دولية.

الملاحق

الملحق رقم 01

- تمثل الخريطة لمجموع دول المغرب العربي

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ-الكتب

1) **القرآن الكريم** ، سورة البقرة ، آية 125
2) أحمد الرشيدي ومجموعة من المؤلفين، **المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية**. المكتب العربي للمعارف، القاهرة ، 2003. ص 6.
3) إسماعيل صبري مقلد، **الإستراتيجية والسياسة الدولية**، ط1، المؤسسة العربية للأبحاث، بيروت، 1979، ص ص217-223
4) حمدوش رياض،"**تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية**"،ص 271.
5) محمد صالح الهرماسي ، "**مقاربة في إشكالية الهوية، المغرب العربي المعاصر**"، دار الفكر ، 2001 ،ص35 -36
6) عبد الحميد براهيمي ، "**المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**" ، ط1 ،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص28-29.
7) عبد الوهاب حوامد، "**الإجرام السياسي**"، بيروت: دار المعارف، ،1964ص220 .
8) الطاهر بن خرف االله، **النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1982**:بين التصور الأيديولوجي والممارسة السياسية، دط .ج 1،الجزائر :دار هومه للنشر والتوزيع، ،2007ص10 .
9) وليد عبد الحي ، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخل الأمن الوطني و الدفاع الوطني** ، ط1 ،عمان: دار الحامد للنشر و التوزيع 2015، ص483- 484
10) الدكتور خيري عبد الرزاق جاسم ،**النظام السياسي التونسي بعد التغيير المقدمة** ، ، دار القيروان للنشر ، سنة النشر 2013 الطبعة 1
11) لعياشي وقاف .**مكافحة الإرهاب بين السياسة والقانون الجزائري** ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ،2006ص 8

ب-الدوريات :

1) محمد الميلي، **الأبعاد الثقافية والاجتماعية للأمن القومي العربي، في**: الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربي الأوربي ، باريس، 1996، ص 117.

2) أحمد ثابت، "**الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته**". في: **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 196، جويلية 1995، ص 167.

3) مصطفى كمال طلبة، "**الأخطار البيئية ومسؤولية المجتمع الدولي**".في: **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة، العدد 163، جانفي 2006، ص ص52-57.

4) جارش عادل – باحث دكتوراه في المدرسة العليا للعلوم السياسية (الجزائر)، **العدد الأول** لسنة 2017" " من مجلة العلوم السياسية والقانون ، المركز الديمقراطي العربي

5) ناصيف يوسف حتى ،**النظرية في العلاقات الدولية**،لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ،1985 ص 32

6) محمد المالكي، "**الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**" ، سلسلة أطروحات الدكتوراه ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص50.

7) عبيد إميجن، "**انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا**"، الدوحة :مركز الجزيرة للدراسات، 2014/10/21 ، ص04.

8) محمد عبد المحسن سعدون، "**مفهوم الارهاب وتجريمه في التشريعات الجنائية الوطنية والدولية**"، مجلة مركز دراسات 2 الكوفة، العدد السابع، ،2008 ، ص 136.

9) محمد مقدم، **الأفغان الجزائريون من الجماعة إلى القاعدة ملفات تحقيقات الإرهابية**، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2002، ص 78.

10) غريب محمد، "**الدفاع والأمن إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر إستراتيجية**"، مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"، تنظيم:جامعة منتوري – قسنطينة–، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر ، 2008، ص 255.

11) شريف عبد الرحمن، **أمتي في العالم الأزمة الجزائرية** ، القاهرة : مركز الحضارات للدراسات السياسية ، 1999، ص231.

12) نور الدين دخان، عيدون الحامدي ، **مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الاقليمية**، دفاتر السياسة و القانون، العدد14، 2016، ص177.

13) لواء أحمد بلال عز الدين، **تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية**، مركز الدراسات العربية، القاهرة ، ص 288. [1]

14) عبد الحكيم أبو اللوز، " **السلفية الجهادية في المغرب**: الولادة و المسار"، في: مجلة المغرب الموحد، دار النشر للمغرب العربي، تونس، العدد 05 ، 17 فيفري 2010، ص 21.

15) **بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر وِّ البحر والجو**، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمد من طرف الجمعية العامة في 15 نوفمبر 2000.

16) فريق الأزمات العربي، **الازمة الليبية الى اين؟**، مركز دراسات الشرق الاوسط، الاردن، العدد13، 2017، ص 18.

17) د.أحمد إدريس ، رئيس مركز الدراسات المتو سطية والدولية ، **تونس والمنطقة المتوسطية أمام التحديات الأمنية** ، مقالة (ورقة سياسية) ، ، ص 3، 4

18) مركز الدراسات الإستراتيجية و الدبلوماسية، **واقع الإرهاب في تونس** ، مقالة ، تاريخ الإطلاع 2020/05/30 ، 15:00

19) **مكافحة الارهاب في تونس طريق ممهدة بالنوايا الحسنة؟** ، تقرير من إعداد : لوال ألياغا و كلوي تريكو أوفاريل . القسم الرابع .

ج- الدراسات غير المنشورة :

1) إنعام عبد الكريم أبو مور ، مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية ، مذكرة لإستكمال الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الأزهر ، غزة ، 2013 ، صر 25 ، ص 26

2) إلياس سعدون ، **الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،جامعة باتنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية 2012 ن ص 14 ص15

3) طارق رداف ، **الاتحاد الأوربي–من استراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2002)، ص22-23.

4) لامية فريجة، راضية لعور، سميرة شرايطية، **تحول مفهوم الأمن في العلاقات الدولية وانعكاساتها على العلاقات الأورومغاربية**. (مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلاقات دولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006-2007)، ص ص51-53.

5) خالد معمري ، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة ،2009)، ص 24.

6) خير الدين العايب، **الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة**. (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1995) ،ص8.

7) عمار حجار، **السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي: إستراتيجية جديدة للاحتواء الجهوي**، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة ، جوان 2002)، ص 70-73

8) ليندة عكروم ،"**تأثيرات التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**"،(مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،تخصص سياسة مقارنة ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،2010)

9) بلعيد منيرة، "**الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة**". مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"، تنظيم جامعة منتوري – قسنطينة-، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، قسنطينة ، 2008ص 102.

10) عمار حجار، **السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط**، مذكرة لنيل شهادةالماجسيير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جوان 2002.

11) هنون نصر الدين، "**التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة المغرب العربي**" ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، جامعة سعيدة ، ص34-35.

12) دلاوي أحمد ، "**الوضع الأمني في منطقة الساحل والصحراء وأثارها على الجزائر**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة سعيدة،2016 ، ص37.

13) منصور لخضاري، **إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر ،2006–2011** أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية، 2013 ،ص128

14) أحمد طالب أبصير، **المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية 3 والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: إستراتيجية ومستقبليات، 2010/2009 .

15) دليلة مبروك ، **أثر الظاهرة الإرهابية على الاستقرار الوطني –دراسة حالة تونس** – مذكرة شهادة ماستر ،علوم سياسية ، ، جامعة تبسة ، ص 39 ، 40 ،41 ،42 ، 43

16) إنعام عبد الكريم أبو مور ، **مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية** ، مذكرة لإستكمال الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الأزهر ، غزة ، 2013 ،

د– المقالات الإلكترونية :

a. **http://www.farq.xyz/8/2083.html** ، تاريخ الاطلاع : 14:30 ، 2020/06/13

2) هشام القروي، النظرية النقدية الإجتماعية: قراءة في كتاب.:

.www. Rezgrar.com//debat/show.art.asp=3839

3) المغرب العربي، المعرفة ، على الرابط. **org.marefa.www// :http**

4) المغرب العربي الكبير أو شمال افريقيا ، على الرابط : **com.startimes.www// :http**[1]

5) المغرب العربي، المعرفة ، على الرابط. **org.marefa.www// :http**

6) محمد بوبوش ، التهديدات الأمنية لدول الاتحاد المغاربي، جامعة الرباط، 2013/02/02 على الرابط : **http://www.aujdacity.net/**

7) العربي العربي، التهديدات الأمنية اللاتماثلية في الاتحاد المغاربي وأساليب المواجهة"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، 2016/07/24 ، على الرابط :

http://www.politics_dz.com/threads/altxdidat_allatmathli_fi_lmgal_lmgalarbi_uslib_almu gx

8) مريم مرغيش، الهجرة غير شرعية بالمغرب...من سرية الى استعراضية مستفزة،
https://p.dw.com/p/35Bw6

9) صورية زاوشي، "انتشار السلاح الليبي.. تعقيدات أمنية وهواجس اقليمية"، الاردن :من موقع جريدة الدستور :على 1 الرابط :

http://www.addustour.com/17580/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%.

10) الطيب بوعزة ، "القاعدة في المغرب الإسلامي، من موقع الجزيرة على الرابط:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/2007/8/19

11) موقع الجزيرة نات ، **https://www.aljazeera.net** /2005/03/11/
تاريخ الاطلاع : 2020/05/30. 17:00

12) صورية زاوشي، "انتشار السلاح الليبي.. تعقيدات أمنية وهواجس اقليمية"، الاردن :من موقع جريدة الدستور :على 1 الرابط :

http://www.addustour.com/17580/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%.

13) الجزيرة ، **https://www.aljazeera.net** ، 2011/11/28 ، تاريخ الإطلاع :2020/06/10 ، 13:00 مساءا

14) موقع موضوع https://**mawdoo3.com**/ ، تاريخ الاطلاع 2020/06/10 ، 18:00

15) الجزيرة ،
https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/10/14/ ، تاريخ الإطلاع 2020/06/11 ، 19:30 .

16) التهريب معضلة اجتماعية في تونس ،أنور الجمعاوي ، 28 سبتمبر 2015 ،
https://www.alaraby.com

17) ريما صالحة، "صناعة الموت الجماعات المسلحة في المغرب العربي"، لبرنامج على قناة العربية، 8 أفريل 2007 المتحصل عليه من: **www.alarabiya.net**

ثانيا : المراجع باللغة الإنجليزية :

1) John BURTON, **Global Conflicts**, wheat sheaf books, Brighton, 1984. p 87.

2) Jean François Thibault, « **Représenter et Connaitre les Relations Internationales** : **Alexandre Wendt et le Paradigme Constructiviste** », http:/ www.er.uqam.ca/nobel/cepes/note7.html

3) Bruce Russett, **Grasping The Democratic Peace**: **Principles For a Post Cold War World**, Princeton University Press, 1993, p.14-15

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر و عرفان	01
مقدمة	أ
الفصل الأول : الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة	07
المبحث الأول : ماهية الأمن	08
المطلب الأول : تعريف الأمن	08
المطلب الثاني :مستويات و أبعاد الأمن	09
المبحث الثاني : ماهية التهديدات الأمنية	18
المطلب الأول : التهديد الأمني والمفاهيم المشابهة له	20
المطلب الثاني :طبيعة التهديدات الأمنية	22
المبحث الثالث : المقاربات في الدراسات الأمنية	26
المطلب الأول : الواقعية لتفسير الحالة الأمنية	26
المطلب الثاني : الواقعية الجديدة لتفسير الوضع الأمني	28
المطلب الثالث : التصور الأمني للنظرية الليبيرالية	29
المطلب الرابع : النظرية البنائية في الدراسات الأمنية	32
الفصل الثاني : التهديدات الأمنية العابرة للحدود في منطقة المغرب العربي	34
المبحث الأول : التعريف بمنطقة المغرب العربي	36
المطلب الأول : بطاقة فنية للمغرب العربي	36
المطلب الثاني : الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المغرب العربي	40
المبحث الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المغاربية	45
المطلب الأول : ظاهرة الإرهاب	46
المطلب الثاني : الهجرة الغير شرعية	47
المطلب الثالث : الجريمة المنظمة	49
المبحث الثالث : السياسات الأمنية للدول المغاربية	52
المطلب الأول : السياسات الدفاعية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة	52
المطلب الثاني : السياسات الدفاعية المغربية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة	59

المطلب الثالث : السياسات الأمنية الليبية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة	63
الفصل الثالث : المقاربة التونسية في معالجة الأخطار الأنية على الحدود	68
المبحث الأول : دراسة عامة لدولة تونس	70
المطلب الأول : لمحة عامة حول تونس	70
المطلب الثاني : النظام السياسي السائد في تونس	72
المبحث الثاني : التهديدات الأمنية التي تواجهها دولة تونس	78
المطلب الأول : التهريب في تونس	78
المطلب الثاني : الهجرة الغير شرعية في تونس	80
المطلب الثالث : الارهاب في تونس	81
المبحث الثالث : السياسات الردعية التونسية الجابهة للتهديدات الأمنية العابرة للحدود	86
المطلب الأول : إستراتيجية تونس لمكافحة الإرهاب	86
المطلب الثاني : الاليات التونسية في مواجهة الهجرة الغير شرعية	90
المطلب الثالث : توصيات بشأن تحديد الشراكات و أشكال التعاون بين تونس و دول الجوار	92
الخاتمة	95
الملاحق	97
المصادر و المراجع	99
الفهرس	106
الملخص	108

الملخص

شَكَّل موضوع الأمن و التهديد محل إهتمام خاص لدول إقليم المغرب العربي خصوصا تونس و باقي الدول العربية كما هو مصدر إهتمام العديد من الدارسين و المفكرين في مجال العلاقات الدولية و الدراسات الأمنية و الاستراتيجية ، و سَعيُ تونس بذلك لتأمين حدودها تحت غطاء مغاربي و الغطاء الدولي ، والإستعانة بالخبرة الجزائرية في مكافحة الارهاب ، و الاستراتيجية للتصدي للتهريب ، متخذة بذلك قدوتها الاولى في التصدي لتهديدات الجديدة العظمى .

و تعتبر دول المغرب العربي خصوصا تونس الجزائر و ليبيا محل أو منشأ التهديد أو مقر لعبور التهديد نظرا لموقعها الاستراتيجي و الضفة المتوسطية الفاصلة بين دول العالم المتقدم و التي يهددها التهريب و الهجرة الغير شرعية .

لذلك فإن دول المغرب العربي برنامجها الاساسي هو مواجهة التهديدات العابرة للحدود ومنعها في المنطقة ككل، من اجل مواجهة التحديات الخارجية التي تحوم في سمائها خصوصا بخطورة الوضع و الانفلات الأمني و تجارة السلاح في ليبيا و سوريا و غيرها ، كما انها تسعى الى توطيد علاقاتها مع حلفاء، من مجموع دول العالم خصوصا الحلفاء العرب للتعاون الدولي .

he security and threat matter has been a subject of a special concern to the countries of the Arab Maghreb, especially Tunisia and the rest of the Arab countries, as it is the main interest for many researchers and thinkers in the field of international relations, security and strategic studies.

Using that, Tunisia has worked to secure its borders under a maghrebian and an international cover, and using the algerian experience against terrorism, and it's strategy against smuggling, taking this country as an idole facing the new great threats.